العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين

تاليف
د. على السيد على محمود

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارون

د . أحمد إبراهيم الهوارى

د . شوقى عبد القوى حبيب

د . على السيد على

د . قاسم عبده قاسم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف : مني العيسوى

الناشر : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

٦ شارع يوسف فهمي – اسباتس – الهرم – ج.م.ع – تليفون : ٣٨٥١٢٧٦

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Yousef Fahmy St., Spates - Elharam - A.R.E. Tel : 3851276

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا)

صدق الله العظيم

«الكهف : ٣٠»

إهداء

إلى من شاركونى مشوار الحياة بكل ما فيها ...

وكانوا لى نبراسا ومعينا وزادا على طول الطريق ..

إليك يا زوجتى الحبيبة

ويا أبنائى الأعزاء .. سامح .. إيهاب .. شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

من المعروف أن منطقة الشرق الأوسط قد تعرضت أواخر القرن الخامس الهجرى ، الحادى عشر للميلاد لحركة استعمارية استيطانية من قبل الغرب الأوربى ، وهى التى اشتهرت فى التاريخ باسم الحركة الصليبية ؛ والتى استمرت قرابة قرنين من الزمان ، احتدمت فيهما كثير من المعارك فوق رمال الشام ، والعراق ، ومصر . إلى أن جاء عام ٦٩٠ هـ / ١٢٩١ م معلنا عن نهاية الوجود الصليبى على أرض فلسطين .

ويخطئ من يتصور أن المسلمين والصليبيين فى بلاد الشام طوال فترة الحروب الصليبية لم يعرفوا سوى حياة الحرب والقتال ، أو أنهم عاشوا فى عداء مستمر . ذلك أن الطبيعة البشرية فرضت عليهم أن يتقاتلوا حينا ويتهادنوا أحيانا ؛ وفى أوقات السلم كان يتم الاتصال الحضارى بينهم على نطاق واسع ، وفى ذلك يقول الرحالة المغربى المعاصر ابن جبير وهو شاهد عيان على ذلك العصر " ومن غريب ما يتحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفئتين ، مسلمين ونصارى يلتقى الجمعان ويقع المصاف بينهم ، ورفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراض عليهم .. " .

وهذا العمل الذى نقدمه اليوم عن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين يعرض للتجربة الحضارية التى عاشها المسلمون فى مواجهة الحركة الاستعمارية الاستيطانية التى شنتها جماعات غفيرة من أبناء الغرب الأوربى على بلدان الشرق الإسلامى ، والتى استهدفت ضمن ما استهدفت طرد السكان الوطنيين من بلادهم ، وإنشاء العديد من المستوطنات الصليبية ، وإحلال جماعات من الغرب الأوربى محلهم ، والاستيلاء على مصادر الثروة والانتاج ، وحرمان أبناء البلاد الأصليين منها . إلى جانب بث الفرقة بين المسلمين حتى يضمنوا لأنفسهم البقاء كمحتلين .

كذلك يصور لنا ما نجم الصراع الذى دار على أرض الشام من مشكلات اقتصادية وسياسية ، خاصة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها ، ومناطق الحدود ، وما أدى إليه ذلك

من ضرورة قيام نظام جديد يكفل حل تلك المشكلات ، وهو ما اصطلح عليه تحت اسم نظام بلاد المناصفات ، وهو نظام بما له من مقومات وخصائص كان سابقًا على ما توصلت إليه بعض الدول في عصرنا الحديث لحل مشاكل مناطق الحدود المتنازع عليها ، ومناطق الحدود المشتركة وكيفية إدارتها من قبل الطرفين .

ومن المعروف أن الحضارة العربية على مر عصورها التاريخية حافلة بكثير من الأمثلة الدالة على مدى ما وصل إليه أبناء هذه الحضارة من رقى وتطور وازدهار فى كل مجال ومكان، والدارس لتراثنا التاريخى فى فترة الحروب الصليبية تستوقفه كثير من الحقائق الدالة على هذا ، ولعله من بين الدلائل الهامة على مدى رقى وتطور أبناء هذه الحضارة العربية هو الاهتمام الفائق بالخدمات التى تساعد على التبادل التجارى والمنشآت التى أقيمت لذلك ، من فنادق وخانات وتخصيص فئات من الناس للخدمات التجارية والإعفاءات الجمركية ، فضلا عن الأعمال المصرفية والتى كان للمسلمين السبق فيها ، وسك العملات المختلفة . مما كان له انعكاساته الحضارية على أبناء الطرف الآخر ، ونقصد بهم أبناء الغرب الأوربى .

أضف إلى ذلك أن المعاصرين أدركوا أن الأحداث التاريخية المجيدة لاتصنعها الصدفة وحدها وإنما تصنعها جهود الأجيال المتعاقبة ، لذا فقد كان عليهم أن يطوروا من أساليب مقاومتهم بما يتناسب مع مخططات عدوهم ، الذى حرص الغرب الأوربى على دعمه بالمال والسلاح والرجال ، فالتحمت جموع الشعب العربى وعلى رأسها الفقهاء والشعراء والمثقفين فى كل مكان لاستنفار الجهود ، ولاستنزاف موارد العدو ، وضرب خطوط مواصلاته وإمداده، وتموينه ، وبث الفزع بين صفوفه . وفى مواجهة حركة الاستيطان الصليبى ، فقد تحمل من خضع من السكان المحليين لهذا الحكم الدخيل كل أنواع القسوة والوحشية ، وضربوا أروع الأمثلة للفداء والتضحية والبطولة والشجاعة التى سجلها لهم التاريخ على مر الأجيال ، وشهد لهم بها الأعداء قبل غيرهم .

ولما كانت دراسة تاريخ العلاقات الاقتصادية من أعقد فروع الدراسات التاريخية وأصعبها ، ذلك أن المصادر المعاصرة وإن كانت قد أشارت إلى مثل هذه العلاقات فإنها كانت إشارات عابرة ، لاهتمامها بالأحداث السياسية والحروب . فضلا عن أن الدراسات الحديثة التى تناولت بعض جوانب النشاط الاقتصادى بين الشرق والغرب أشار القليل منها إشارات سريعة إلى العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين بوجه عام، يضاف إلى هذا أنها

دراسات فى معظمها تعبر عن وجهة النظر الأوربية ، بل إنها تركزت بشكل خاص حول العلاقات بين المسلمين بوجه عام والمدن التجارية الأوربية وفى مقدمتها المدن التجارية الإيطالية بوجه خاص . وعلى هذا الأساس فنحن عندما نتصدى للكتابة عن الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين فى بلاد الشام ، فإننا نبغى من وراء ذلك إلقاء الضوء على جانب هام من العلاقات التى سادت بين الطرفين ، وفى نفس الوقت إلى إبراز الاستجابة الاقتصادية للتحدى الذى فرضه الوجود الصليبى على الأرض العربية ، ونسأل الله العلى القدير العون والتوفيق على ما قصدنا إليه من إزاحة الستار عن جانب هام من جوانب تراثنا التاريخى الهام .

القاهرة فى ١٢ / ٥ / ١٩٩٤م

د. على السيد على محمود

الفصل الأول

عوامل حتمت قيام علاقات بين الطرفين

- المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات
- سيطرة الصليبيين على الطرق التجارية والمدن الهامة والحصون
- أسرى الحروب والرهائن وأهميتهم الاقتصادية
- تمكين المزارعين من تصريف منتجاتهم فى المناطق الصليبية والتمسك بالأرض
- الظروف السياسية وأثرها
- موقف الشريعة الإسلامية من عمليات التبادل التجارى هذه
- ضخامة الانتاج الزراعى فى المناطق السلامية وأثره
- كوارث الطبيعة وأثرها
- زيادة الطلب على منتجات الشرق

المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات

لقد تضافرت عدة عوامل حتمت قيام علاقات اقتصادية بشكل أو آخر بين الطرفين سواء منها ما كان يتعلق بالمسلمين أم الفرنج ، أو ما يتعلق منها بطبيعة العلاقات التى نشأت بين الطرفين ، أو ما يتعلق بطبيعة بلاد الشام نفسها ومدنها المختلفة .

ويأتى فى مقدمة هذه العوامل ما تشير إليه بعض المصادر والمراجع ، عن وجود بعض المواد الخام فى المدن التى استولى عليها الفرنج ببلاد الشام ، وهى مواد خام ضرورية قامت عليها كثير من الصناعات فى بلاد الشام ، بحيث لم يستطع المسلمون الاستغناء عنها ، مما أوجد بعض الدوافع لقيام مثل هذا التبادل التجارى ، نذكر على سبيل المثال ما أورده الرحالة ناصر خسرو الذى زار هذه البلادقبيل مجىء الفرنج إلى بلاد الشام ، من أن مدينة الرملة كان بها رخام كثير ، ذو أنواع كثيرة من الملمع والأخضر ، والأحمر والأسود والأبيض ومن كل لون[1]. والمعروف أن هذا الرخام ظل يستخدم حتى أواخر عصر سلاطين المماليك ، وأنه كان من المواد الهامة فى تزيين كثير من الأبنية ، بحيث لاتجد مدرسة ولا مسجدا أو حماما من الحمامات أو سبيلا من الأسبلة ، أو غيرها من المؤسسات الهامة إلا واستخدام فيها الرخام .

وما يذكره لنا المؤرخ ابن شداد فى حديثه عن مدينة بيروت التى استولى عليها الفرنج سنة ٥٠٣ هـ، وظلت تحت حكمهم إلى أن استردها السلطان صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٩٣ هـ ، يقول أنه على مقربة منها جبل فيه معدن الحديد [2]. وتصف بعض المصادر هذا النوع من الحديد بأنه حديد طيب جيد القطع ويستخرج منه الكثير ، ويحمل إلى مدن الشام المختلفة ، بل وإلى مناطق مختلفة من العالم الإسلامى ، حيث يذكر الرحالة المغربى ابن بطوطة أنه كان يستخرج من الجبال المجاورة لبيروت هذه كميات كبيرة من هذا الحديد وتصدر كميات كبيرة منه إلى دمشق لصناعة الأسلحة وإلى مصر كذلك [3].

كما تشير المصادر إلى أن مدينة طرابلس كانت من أهم مدن بلاد الشام فى صناعة الورق وبخاصة الورق السمرقندى ، وأنه كان يتم إرساله إلى كثير من المدن الشامية المختلفة لجودته وشهرته ، بل لتفوقه على الورق الذى صنع فى سمرقند نفسها من ذلك النوع [4]. هذا إلى جانب أنها كانت من المصادر الهامة للحصول على مواد الصباغة التى اعتمدت على نوع من النبات كانت تستخرج منه أصباغ أرجوانية اللون [5].

وفى شمال بلاد الشام كانت أنطاكية ، بوجه خاص قد اشتهرت بما تنتجه من المواد الخام اللازمة لصناعة المنسوجات الحريرية ، والبسط والزجاج والفخار والصابون وهى مواد لم تكن البلدان الإسلامية فى بلاد الشام فى غنى عنها (٦). بل وشاركت أنطاكية فى هذا المضمار كل من صور وطرابلس وطرطوس فى إنتاج المواد الخام اللازمة لصناعة الملابس الحريرية ، التى نالت شهرة واسعة فى الشرق والغرب على حد سواء (٧).

هذا بالإضافة إلى القطن والكتان ، وعروق الصباغين والنيلة ، وكلها من المواد الخام التى قامت عليها عديد من الصناعات الهامة فى ذلك العصر (٨). كما كانت المناطق الخاضعة لحكام بيت المقدس فى فلسطين تصدر إلى كثير من المدن الإسلامية فى الشام ، تصدر الزيت والزبيب والنيلة ، والحبوب والعسل والتمور وغيرها ، وهى مواد قامت عليها كثير من الصناعات المختلفة (٩). ومن المواد الخام التى تطالعنا فى المراجع ما كان لازما لصناعة الخزف، والتى وجدت بكميات كبيرة فى كل من بيروت وصور ويافا ، وهى التى استخدمت فى صناعة القيشانى أو الفخار المطلى بالميناء البديعة الحسن ، الزاهية الألوان . هذه الصناعة قد بلغت أوج تقدمها فى دمشق إبان القرن الثالث عشر للميلاد (١٠).

يضاف إلى هذا أن المناطق الجبلية المجاورة لمدينة بيت المقدس كانت تعتبر من أهم مناطق بلاد الشام فى استخراج بعض خامات الصابون وبخاصة مادة البوتاس ، والذى اشتغل باستخراجه كثير من أبناء القبائل العربية التى استوطنت هذه المناطق ، حتى أواخر العصور الوسطى(١١). كما وجدت كثير من المحاجر فى بعض المدن التى استولى عليها الفرنج ، نذكر منها على سبيل المثال القدس ، التى اشتهرت محاجرها بانتاج كثير من الحجارة ذات الألوان المختلفة ، ومعروف أن حجارة بيت المقدس من أحسن الحجارة وأجملها ، وأقواها ، ولاسيما النوع المعروف بالحجر المزى الصلب ومن اللون الأحمر ، والتى تميزت أيضا بخاصية مقاومة وتأثير المياه والرطوبة ، بما يساعد على أن تحتفظ المبانى التى تبنى بها بجمال لونها وأشكالها عبر الأزمنة الطويلة ، ونظرا لقرب القدس من بعض المدن الإسلامية أى التى خضعت لحكم المسلمين مثل دمشق ، فلا نستبعد أن تستخدم بعض أحجارها فى بناء بعض المبانى الهامة من مساجد ومدارس وقيساريات وحمامات وخلافه (١٢). هذا إلى جانب محاجر مدينة صفد التى امتازت دائما بأحجارها الممتازة والتى كان يتم تصديرها إلى كثير من المدن المجاورة ، بحيث تم استغلال هذه المحاجر بشكل اقتصادى بما يفيد قيام نوع من التبادل التجارى (١٣).

ومن الموادالخام أيضا تأتى الأخشاب ، سواء لاستخدامها فى المبانى والأثاث والأدوات المنزلية ، أم فى استخداماتها فى الآلات الحربية من منجنيقات وكباش وسلالم حربية ، ودبابات تجرها العجلات ، أم فى صناعة السفن ، فقد كانت بيروت وأنطاكية من أهم المناطق التى زودت المدن الشامية التى خضعت للحكم الإسلامى ، بل وحكام مصر بكميات ضخمة من الأخشاب لأغراض البناء والعمارة وبناء السفن [١٤]. وخير دليل على استمرار تبادل مثل هذه السلعة بين المسلمين والفرنج ما يرويه أحد المؤرخين المحدثين الغربيين من أن ما نشب من الحروب بين المسلمين والإمارات الفرنجية قل أن عطلت مثل هذه التجارة لفترة طويلة ، والتى كان الدافع إليها هو تبادل المصالح الاقتصادية المشتركة بين الطرفين[١٥].

ولم لا وقد توافر فى المناطق التى استولى عليها الفرنج أهم غابات الأشجار بأنواعها مثل السرو ، والصنوبر ، والأرز ، والعرعر ، كما وقع فى أيديهم أهم غابات تلك الأشجار المشهورة فى العصور الوسطى فى بلاد الشام ، وهى غابة عسقلان ، وغابة أرسوف ، وغابات جبل لبنان ، وغابات عكار ، إلى جانب ما تشير إليه كثير من كتب الرحالة والمؤرخين من أن إمارة أنطاكية كانت كثيرة الغابات ، بل لعلها كانت أكثر مناطق بلاد الشام أحراجا ، فالجبل الأسود وجبال النصيرية كانت تكسوها غابات الأرز والشاه بلوط ، والفستق الحلبى ، كما كانت تكثر أشجار الصنوبر فى الجنوب الغربى من مرعش ، كذلك كان فى بلاد الجليل غابتان إحداهما فى قرية عرابة ، والثانية جنوب الناصرة ، وهى التى ورد ذكرها فى المصادر اللاتينية تحت اسم Saphran ، وهى غابات أكثرها من شجر الشاه بلوط [١٦].

يضاف إلى هذا أن كثيرا من المدن التى استولى عليها الفرنج فى بلاد الشام ، مثل اللاذقية ، وطرابلس ، والخليل ، والقدس ، كان بها كثير من المواد الخام اللازمة لصناعة الأصباغ ، وصناعة دباغة الجلود ، وتحضير الغراء [١٧]. هذا إلى جانب الأعداد الهائلة من أشجار الزيتون التى تم لهم الاستيلاء عليها فى المناطق التى خضعت لهم ، والتى كانت مصدرا هاما لزيت الزيتون ، والذى كان ولايزال يشكل إحدى المواد الغذائية الهامة بالإضافة إلى أنه قامت عليه المصابن العديدة لصناعة الصابون فى كثير من المدن الشامية ، هذا الصابون الذى كان استعماله قد عم فى القرن الثالث عشر للميلاد بوجه خاص ، وأصبحت صناعته على شىء كبير من الأهمية فى المدن الشامية المختلفة ، واتخذوا له المتاجر الخاصة به[١٨] .

سيطرة الصليبيين على الطرق التجارية والمدن الهامة والحصون

ومن العوامل الهامة ، بل لعلها كانت أهم العوامل التى حتمت قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين ، كانت سيطرة الفرنج على الطرق التجارية المختلفة التى تربط بين مدن وأقاليم بلاد الشام بعضها وبعض ، أو ما يربط بين بلاد الشام ومصر ، أو ما يربطها بشبه الجزيرة العربية وبخاصة الطريق الساحلى الممتد من جنوب شبه الجزيرة بطول البحر الأحمر ، وكذلك الطرق التى تربطها ببلاد الأرمن وأملاك الدولة البيزنطية .

نذكر من ذلك بعض الأمثلة الدالة على تلك السيطرة وحتمية قيام علاقات بين الطرفين ، فإنه باستيلاء الفرنج عام ١٠٩٨ م على مدينة أنطاكية وتكوينهم أول إمارة بها ، فعندئذ دانت لهم الطرق التجارية التى تربط هذه المدينة بغيرها من المدن ، فعندها يلتقى الطريقان التجاريان القادمان من مرعش وحلب ، وعندها ينتهى الطريق القادم من اللاذقية وساحل لبنان، كما تبدأ منها الطريق المؤدية إلى الاسكندرونة ، وميناء السويدية الحالية ، هذا الطريق كان يبدأ من باب أنطاكية المسمى بالباب الكبير الواقع على شاطىء النهر[١٩] .

كذلك كان هناك طريق يربط أنطاكية بمدينة حماه عبر وادى نهر الأورنت أو العاصى ، كما يربطها طريق بحرى بجزيرة قبرص عن طريق مينائها سان سيميون وهو السويدية حاليا [٢٠].

كما تعتبر الرها التى استولى عليها الفرنج عام ١٠٩٨ م على جانب كبير من الأهمية ، فإنها بوقوعها إلى الشرق من نهر الفرات ، قد تمتعت بأهمية استراتيجية وذلك لأنها على اتصال وثيق ببلاد الأرمن من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها شديدة القرب من الطريق التجارى الكبير الذى يمتد على الفرات إلى الرقة ، ومنها يتفرع إلى طريقين : أحدهما يسير إلى أنطاكية ، والآخر يتجه إلى دمشق [٢١].

ولاشك أن الفرنج فى الرها قد أدركوا أهمية هذه الإمارة الفرنجية فى التحكم فى الطرق التجارية سالفة الذكر، بدليل أنه عندما تحرك الأمير بلدوين مؤسس الرها فى أوائل شتاء عام ١٠٩٧ م نحو الفرات ، فإنه استولى على أهم حصنين هما راوندان ، وتل باشر ، وحصن راوندان يتحكم فى الطرق المؤدية إلى أنطاكية . أما تل باشر فترجع أهميتها إلى قربها من المخاضة المشهورة، قرقميس عبر نهر الفرات [٢٢]. والتى تتحكم فى الطريق التجارى القادم من المدن الواقعة على نهر دجلة كالموصل وبغداد فالبصرة على نهر شط العرب. ومن البصرة كانت تمخر المراكب العربية بحار الشرق الأقصى إلى مدنه وممالكه[٢٣]. وظل الفرنج فى الرها

يتحكمون فى تلك الطرق التجارية ، ويفرضون على القوافل العابرة الأموال الطائلة إلى أن تم استرداد المدينة منهم عام ١١٤٤ على يد عماد الدين زنكى .

وكما استولى الفرنج على بعض المدن الهامة ، فإنهم استولوا على بعض القلاع والحصون التى تتحكم فى الطرق التجارية . من ذلك قلعة حارم التى تقع إلى الغرب من مدينة حلب على نحو مرحلتين منها ، وبينها وبين أنطاكية مرحلة على حد قول القلقشندى ، وواضح أن الفرنج عندما استولوا عليها أرادوا التحكم فى طريق التجارة الذى يربط بين حلب وأنطاكية ، ومنها إلى أملاك الدولة البيزنطية [٢٤]. وتتضح أهمية هذه القلعة مما ترويه المصادر المعاصرة سنة ٥٧٩ هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبى من أنه عقب ضمه لمدينة حلب إلى ممتلكاته ، فإنه قام باسترداد هذه القلعة ، وعندئذ اضطربت أحوال الفرنج فى مدينة أنطاكية.وراسلوا صلاح الدين يسترضونه ، وأرسلوا له جماعة كبيرة من أسرى المسلمين ، وطالبوه بتجديد الهدنة معهم ، والتى ربما كان من شروطها استمرار وصول المتاجر من حلب إليهم [٢٥]. كذلك تشير المصادر المعاصرة إلى حصن شقيف أرنون ، وهو حصن بين دمشق والساحل ، وهو على جبل مطل على بيروت ، وواضح أن الهدف منه كان للتحكم فى طريق التجارة الذى يربط بين دمشق وبيروت [٢٦]. كما تشير المصادر أيضا إلى حصن بارين وهو الذى يتحكم فى الطريق التجارى ما بين حماه وحلب ، وبين حماه وبلاد العراق وشمال الشام ، وقد قام عماد الدين زنكى عام ٥٣٤ هـ قبل أن يوحد بلاد الشام تحت حكمه بفتح هذا الحصن ، إدراكا منه لأهميته التجارية [٢٧]. كذلك نسمع عن حصن الأكراد والذى كان يتبع فرسان الداوية ، وهو عبارة عن قلعة حصينة مقابل مدينة حمص من غربيها على الجبل المتصل بجبل لبنان ، والذى استولى عليه الفرنج عام ٥٠٣ م هـ ، وظل فى أيديهم إلى أن استرده منهم السلطان الظاهر بيبرس عام ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠ م [٢٨]. وما حدث عام ١١٠٥ م عندما قام الفرنج فى مملكة بيت المقدس بتشييد قلعة تبنين ، وهى التى تتحكم فى الطريق الذى يربط بين صور وبانياس ودمشق ، وفى نفس السنة شيدوا قلعة على التلال الواقعة الى الجنوب الغربى من بحيرة طبرية ، والتى أطلق عليها العرب اسم علعال إلا أن حاكم دمشق طغتكين لم يسمح أن تتعرض بلاده للتهديد من قبل هذا الحصن فاستولى عليه فى نهاية نفس السنة ، هذا الحصن كان يهدد الطريق الذى يربط بين الأراضى الخصيبة الواقعة إلى الشرق من بحر الجليل ودمشق [٢٩].

ومن القلاع الهامة كانت قلعة بيسان وهى التى أمكن للفرنج الإشراف منها على الضفة الشرقية لنهر الأردن ، كما كانت تتحكم فى الطريق الذى يصل بين سهل جرزل " زرعين " ونهر الأردن ، وهى التى استولى عليها الفرنج فى سنة ١٠٩٩ م كما أنها كانت تتحكم فى الطريق التجارى الذى يمر بمنطقة الغور والتى تعتبر بيسان عاصمة لهذا الإقليم (٣٠). كذلك كانت قلعتى الشوبك والكرك ، فالشوبك قلعة شيدها بلدوين ملك بيت المقدس سنة ١١١٦ م، فى منتصف الطريق بين أيلة والبحر الميت أو بين مدينة عمان حاليا وأيلة ، وظلت بأيديهم إلى أن استردها منهم السلطان صلاح الدين الأيوبى عام ٥٨٤ هـ (٣١). أما الكرك فقد تم تشييدها زمن الملك فولك ملك بيت المقدس عام ١١٤٠ م ، وهى قلعة حصينة ، والقلعتان ساعدتا الفرنج على السيطرة على طرق القوافل ، لاسيما الطريق الذى يربط بلاد الشام بجنوب شبه الجزيرة العربية ، هذه القوافل التى كانت تجلب التوابل من هناك (٣٢).

كذلك يمكننا القول أنه باستيلاء الفرنج على المدن الساحلية لبلاد الشام وموانيها الهامة مثل اللاذقية ، وبيروت ، وعكا ، وصور ، وصيدا ، ويافا ، وعسقلان وغيرها أن تأثرت أحوال المدن الداخلية التى كانت هذه الموانى بمثابة منافذ بحرية لتجارتها بدرجة كبيرة ، وتعطلت حركة المتاجر من داخل بلاد الشام إلى خارجها ، لذلك كان لابد من أن تستمر حلقة التجارة ودورتها القديمة (٣٣). فقد كانت مدينة مثل مدينة طرابلس قبل استيلاء الفرنج عليها تقوم بدور الوسيط التجارى بين داخل البلاد والخارج ، فكانت على حد قول أحد المصادر العربية معقلا " من معاقل الشام مقصود إليها بالأمتعة ، وضروب الأموال وصنوف التجارات" (٣٤). ولما استولى الفرنج عليها كان لابد من استمرار دورها هذا ، فكان يشحن منها إلى موانى الغرب فى إيطاليا وجنوبى فرنسا منتجات بلاد الشام والشرق ، كما كانت طرابلس على هذا النحو وثيقة الصلة مع الإمارات الإسلامية المجاورة (٣٥).

ويشير أحد أبناء الغرب الأوربى ، وهو الحاج المجهول الذى زار الأراضى المقدسة فى القرن الثانى عشر للميلاد ، يشير صراحة إلى مدى حرص الفرنج فى مملكة بيت المقدس وغيرها من الإمارات على الاستيلاء على المنافذ التجارية المختلفة ببلاد الشام نظرا لأهميتها الاقتصادية لهم ، كما يذكر أن وجود أبناء المدن التجارية المختلفة الذين تواجدوا فى بلاد الشام كان بهدف الحصول على تجارة الشرق الأقصى التى تصل بلاد الشام إما عن طريق العراق أو شبه الجزيرة العربية ، فضلا عن المتاجر الإسلامية من المناطق المتاخمة لهم مثل دمشق وغيرها (٣٦).

وهنا قد يتبادر إلى ذهن القارىء سؤال وهو كيف أمكن لهؤلاء الفرنج وهم الغرباء عن البلاد أن يعرفوا مثل تلك الطرق التجارية والمنافذ الهامة التى تتحكم فيها . ومما لاشك فيه أن الأرمن كان لهم دورهم فى إرشاد هؤلاء الفرنج إلى هذه الطرق المختلفة ومدى أهميتها الاقتصادية ، إلى جانب أن الفرنج أثناء تواجدهم فى أراضى الدولة البيزنطية كانوا قد أحيطوا علما بكل دقائق الأمور . إلا أن الدور الرئيسى قد قام به كثير من الأرمن الذين نقموا من حكم الأتراك السلاجقة ، وقدموا للفرنج الكثير من العون ، وخير دليل على ذلك أن الأمير بلدوين – مؤسس الرها – عندما انفصل عن الجيش الصليبى الذى توجه إلى أنطاكية ليجرب حظه فى وادى الفرات ، وما يقع وراءه من البلاد التى تتحكم فى أهم الطرق التجارية القادمة من العراق وإيران ، كان معه مستشاره الأرمنى بقراط ، هذا المستشار من المؤكد أنه أمد بلدوين بكل المعلومات اللازمة عن أهمية هذه المنطقة (٣٧). كما لانستبعد أيضا قيام بعض الأسرات العربية المحلية ببلاد الشام بمثل ذلك الدور ، أمثال بنى منقذ فى شيزر ، وبنى عمار فى طرابلس وغيرهم ، وذلك نتيجة لما حدث من تداعى قوة الأتراك السلاجقة ، فقد أظهرت الاستعداد لعقد اتفاقات مع الفرنج ، وبخاصة عندما قدم جيش الفرنج إلى كفر طاب ، فعندئذ قدم سفراء من قبل أمير شيزر ، يعرضون على الفرنج تقديم الأدلاء والمؤن بأسعار رخيصة ، إذا اجتازوا بلاده فى هدوء ولم يتعرضوا له بأذى ، وقبل الفرنج هذا العرض (٣٨).

بل إن كثيرا من الحكام المحليين من أبناء الأسرات العربية وحكام السلاجقة قد أدوا نفس الدور ، فالمؤرخ الشهير وليم الصورى يذكر أنه كان بمصاحبة الجيش الفرنجى بعض رسل الحكام المحليين فى بلاد الشام أثناء زحف ذلك الجيش إلى بيت المقدس ، والذين أتوا يطلبون مسالمة الفرنج . وقد شهد هؤلاء الرجال قوة جيش الفرنج ، وكانوا متلهفين للحصول على الأمان لمرسليهم ، وقد عاد هؤلاء الرسل وأخبروا مرسليهم ببعض عادات وشجاعة الفرنج، وسرعان ما رجعوا مسرعين محملين بالهدايا من الخيول ومختلف أنواع المؤن والأدلاء والمرشدين (٣٩).

كما تشير المراجع إلى أنه أثناء زحف الفرنج على بيت المقدس ، فان الكونت ريموند تلقى دعوة من الدوق جودفرى ليشتركا معا فى مهاجمة مدينة عزاز الواقعة على الطريق الرئيسى المؤدى من الرها وتل باشر إلى أنطاكية ، ذلك لأن أمير عزاز يدعى ابن عمر شق عصا الطاعة على سيده رضوان أمير حلب ، الذى أزمع السير لتأديبه . وكان قد وقع فى أسر أحد قادة ابن عمر إحدى عقائل الفرنج فهام بها ، وكانت أرملة فارس من إقليم اللورين ، وهى التى

اقترحت على ابن عمر أن يستنجد بجود فرى ضد سيده رضوان ، وسرعان ما اقترب جيش الفرنج من عزاز وانسحب رضوان منها ، وعندئذ أقر الفرنج ابن عمر فى أملاكه فبذل لهم يمين الولاء . ويجب ألا تغيب عن أعيننا أهمية مثل هذا الموقع الذى يتحكم فى أحد الطرق التجارية الهامة ببلاد الشام آنذاك (٤٠).

كما أدى الموارنة وهم أبناء إحدى الطوائف المسيحية المحلية دورا هاما فى هذا المجال ، وفى مساندة الفرنج وتقديم كافة المعلومات اللازمة عن الطرق المختلفة وأهميتها ، وهم الذين قال عنهم وليم الصورى أنهم كانوا يعيشون فى المناطق المرتفعة من جبال لبنان ، وأنهم نزلوا من جبالهم لكى يقدموا تحياتهم للفرنج ، ويقدموا لهم كل المساعدات الأخرية ، وحيث أنهم على دراية بهذه البلاد وطرقها ومسالكها على حد قوله ، فإن قادة الفرنج استفادوا من المعلومات التى قدموها لهم عن تلك الطرق والمنافذ المختلفة ، كما عرضوا عليهم أسلم الطرق وأسهلها إلى مدينة بيت المقدس والمناطق المجاورة لها (٤١).

أسرى الحرب والرهائن وأهميتهم :

ثم نأتى لعامل آخر كانت له أهميته فى حتمية قيام تلك العلاقات بين الطرفين ، ألا وهو عامل الأسرى والرهائن . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفرنج فى بداية الأمر لم يهتموا بالاحتفاظ بأسرى المسلمين ، بل إنهم لجأوا إلى قتل كل من تصل إليه أيديهم من المسلمين فى المدن التى استولوا عليها وتفريغها من سكانها المسلمين (٤٢)، لكن من الملاحظ أن أول إشارة وردت عن اهتمامهم بأسرى المسلمين كانت فى أعقاب استيلاء الفرنج على مدينة بيت المقدس ، فعلى الرغم من المذبحة الهائلة التى أحدثوها فى سكان المدينة وبخاصة المسلمين واليهود ، فإنهم احتفظوا ببعض أسرى المسلمين واستخدموهم فى تنظيف المدينة من جثث القتلى ، إلا أن عدد هؤلاء الأسرى يبدو أنه كان قليلا لأنهم اضطروا لاستخدام بعض فقراء الفرنج وكذلك بعض الجنود فى هذا العمل نظير أجر معين يدفع لهم (٤٣). ثم أخذ موضوع الاهتمام بالحصول على أسرى المسلمين يزداد ، إما لاستخدامهم فى بعض الأعمال التى لم يكن الفرنج يستطيعون أداءها ، أو للحصول على فدية كبيرة من جراء افتكاك أسرهم ، أو لمبادلتهم ببعض أسراهم ، وخصوصا وأنهم فقدوا عددا كبيرا من جندهم الذين وقعوا فى أسر المسلمين . فمنذ وصولهم إلى أنطاكية ومحاصرتها ثم الاستيلاء عليها ، وبسبب ما تعرضوا له باستمرار من نقص المؤن والطعام فإن الكثيرين منهم كانوا يخرجون للبحث عن الطعام فى القرى والمناطق الساحلية دون

حذر ، بحيث لم تكن هناك قلعة أو مدينة من المدن الساحلية إلا وتم أسر بعضهم بها ، ففى مدينة طرابلس كان هناك أكثر من مائتى أسير من الفرنج قبل أن يشرع الفرنج فى محاصرتها عام ١٠٩٩ ، وهم الذين افتكوهم مقابل رفع الحصار عن المدينة والحصول على الهدايا والأموال والتعهد بعدم إلحاق الضرر بالأراضى الزراعية التابعة لطرابلس أو الفلاحين المقيمين بها .

ويشير فولشر الشارترى إلى أن اهتمام الفرنج بموضوع الأسرى قد أخذ يتزايد منذ عام ١١٠١ م وهو العام الذى تم فيه الاستيلاء على مدينة أرسوف ، حيث يقول إن القليل من الرجال تم الاحتفاظ بهم على قيد الحياة ، ولكن الكثير من النساء تم إنقاذهن لأنهن يستطعن إدارة الطواحين اليدوية ، وعندما أسر الفرنج النساء فقد قاموا ببيعهن ، سواء الجميلات أم القبيحات منهن ، وكذلك الرجال (٤٤).

وظل موضوع الأسرى من الموضوعات الهامة لدى الطرفين . إذ ترتب على كثرة الحروب التى خاضها كل طرف ضد الآخر زيادة فى أعداد الأسرى ، مما حتم قيام علاقات من نوع ما لتنظيم معاملة الأسرى وإطلاق سراحهم ، وكذلك الرهائن (٤٥). ولقد اختلفت الشروط بالنسبة لمعاملة الأسرى وفقا لعوامل متعددة ، مثل مكانة الأسير ومدى أهميته ، وكذلك ما يكون عليه من التزامات للطرف الآخر سواء أكان ذلك على شكل مال أو غلة أو غيرها (٤٦). ونسمع عن حالات يسمح فيها المسلمون لرسل الفرنج بدخول البلاد الإسلامية لتفقد أحوال أسراهم ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن شداد فى ذكره لحوادث سنة ٥٨٧هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبى من قول : «وصل الفرنج الذين بعثوا إلى دمشق لتفقد حال أسرائهم ، ووصل معهم من مميزى أسرائهم أربعة نفر » (٤٧). ولابد أن المسلمين كان يسمح لهم بزيارة أسراهم فى المناطق التى خضعت لحكام الفرنج وتفقد أحوالهم مثلما سمح المسلمون للفرنج بذلك . مثال ذلك ما تشير إليه المصادر الإسلامية من أنه فى سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م فى عهد الظاهر بيبرس «اتفق فى تلك السنة توجه بعض تجار دمشق إلى حصن الأكراد ، واشترى أسارا ...».

وبمرور الوقت حرص الطرفان على وضع النصوص الخاصة بالأسرى وتنظيم لإطلاق سراحهم فى بنود المعاهدات التى تم توقيعها ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء فى نص الهدنة التى عقدت عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م بين السلطان المنصور قلاوون وبين حكام الفرنج فى عكا وما معها من بلاد سواحل الشام «وعلى أن الرهائن بعكا والبلاد الساحلية الداخلة فى

هذه الهدنة كل من عليه منهم مبلغ أو غلة ، فيحلف والى ذلك المكان الذى منه الرهينة ، ويحلف المباشر والمكاتب فى وقت أخذ هذا الشخص رهينة أنه عليه كذا وكذا : من دراهم أو غلة أو بقر أو غيره ، فاذا حلف الوالى والمباشر والكاتب قدام نائب السلطان وولده على ذلك يقوم أهل الرهينة عنه بما للفرنج عليه ويطلقونه . وأما الرهائن الذين أخذوا منسوبين إلى الجفل والاختشاء أنهم لايهربون إلى بلاد الإسلام ، ويمتنع الولاة والمباشرون من اليمين عليهم ، فأولئك يطلقون ... » (٤٨).

كما جرت العادة أن يتفاوض الطرفان فى مقدار المبالغ المطلوبة لكى يتم افتكاك هؤلاء الأسرى ، وكانت هذه المبالغ موضع جدل ونقاش دائم ، مثال ذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة سنة ٥٨٧هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبى ، من أن الفرنج راسلوا السلطان فى أن يرد إليهم صليب الصلبوت وكذلك ألف وستمائة أسير من أسرى الفرنج ، مع مبلغ مائة ألف دينار يدفع على أقساط شهرية ثلاث ، وذلك لكى يطلقوا سراح أسرى المسلمين فى مدينة عكا التى استولوا عليها ، واستمرت المفاوضات مدة حول هذا الموضوع(٤٩) .

وتجدر الإشارة إلى أن كل طرف من الطرفين سواء المسلمين أم الفرنج حرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من أسرى الطرف الآخر لديه ، ويبدو أن حرص المسلمين ، كان راجعا بالدرجة الأولى إلى مبادلتهم بأسراهم لدى الفرنج ، وإن كانت هناك إشارات فى المصادر المعاصرة عن استخدامات هؤلاء الأسرى فى عمليات هدم المبانى القديمة والإنشاءات الحديثة وخصوصا ما يتعلق منها بسلطان من سلاطين المسلمين . أما بالنسبة للفرنج فيتضح لنا أن السبب الجوهرى فى احتفاظهم بأسرى المسلمين راجع بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم بكثير من أنواع الحرف ، وأنهم لم يفرطوا فى هؤلاء الأسرى بسهولة ، وكانوا يتحايلون بشتى الطرق على أن يحتفظوا بهم ، مثال ذلك ما حدث عام ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م أيام السلطان الظاهر بيبرس أثناء حصاره لمدينة صفد ، وبعد أن طلب أهلها منه الأمان أمنهم على ألا يخرجوا بسلاح ولاشئ من المال ، وألا يتلفوا شيئا من ذخائر القلعة ، وأن يفتشوا عند خروجهم ، وعند تفتيشهم وجد معهم عددا من أسرى المسلمين أخرجوهم على أنهم نصارى (٥٠).

كما تشير المصادر المعاصرة أيضا إلى أن الفرنج استخدموا سبايا الحرب من النساء المسلمات للعمل فى الخمارات ، من ذلك ما يذكره ابن عبد الظاهر سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م أيام الظاهر بيبرس من قول : «ووصلت الأخبار بأن أهل يافا ... أقاموا فى يافا حانة وأوقفوا فيها عدة من المسلمات » (٥١).

كما يجب أن نشير إلى أن العلاقات الخاصة بتبادل الأسرى ظلت قائمة حتى بعد طرد البقايا الفرنجية من بلاد الشام عام ٦٩١هـ / ١٢٩٢م ، ذلك أن أعداد الأسرى زادت نتيجة للسياسة التى انتهجتها البابوية عن طريق تحويل الحرب الاقتصادية ضد المسلمين فى البحر المتوسط إلى سلسلة من أعمال النهب والتخريب للموانى الإسلامية فى مصر والشام لتجعلها غير آمنة لنزول التجار . والمصادر التاريخية مليئة بأخبار غارات القراصنة القطلان ، والقبارصة ، وفرسان الاسبتارية برودس على السواحل والموانى المصرية والشامية ، بحيث غدت جزيرة قبرص أهم الأسواق التى يتجمع فيها أسرى المسلمين والدليل على ذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أنه فى سنة ٨١٨هـ / ١٤١٥م فى عهد السلطان المؤيد شيخ المحمودى - على سبيل المثال - فقد ورد كتاب الأمير آقبغا النظامى .« من جزيرة قبرص وقد توجه إليها لفك الأسرى ، بأنه وجد بالجزيرة من أسارى المسلمين خمسمائة وخمسة وثلاثين أسيرا ، فكاكهم بثلاثة عشر ألف دينار وثلاثمائة دينار ..» (٥٢).

تمكين المزارعين من تصريف انتاجهم والتمسك بالأرض

وحيث كان للفرنج السيطرة التامة على مجريات الأمور فى البلاد التى خضعت لهم ، إلا أن الكثير من الأراضى الزراعية قد ظلت فى أيدى أبناء البلاد من المسلمين والمسيحيين المحليين ، مما دفع حكام المسلمين إلى ضرورة إقامة علاقات مع هؤلاء الفرنج كنوع من تمكين إخوانهم من أبناء البلاد المحليين من تصريف منتجاتهم وحاصلاتهم وهم الذين خضعوا لحكم العدو الدخيل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلقد أدركوا أنه إذا لم يتيسر لإخوانهم ذلك فربما هجروا تلك البلاد ، وهم الذين اعتبروهم رمز الكفاح ضد الدخلاء . أو بعبارة أخرى فإن حكام المسلمين رأوا فى قيام إخوانهم على فلاحة أراضيهم وزراعتها وسيلة للبقاء ، ووسيلة للكفاح ، ووسيلة لتحرير الأرض . وهم الذين كانوا يشكلون أكثرية عددية فى المناطق التى خضعت لحكم الفرنج ، ولنضرب على ذلك مثلا بما حدث عندما قام الأمير جودفرى دى بوايون حاكم المقدس سنة ١١٠٠م بمساعدة الأمير تانكرد لبسط سيطرته على إقليم السواد «سواد

ليس هذا فحسب ، بل إن كل يوم كان يمضى كان المسلمون يزدادون قناعة بمدى الخطر المحدق بهم ، ويكتشفون أبعادا جديدة لمخططات ذلك العدو ، الذى لم يكن قد اكتفى باحتلال جزء عزيز من أرض العروبة والإسلام، بل كان يهدف ويسعى بشكل أو آخر للقضاء على كيان الأمة العربية الإسلامية بشتى الطرق والوسائل ، ودليل على ذلك ما حدث عقب استيلاء الفرنج على عدد من المدن والأراضى فى بلاد الشام ، فإنهم قاموا بحركة تفريغ لكثير من القرى من سكانها المسلمين عقب الاستيلاء عليها ، وأنهم استغلوا بعض هذه الأماكن فى إقامة مستعمرات استيطانية لهم مستغلين وجود بعض المبانى بها أو مواد البناء وكذلك موارد المياه التى توفرت فيها . وهذه الحقيقة تفسر لنا استمرار وجود أسماء أماكن فلسطينية فى فترة الحكم الفرنجى ، على الرغم من أنها أصبحت تكتب باللغة الفرنسية أو اللاتينية مع ما طرأ عليها من تحريف فى النطق[٥٤] وعلى المدى الطويل فقد ساعدت هذه المستعمرات الاستطيانية على حركة جذب سكانية لبعض أبناء الغرب الأوربى ليفدوا إلى الشرق ، وسرعان ما عمر هؤلاء النزلاء بعض القرى لأنهم كانوا بالدرجة الأولى من المزارعين[٥٥] وهذا ما سوف نتحدث عن بالتفصيل فى الفصل الخامس .

وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى إدراك كل من المسلمين والصليبيين إلى ضرورة قيام نوع من العلاقات الاقتصادية بين الطرفين منذ الحملة الصليبية الأولى ، وأنه فى أشد الأوقات حرجا كانت هناك دائما فرصة للحوار حول أفضل الحلول السلمية . من ذلك ما حدث بعد استيلاء الفرنج على مدينة أنطاكية ، وعندما تقرر الرحيل إلى بيت المقدس فى أكتوبر ١٠٩٨م، حدث أن ثار قائد قلعة إعزاز على رضوان أمير حلب ، وفى مقابل أن يحصل على تأييد الفرنج ومساندتهم ضد سيده ، فقد أرسل لهم الهدايا ، ووعدهم بأن يكون تابعا مخلصا للأمير جودفرى وأن يقدم له مبلغا كبيرا من المال . وعند مرور الصليبيين بكل من شيزر وحماة وحمص ، قام حكام هذه البلاد بتقديم المرشدين لهم ، وكذلك أقاموا لهم الأسواق كأحسن ما يكون ، وبذلك استطاع الصليبيون شراء ما يلزمهم من خيول وبأعداد كبيرة والتى كانوا فى أمس الحاجة إليها بالإضافة إلى المؤن وقطعان الماشية والأغنام . كل ذلك قدموه اتقاء لشرهم ، وتأمينا لأرواحهم وممتلكاتهم [٥٦]. ولم يكن هذا السلوك قاصرا على حكام المدن الداخلية ، بل إن حكام كثير من المدن الساحلية والتى لم تكن قد خضعت بعد للصليبيين قاموا بنفس العمل ، وقدموا عن طيب خاطر لهم دواب الحمل ، وأقاموا لهم الأسواق على مشارف مدنهم

لكى يشترى منها أفراد الجيش الصليبى احتياجاتهم ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر حاكم مدينة عكا ، الذى عقد مع الصليبيين اتفاقا قدم لهم بمقتضاه المؤن وأقام لهم الأسواق ، بل وأعرب لهم عن استعداده لقبول التبعية لهم إذا هم استولوا على مدينة بيت المقدس وتغلبوا على الجيوش الفاطمية (٥٧).

ولم تكن عملية النفع المتبادل هذه والتى أدت إلى نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية قاصرة على أبناء وحكام المدن الإسلامية فى بلاد الشام فحسب ، بل إن القبائل العربية المتنقلة وكذلك القبائل التركمانية شاركت فيها بنصيب . حيث نسمع فى المصادر المعاصرة أن القبائل العربية التى كانت تقيم على الضفة الشرقية لنهر الأردن سعت إلى قيام مثل تلك العلاقات فى عهد جودفرى أول حاكم لبيت المقدس ، بسبب ما قام به من مهاجمة هذه القبائل وسلبه لكثير من قطعان الأغنام والإبل التى تمتلكها ، بالإضافة إلى أسر العديد من أبنائها ، فسرعان ما طالب زعماء هذه القبائل باقامة علاقات ودية مع جودفرى، وتعهدوا بدفع مبلغ من المال سنويا فى سبيل تأمينهم ، وتأمين قطعانهم فى التنقل فى المراعى المجاورة لبيت المقدس ، بل قدم بعضهم ضريبة سنوية من الفضة والذهب والخيول (٥٨)، كذلك يشير أحد المصادر اللاتينية المعاصرة فى حديثه عن قلعة عرقة إلى الشمال الشرقى من مدينة طرابلس ، أن المنطقة الواقعة بينها وبين قلعة الحصن شمال شرقى طرابلس وهى التى ظلت فى أيدى الاسبتارية حتى عام ١٢٧١م ، كان بها سهل خصيب ، هذا السهل يمتد حتى مدينة طرطوس ، وبه عديد من القرى ، وكثير من المراعى الفسيحة حيث ينزل بها التركمان والبدو من العرب بخيامهم ومعهم أسرهم وقطعان أغنامهم وإبلهم التى تبلغ عدة آلاف (٥٩).

الظروف السياسية وأثرها :

ولعله كان من بين العوامل التى ساعدت على قيام نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ما كان قد أمسى فيه كثير من حكام المسلمين فى بلاد الشام من تشرذم سياسى قبيل مجئ الصليبيين وبعده ، تلك الحال يصورها لنا كثير من المؤرخين المعاصرين من مسلمين ولاتين . حيث ساءت العلاقات بين هؤلاء الحكام بعضهم وبعض ، وتفشت بينهم الفرقة والبغضاء والتوجس والخيفة ، والأثرة والأنانية ولو أدى ذلك إلى اللجوء إلى العدو الصليبى طلبا لمساعدته وإقامة تحالفات معه لصد خطر أحد زعماء الجهاد ، والأمثلة عديدة ومتناثرة فى كثير من المصادر المعاصرة ، لكن يكفينا أن نستشهد بمثال واحد يرويه لنا وليم الصورى

فى ذكره لحوادث سنة ١١١٤م ، عندما قام برسق بن برسق بإحدى الحملات الحربية لاستعادة الأرض وتقليص الكيان الصليبى كلما أمكن ؛ مستغلا ما أحدثته الزلازل فى ذلك العام من تدمير لكثير من حصون وقلاع الصليبيين فى شمال بلاد الشام ، وضعف دفاعات المدن الكبرى لانهيار معظم تحصيناتها ، ونقص عدد سكانها بسبب كثرة من ماتوا تحت الردم .

فلم يكد يسمع طغتكين أتابك دمشق بتحرك الجيش الضخم الذى يقوده برسق من الاتراك، ويجتاح المناطق التابعة لإمارة أنطاكية الصليبية ، ثم يعسكر بقواته فى المنطقة ما بين حلب ودمشق ليستغل الفرصة للإغارة على ممتلكات الصليبيين هنا وهناك . فسرعان ما خشى طغتكين من هذه القوات وما قد تسببه له من مشاكل ولمملكته ، إلا وأرسل رسله إلى ملك بيت المقدس وإلى أمير أنطاكية محملين بالهدايا الفاخرة ، سائلين عقد هدنة مع الفرنج، مع أيمانه المغلظة بالمحافظة على العلاقات السلمية طوال مدة الهدنة ، والتحالف مع الفرنج ضد برسق وقواته . واغتنم أمير أنطاكية هذه الفرصة عندما شعر أن قوات الأتراك على وشك الإغارة على ممتلكاته ، فطلب من ملك بيت المقدس المساعدة ، ومن طغتكين أتابك دمشق تنفيذ المعاهدة والقدوم إليه بقواته لمواجهة ذلك الخطر . فسارع كل من ملك بيت المقدس وأتابك دمشق كل بقواته بالإضافة إلى قوات الأمير بونز كونت طرابلس ، بل يذكر وليم الصورى أن قوات طغتكين أتابك دمشق كانت أول من وصل إلى معسكرات القوات الصليبية، مما كان سببا رئيسا فى فشل هذه الحملة التى قادها برسق فى محاولته لتضييق الخناق على الصليبيين، وتقليص كيانهم واسترداد ما يمكن استرداده من أرض احتلوها(٦٠) وإن من يتصفح الهدن والمعاهدات التى قامت بين حكام المسلمين والفرنج ليجد فيها العديد من البنود التى تنص ضمن ما تنص على حرية تبادل التجارات ، وانتقال التجار بمتاجرهم وحمايتهم . وكفل الحماية والحرية للقوافل التجارية بالتنقل والمرور فى بلاد والطرفين ، بما يؤكد أن مراعاة المصالح الاقتصادية للطرفين ، وتحقيق التبادل التجارى بينهما كان دئما مصحوبا بإقامة العلاقات السلمية ، بل لعلنا لانغالى القول إذا ذكرنا أنه كان من أهم الدوافع لإقامة هذه العلاقات(٦١).

وجدير بالذكر أن الظروف السياسية لم تكن وحدها هى المسئولة عن قيام تحالف بين حكام المسلمين والصليبيين أو إقامة العلاقات الودية بين الطرفين والتى تؤدى بدورها إلى قيام نوع من العلاقات الاقتصادية فى شكل أو آخر فحسب ، بل كثيرا ما قامت العلاقات الشخصية

بين حكام الطرفين بهذا الدور ، والذين جمعت بينهم تطلعاتهم وأذواقهم المشتركة إلى حد كبير بسبب وضعهم المتميز فى المجتمع ، وحماستهم للحرب والفروسية والصيد والقنص . وهو ما يتضح أشد الوضوح من خلال مذكرات أسامه بن منقذ فى كتابه الاعتبار ، إذ يذكر لنا العديد من الأمثلة على تلك العلاقات الشخصية وأثرها فى قيام شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية فى صورها المختلفة [٦٢]. والمتتبع لتاريخ الحركة الصليبية من جهة ، وتاريخ العلاقات بين الطرفين من جهة ثانية سيقف على العديد من الامثلة الدالة على مدى أثر العلاقات الشخصية فى المجال الاقتصادى ، وحرص شتى الأطراف على استمرارية هذه العلاقات [٦٣].

وعلى المستوى الشعبى سواء فى المناطق الإسلامية أم الصليبية فقد كانت هناك شريحة لا يستهان بها من المشتغلين بالزراعة والتجارة وأرباب الحرف والصناعات ، ممن أضطروا لإقامة نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية مع الصليبيين ، بحكم الأوضاع الجديدة والطارئة فى ذلك العصر ، ففى المناطق الصليبية استمر كثير من السكان الوطنيين فى ممارسة كثير من الأعمال التى لاغنى للصليبيين عنها ، مثل إعداد الأطعمة ، وبيع الخضر والفاكهة ، بل وفى نقل الثلوج من جبال لبنان محفوظة فى العديد من الأوانى المكسوة بالقش ، لاستخدامها فى تبريد كثير من المشروبات ، والبعض الآخر اشتغل بعصر الفاكهة ، ومنهم من قدم خبرته فى عمليات البناء والتشييد ، وفى صناعة الزجاج ، والخزف والمنسوجات ، وصناعة قصب السكر ، أو فى زراعة الأرض ، وفى إنتاج كثير من السلع التى كانت تشتهر بها بلادهم قبل مجئ الصليبيين[٦٤].

أما فى المناطق الإسلامية فكانت إقامة علاقات اقتصادية ضرورة ملحة ، سواء لتصريف منتجات الشرق الأدنى ، أم منتجات الشرق الأقصى والتى كانت فى أيدى العديد من التجار المسلمين والعرب ، وبخاصة بعد استيلاء الصليبيين على المنافذ التجارية والموانئ الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو بعبارة أخرى أنهم كانوا مضطرين إلى السعى لإقامة مثل هذه العلاقات الاقتصادية بسبب ازدياد نصيب أبناء الغرب الأوربى فى تجارة البحر الأبيض المتوسط فى التجارة العالمية على حساب المسلمين [٦٥]. وقد كان هذا السعى محل ترحاب وتقدير دائم من القوى الصليبية فى بلاد الشام ، لمواجهة الطلب الأوربى المتزايد على منتجات الشرق . ولعل خير من عبر عن هذه الحقيقة الرحالة الفرنسى «سيجولى» فى قوله إن متاجر دمشق يمكن أن تكفى كل الغرب الأوربى مدة عام كامل[٦٦].

وجدير بالذكر أن نشير إلى ما نجم عن حركة الاستيطان الصليبى من لجوء كثير من المزارعين المسلمين إلى هجرة أراضيهم المتاخمة لممتلكات الصليبيين، وذلك بسبب خوفهم من الإغارات المتلاحقة التى جعلتهم يحجمون عن الزراعة فى كثير من الأحيان ، وبعد نفاذ صبرهم اضطروا إلى هجرة تلك الأراضى ليلتحقوا بالعمل فى الأراضى الخاضعة للمسلمين أو للصليبيين ، على الرغم من أن الكثيرين منهم قبلوا فى البداية دفع أتاوة سنوية لاتقاء شر الفرنج حسب قول وليم الصورى ، ومع استمرار الهجمات عليهم فقدوا أراضيهم الخصبة والتى كانت على جانب كبير من الفائدة لسكان المدن الإسلامية(٦٧) .

بل والأخطر من هذا أن أمام عدم إقبال أبناء الغرب الأوربى على استيطان المناطق الريفية بالشكل الذى كان يأمله الحكام الصليبيون ، ما تشير إليه المصادر اللاتينية نفسها من أنه لم يكن هناك مخرج سوى الاستعانة بالعناصر الأرمينية لطرد السكان المسلمين من الأراضى الزراعية فى المناطق التى خضعت لحكم الفرنج ، واحلال هذه العناصر محلهم ، حيث تذكر هذه المصادر أن الملك الأرمنى ثوروس قد دهش عند زيارته لملك بيت المقدس أملريك ، عندما وجد أن مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية كانت فى أيدى فرق الرهبان الفرسان ، وأن بها سكان مسلمون ، لذلك عرض ثوروس أن يرسل من أرمينيا ثلاثين ألفا من أبناء الأرمن ، لكى يدافعوا عن تلك الأراضى ويطردوا منها سكانها المسلمين ، ليحلوا محلهم فى زراعتها والاستفادة من خيراتها ، إلا أن هذا العرض لم يتم تنفيذه ، بسبب ما نشب من خلاف بين رجال الدين الأرمن واللاتين على تحصيل رجال الدين اللاتين لضريبة العشر من هؤلاء الأرمن مما أدى إلى فشل هذا المشروع كلية (٦٨).

موقف الشريعة الإسلامية :

ولاشك أن مثل هذه الأمور وتلك لم تكن خافية على حكام المسلمين آنذاك والذين كانت لهم عيونهم المنتشرة فى كل مكان تخبرهم بكل ما يدور حولهم ، لذلك أدركوا أهمية قيام نوع من المعاملات التجارية مع الفرنج ، كى يتمكنوا من تدعيم موقف إخوانهم المسلمين فى بلاد الفرنج ، ويدعموا وجودهم وبقاءهم فى مواجهة الضغط الفرنجى الذى هدد وجودهم ، ولأن فى بقاء إخوانهم هؤلاء ضمان لبقاء الأرض فى أيدى أصحابها الأصليين ، إلى أن تأتى ساعة الخلاص من هذا العدو ، ويعود الحق إلى أصحابه . وقد شجع المسلمين على اتخاذ تلك الخطوة، وهى قيام تبادل تجارى مع الفرنج أن الشريعة الإسلامية نفسها سمحت لهم بالاتجار

مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب ، ولم تفرض على الاتجار معها إلا بعض القيود فى تصدير واستيراد سلع معينة طالما أن ذلك فيه صالح لجماعة المسلمين ، فقد كان محظورا على دار الإسلام إذا كانت فى حالة حرب مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب أن تصدر إليها مواد حربية تساعد الأعداء ضد المسلمين ، كما حظرت الشريعة الإسلامية على التجار الأجانب من دار الحرب احضار وبيع السلع المحرمة على المسلمين كلحم الخنزير والخمور . كما أباح الشرع الإسلامى أخذ العشر على بضائعهم التى يقدمون بها من دار الحرب إلى بلاد الإسلام ، بل أن المشرع ترك لحاكم المسلمين حرية تخفيض ذلك العشر أو زيادته حسبما تقضى الظروف الاقتصادية . أى أن الشرع الإسلامى لم يمنع أن تقوم علاقات اقتصادية بين دار الحرب ودار الاسلام طالما أن ذلك فيه مصلحة للمسلمين (٦٩).

كمل يجب ألا ننسى أن حكام المسلمين فى الشرق فى تلك الفترة أدركوا أهمية قيام مثل هذه العلاقات ، وهى التى نظمتها كثير من المعاهدات والهدن التى تم عقدها بين الطرفين . فهى بنصها على ضرورة احترام حرية التجار وتنقلاتهم وتأمينهم على أنفسهم وأموالهم ، قد كفلت لاخوانهم من مسلمى بلاد المغرب العربى الأمن والأمان ، وهم الذين كثر ترددهم على بعض المدن الفرنجية وبخاصة مدينة عكا ، ليشتروا سلعا من داخل بلاد الشام ، أو الذين يودون مواصلة السير حتى دمشق وغيرها من المدن الإسلامية الداخلية ، وهؤلاء المغاربة قد فضلوا هذا الطريق لأن الرحلة من شمال غربى أفريقيا إلى عكا بحرا كانت أقصر من اتخاذ الطريق البرى إلى مصر ، ومنها إلى بلاد الشام ، ويؤكد لنا الرحالة المغربى ابن جبير أن كثيرا من حجاج وتجار المغرب كانوا يفدون إلى القاهرة ، ثم يتوجهون منها إلى مدينة قوص فى أعالى الصعيد ، ومنها إلى ميناء عيذاب على البحر الأحمر ، ثم يستقلون المراكب إلى الأراضى الحجازية عبر البحر الأحمر ، وفى طريق العودة كان أغلبهم يفضل العودة مع ركب الحاج الشامى أو العراقى ، ثم يتوجهون إلى عكا ، وفيها يجدون مراكب الفرنج وبخاصة الجنوية التى كانت تحملهم إما إلى الاسكندرية أو إلى سبتة وغيرها (٧٠). وبالتالى فإن قيام مثل تلك العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام ، وما نظمها من أحكام كان يضمن سلامة وأمن هؤلاء التجار المغاربة وكذلك الحجاج ، أو على الأقل كان يضمن لحكام المسلمين فى بلاد الشام المطالبة بتأمين هؤلاء المغاربة على أنفسهم وأموالهم فترة تواجدهم فى بلاد الفرنج .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه لم تكد تنقضى فترة وجيزة كانت بالنسبة للمناطق التى استولى عليها الفرنج فى بلاد الشام بمثابة المرحلة الانتقالية ، والتى أعقبت مرحلة الغزو ، حتى نسمع أن كلا من الجانبين يتقرب من الآخر ، ويسرد حياتهم شئ غير قليل من روح التفاهم (٧١).

إلا أن هذا التفاهم كان من وجهة نظر حكام المسلمين موقوتا بحين ، والدليل على ذلك أنه إذا كانت تلك المناطق التى استولى عليها الفرنج ، وتمكنوا بها من التحكم فى طرق التجارة الداخلية ببلاد الشام - وهذا ما سبق أن أشرنا إليه منذ قليل - وكذلك تلك الطرق التى تصلها ببلاد فارس والعراق ، أو تصل بينها وبين أرمينية وبلاد الأناضول والدولة البيزنطية ، أو بينها وبين مصر ، قد حتم على المسلمين فيما حتم من عوامل أخرى ضرورة إقامة علاقات تجارية مع الفرنج ، فإن هذه المناطق نفسها كانت من أهم الدوافع فى رسم سياسة الجهاد التى سار عليها الزعماء المسلمون أمثال عماد الدين زنكى ، ونور الدين محمود ، وصلاح الدين الأيوبى ، ومن بعدهم سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس ، وسيف الدين قلاوون ، والأشرف خليل بن قلاوون . هذه السياسة - سياسة الجهاد - استهدفت أول ما استهدفت تحرير تلك المناطق من ربقة الذل والعبودية ، ورفع ما لحق بالمسلمين من أهالى بلاد الشام من مذلة وهوان

وخير شاهد على صحة هذا الرأى ما نراه أيام عماد الدين زنكى ، فإنه قبل أن يوحد بلاد الشام كلها تحت حكمه بضمه بلادا مثل دمشق وحماة وحمص وغيرها ، نراه يلجأ إلى الإغارة على أهم تلك المنافذ التى تحكمت فى طرق التجارة . حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أن الرها التى فتحها عماد الدين زنكى سنة ٥٣٩هـ ، كان على المسلمين من الفرنج المقيمين بها شر عظيم ، فقد ملكوا من نواحى ماردين إلى العراق عدة حصون كسروج والبيرة ، وكانت غاراتهم تبلغ مدينة آمد من ديار بكر ، وماردين ونصيبين ورأس العين والرقة ، ولما ملكها عماد الدين زنكى - أى الرها - سار عنها « فاستولى على ما كان بيد الفرنج من المدن والحصون والقرى . وكان فتحاً عظيما طار فى الآفاق ذكره ، وطاب بها نشره ، وشهده خلق كثير من الأولياء والصالحين » (٧٢).

وما حدث سنة ٥٤٤هـ عندما قام ابنه نور الدين محمود قبل أن يوحد بلاد الشام تحت حكمه ، من فتح حصن فامية أو أفامية والذى كان فى حوزة الفرنج وتحكموا به فى طرق التجارة بين حماة وحمص ، كما كانوا يشنون منه الغارات على البلاد المجاورة ، فلما فتحه

نور الدين محمود أراح المسلمين من شرهم وأمنت السبل منهم ومن تحكمهم [٧٣]. كذلك قام سنة ٥٥٩هـ باسترداد حارم منهم ، وقد كان حصنا منيعا بين حلب وأنطاكية ، يتحكم فى الطريق التجارى الذى يربط بينهما [٧٤].

كذلك تشير المصادر إلى أن صلاح الدين بعد أن استتب له الأمر فى مصر فإنه أدرك خطورة بعض القلاع التى أقامها الفرنج للتحكم فى الطرق التجارية التى تربط بين مصر وبلاد الشام ، فحاول منذ سنة ٥٧٩هـ الاستيلاء على قلعة الداروم وهى التى تقع بعد غزة للقاصد إلى مصر ، إلى أن استولى عليها سنة ٥٨٤هـ / ١١٨٨م [٧٥]. كما أنه خرج فى النصف من شهر ربيع الأول عام ٥٦٦هـ ، إلى أيلة والتى كانت تتحكم فى طريق القوافل المتجهة من بلاد الشام إلى مصر والعكس ، فتم له الاستيلاء عليها وشحن قلعتها «بالعدد والعدد ، وحصنها بأهل الجلاد والجلد» [٧٦]. هذه بعض الأمثلة القليلة مما حدث فى عهدهم وفى عهد من تلاهم من سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والأشرف خليل بن قلاوون الذى استولى على آخر معاقل الفرنج فى بلاد الشام عام ١٢٩١ م وأهمها مدينة عكا .

ضخامة الانتاج الزراعى وأثره :

كما يجب ألا ننسى أن ضخامة الانتاج الزراعى فى المناطق التى ظلت تحت حكم المسلمين فى بلاد الشام ، كانت عاملا هاما ضمن العوامل التى ساعدت على قيام نوع من التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج ، خصوصا وأن الغرب الأوربى كان قد بدأ يتعرف على منتجات الشرق ويقبل عليها بشكل واضح عقب استقرار الفرنج فى بلاد الشام . ويكفى للدلالة على ضخامة ذلك الانتاج أن نأخذ مثلا واحدا وهو ما يرويه لنا ابن جبير الذى زار البلاد فى عصر صلاح الدين الأيوبى ، فهو يصف بعض المناطق التى زارها ومنها كور بلاد المعرة فيقول : «وهى من أخصب بلاد الله وأكثرها أرزاقا» [٧٧]. وما يرويه عن حماة من قول : «وبخارج هذه البلدة بسيط فسيح لربض ، قد انتظم أكثره شجيرات الأعناب ، وفيه المزارع والمحارث ، وفى منظره انشراح للنفس ، والبساتين متصلة على شاطئ النهر» [٧٨]. إذن فقد كانت تلك المحاصيل سببا لثروة زراعية ضخمة ، نتج عنها حركة صناعية تجارية عظيمة ، استلزمت بالضرورة قيام حركة تبادل تجارية مع الغرب الأوربى ، الذى أقبل بنهم على تلك المنتجات والمحاصيل ، وكان الفرنج فى بلاد الشام هم الواسطة التجارية فى حركة التبادل هذه .

هذا بالإضافة إلى أنه على امتداد الطرف الجنوبى لمملكة بيت المقدس الفرنجية وفيما وراء نهر الأردن ، نزلت قبائل عربية بدوية ، ومن الطبيعى أن يكون خضوع هذه الجماعات الكبيرة أحد العوامل الهامة فى تشجيع قيام علاقات اقتصادية بين المسلمين والفرنج ، بسبب تعامل هذه الجماعات اليومى معهم ، فضلا عن اشتراك المصالح بين الطرفين والذى حتم قيام مثل هذه العلاقات ،خصوصا وأن فلسطين كانت تعتبر منطقة قاحلة بالنسبة للاقليم الواقع شرق نهر الأردن ، وحوران ، والبقاع . وترجع قيمة هذا الاقليم بالنسبة للفرنج الى ما ينبت فيه من قمح وفير ، وإلى تحكمه فى الطريق الممتد من دمشق إلى مصر ، فلولا مساعدة إقليم ما وراء نهر الأردن هذا ، لما تيسر دائما لمملكة بيت المقدس أن تطعم نفسها، فإذا خاب المحصول ، كان لابد من استيراد القمح من المناطق الخاضعة للمسلمين مثلما حدث سنة ١١٨٥م ، كما أنه فى العقود الأخيرة من حياة الفرنج فى الشرق ، وحينما لم ينزل الفرنج إلا فى المدن الواقعة على الساحل الضيق ، نتيجة لحركة استرداد الأرض التى قام بها حكام المسلمين ، تحتم دائما استيراد القمح من المناطق الإسلامية (٧٩).

كوارث الطبيعة وأثرها :

كذلك كان لكوارث الطبيعة وما نجم عنها من أزمات اقتصادية شأنها فى قيام نوع من العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والفرنج ، مثال ذلك ما يرويه لنا أحد المؤرخين المعاصرين من أنه فى سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م فى بداية حكم السلطان الظاهر بيبرس ، حدث غلاء شديد فى بلاد الشام لتلف مقادير هائلة من الغلال بسبب كثرة الفئران ، فعندئذ تم استيراد الغلال من الفرنج المجاورين فى بلاد الشام ، وإن كانوا قد استأصلوا بها أموال المسلمين على حد قول ذلك المؤرخ(٨٠) .

هذا بالإضافة إلى أنه نتج عن تعرض بلاد الشام لغزوات المغول منذ النصف الثانى للقرن السابع الهجرى / الثالث عشر للميلادى ، والتى تكررت حتى الربع الأول من القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر للميلاد ، أن ظهرت آثار ذلك فى المعاناة التى قاستها بلاد الشام - التى خضعت لحكم المسلمين - لعدة سنوات ، بسبب ما لحق بها من دمار وخراب حل بها ، وبسبب هجرة كثير من الفلاحين أراضيهم ، وبسبب نقص الأيدى العاملة الزراعية والصناعية بسبب عمليات القتل والتشريد ، مما أدى إلى تعرض هذه البلاد لموجة من نقص المواد الغذائية الضرورية مع غلاء فى الأسعار ، فكان لابد من الاستعانة ببلاد الفرنج المجاورة وهى التى سلمت من تخريب المغول ، وتم جلب كميات كبيرة من الحبوب وغيرها من بلادهم (٨١).

أما بالنسبة للفرنج ، فيبدو أنهم أدركوا منذ البداية أن الكيان الذى أقاموه فى بلاد الشام لكى يبقى سليما ، فلاينبغى أن يظل معتمدا على ما يرد إليه بانتظام من الغرب الأوربى من رجال وأموال ، وأنه لابد لهذا الكيان أن يبرر بقاءه من الناحية الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا دخل فى علاقات ودية مع جيرانه ، فاذا سادت بينهما المودة والإخاء فسوف يزدهر الشرق الفرنجى [٨٢]. كما أنهم أدركوا أن من أفضل السبل وأيسرها للحصول على موارد مالية لدولتهم ، هو الاتجار مع جيرانهم المسلمين المجاورين ، وفرض الرسوم الجمركية على قوافلهم وبضائعهم التى تمر بالأراضى الخاضعة لهؤلاء الفرنج . وهذا ما يتضح من حرص المسئولين الفرنج من ملوك وأمراء وجماعات دينية وعسكرية على إقامة مثل تلك العلاقات التجارية مع المسلمين ، وذلك على النحو الذى يتضح من دراسة المصادر والوثائق الخاصة بالمعاهدات التى عقدها هؤلاء مع حكام المسلمين على اختلافهم وتعاقب أزمانهم ، بل والسعى الحثيث إلى تجديد مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات كلما تولى حاكم جديد من قبل المسلمين[٨٣].

زيادة الطلب على منتجات الشرق فى أوربا :

كما كانت فترة الحروب الصليبية نفسها عاملا مساعدا له أهميته فى زيادة التعامل التجارى بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام . فعلى أثر إقامة الفرنج فى بلاد الشام أتيحت لهم الفرصة لتزداد معرفتهم بمنتجات الشرق وسلعه ، مما أدى إلى تزايد ملحوظ إقبالهم عليها. بل وتطلع الكثيرون من أبناء الغرب الأوربى ببلدانه المختلفة للحصول على هذه السلع- هذه السلع التى سوف نشير إليها فيما بعد عند حديثنا عن الصادرات والواردات - وبما أن الفرنج فى بلاد الشام أصبحوا هم الممثلين للغرب الأوربى ، فعن طريقهم استطاع أبناء الغرب الأوربى الحصول على منتجات الشرقين الأدنى والأقصى، كما استطاع المسلمون الحصول على احتياجاتهم من الغرب الأوربى وبخاصة من الأخشاب والمعادن ، وعلى هذا الأساس فإن احتياجات كل طرف منهما إلى السلع أصبح فى الامكان الحصول عليها عن طريق الطرف الآخر مما أدى بالضرورة إلى قيام تعامل تجارى بينهما [٨٤].

ولاشك أن وجود أعداد كبيرة ضمن صفوف الفرنج فى بلاد الشام من أبناء المدن التجارية الغربية ، أمثال جنوا وبيزا ، والبندقية ، ومرسيليا ، وغيرها ، والذين كانت التجارة بالنسبة لهم هى الدافع الحقيقى الأصيل ، والذين ساهموا منذ البداية فى الاستيلاء على كثير من المدن

والموانى ببلاد الشام ، ثم ما كاد ينتهى الدور الأول الذى لعبوه فى فتح هذه المدن حتى استقروا فى البلاد وساهموا فى تنظيمها وإدارتها ، وراحوا عندها يقومون بالتوسط بين الشرق والغرب (٨٥).

خاصة إذا لاحظنا أن أبناء هذه الأمم التجارية أقاموا منشآتهم الرئيسية فى موانئ مملكة بيت المقدس . وكان لهذا الاختيار ما يبرره ، فهذه الأمم فى مجال الغزو قد كرست كل جهودها وقواها للاستيلاء على هذه الأماكن ، ومن ثم كان لابد أن تتمركز هناك الحياة التجارية ، فدمشق هى المستودع الكبير الذى ترد إليه منتجات الشرق كله بكميات هائلة ، وهى تقع خلف المملكة ، وعلى مسيرة بضعة أيام من موانئها التجارية ، ثلاثة أيام من بيروت وصيدا ، وأربعة من صور وعكا ، كذلك أدرك أبناء هذه الأمم التجارية من إيطاليين وفرنسيين وغيرهم أن بلاد الشام نفسها كان بها حاصلات طبيعية أو صناعية تستحق التصدير(٨٦). وبالرغم مما حصل عليه أبناء هذه المدن التجارية من امتيازات تجارية سخية كالإعفاء التام فى بعض الأحيان من الرسوم الجمركية ، وحرية التجارة المطلقة ، وحق إقامة المنشآت التجارية وغيرها فى المدن التى خضعت للفرنج ، إلا أن كل هذه الأشياء كانت لاقيمة لها إلا إذا عقدوا الكثير من الاتفاقات التجارية مع المسلمين وهم الذين كانت لهم السيطرة على تجارة الشرقين الأدنى والأقصى (٨٧). لذلك حرصوا على الاتصال بحكام المسلمين باستمرار وعقدوا معهم العديد من الاتفاقيات التجارية التى مكنتهم من استغلال تلك الموانئ الشامية كمركز لصفقاتهم ، يشحنون منها ما يبتاعون فيها من غلال الشرقين الأدنى والأقصى إلى موانئ الغرب الأوربى (٨٨).

ومن الطبيعى أن يدرك المسلمون أن الفرنج لاغنى لهم عن أبناء المدن التجارية من إيطاليين وغيرهم ، والذين لولاهم لأضحى مستحيلا المحافظة على المواصلات مع الغرب الأوربى ، ولصار مستحيلا أيضا تصدير منتجات البلاد ، أو السيطرة على شئ من التجارة العابرة القادمة من الشرق الأقصى . هؤلاء الإيطاليين وغيرهم هم الذين كانوا قد حصلوا من حكام المسلمين على كثير من الامتيازات – حتى قبيل الحروب الصليبية – لنقل تجارة الشرق إلى الغرب الأوربى . وبالتالى فان الفرنج فى نظرهم ، أى فى نظر حكام المسلمين من الوجهة الاقتصادية لم يكونوا سوى صورة متكررة من أبناء الغرب الأوربى الذين يمكن الاستفادة من خدماتهم التجارية (٨٩). وخبراتهم السابقة ، والتى يؤكدها لنا المؤرخ اللاتينى جاك الفيترى

من أنهم كانوا ضروريين جدا فى الأرض المقدسة « فى الشرق اللاتينى » ليس فقط فى مجال القتال ، لكن أيضا فى الأعمال البحرية ونقل المتاجر والمؤن . فضلا عن أنهم كانت لهم خبراتهم بالشرق نظرا لمعيشة الكثيرين منهم فيه قبل مجئ الفرنج فى الحملات الصليبية (٩٠).

هذه كانت أهم العوامل التى حتمت على الطرفين من مسلمين وفرنج فى بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ضرورة قيام كثير من العلاقات المختلفة ، وهى عوامل لاشك أنها على درجة كبيرة من الأهمية لحياة كل من الطرفين ، على الرغم من المواجهة العسكرية التى كانت قائمة بينهما ، وهى عوامل بلا أدنى شك ساعدت فى كثير من الأحيان على تخفيف حدة التوتر أو على الأقل جعلت أهل الحرب ينشغلون بحربهم وأهل التجارة يشتغلون بمتاجرهم .

حواشي الفصل الأول

١- ناصر خسرو علوي : سفر نامه ، نقله للعربية وقدم له .د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ ، ص٥٤ .

٢- ابن شداد «عز الدين أبو عبد الله محمد بن على بن ابراهيم الحلبي ت ٦٨٤هـ» : الأعلاق الخطيرة فى ذكر أمراء الشام والجزيرة ، تحقيق د. سامي الدهان ، دمشق ١٩٦٢ ، ص١٠١-١٠٢ .

٣- ابن بطوطة : الرحلة ، نشر دار صادر بيروت ١٩٦٤ ، ص٣٠ .

٤- ناصر خسرو : المصدر نفسه ، ص٤٨ .

٥- السيد عبد العزيز سالم : طرابلس الشام فى التاريخ الاسلامى ، الاسكندرية ١٩٦٧ ، ص٢٣٢ .

٦- رنسيمان : تاريخ الحروب الصليبية ، ترجمة د. السيد الباز العريني ، بيروت ١٩٦٩ ، جـ٢ ص٢٣ .

٧- Rey : Colonies Franques En Syrie aux XII et XIII siecles ; Paris 1883, p. 215 .

٨- زكى النقاش : العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية، بيروت ١٩٥٧ ، ص١٧٥ .

٩- المرجع السابق ، ص٩٩ .

١٠- Rey : Op . cit , p. 214 .

١١- على السيد على : القدس فى العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٩٩ .

١٢- المرجع السابق ، ص١٩٨ .

١٣- Mayer "Hans Eberhard" : The Grusades , Oxford Univ . Press . 1972 , p . 151 .

١٤- ابن شداد : المصدر السابق ، ص١٠٢ .

١٥- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦٠٤ .

١٦- زكى النقاش : نفسه ، ص٩٦-١٧٤ ، Rey : op . cit . pp . 236-239 .

١٧- المرجع السابق نفسه ، ص١٨٣ .

١٨- المرجع السابق نفسه ، ص١٨٣ ، Ibid : op . cit . p . 222 .

١٩- Raymond of Aguilers: Historia Francorum qui Ceperunt Jerusalem , in R.H.C Occ . vol . III . Paris 1844 - 95 , pp . 242-243 .

٢٠- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ١ ، ص٣١٢-٣٢١ .

٢١- ارنست باركر : الحروب الصليبية ، نقله للعربية د. السيد الباز العريني بيروت ١٩٦٧ ، ص٤٧ .

٢٢- رنسيمان : المرجع نفسه ، جـ١ ، ص٢٨٨-٢٨٩ .

٢٣- Rey : Op . cit . p. 189 .

٢٤- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٢٤ .

٢٥- ابن شاهنشاه الأيوبى: مضمار الحقائق وسر الخلائق، نشر وتحقيق د. حسن حبشى، القاهرة ١٩٦٧م، ص١٤٦ .

٢٦- ابن شداد : المصدر نفسه ، ص١٥٤ .

٢٧- ابن الأثير : التاريخ الباهر فى الدولة الاتابكية - القاهرة ١٩٦٣، ص٦١ .

٢٨- ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص١١٧ .

٢٩- رنسيمان : المرجع نفسه ، جـ٢ ، ص١٥٥ .

٣٠-القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٠٣ ؛ سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، القاهرة ١٩٧٨ ، جـ١ ، ص٢٥٣ ؛ رنسيمان : نفسه ، جـ١ ، ص٤٢٩ .

٣١- ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص٨٠ .

٣٢- ارنست باركر : نفسه ، ص٤٥-٤٦ ؛ رنسيمان : نفسه ، جـ٢ ، ص١٩ .

٣٣- ارنست باركر : نفسه ، ص٦ .

٣٤- السيد عبد العزيز سالم : طرابلس الشام ، ص٢٣٠ .

٣٥- المرجع السابق ، ص٢٣١ .

٣٦- P.P. T. S . vol . 6 . pp . 15-29 .

٢٧- رنسيمان : المرجع نفسه ، جـ١ ، ص٢٨٨-٢٨٩ .

٣٨- Raymond of Aguiler : Op . cit . pp . 272-273 .

٣٩- William of Tyre : History of Deeds Done Byond The Sea , New York : Colombia Univ . Press 1943 , vol . I, p. 317 .

٤٠- رنسيمان : المرجع نفسه ، جـ١ ، ص٣٦٥ .

٤١- Ibid : vol . I.p . 330 .

٤٢- Ibid : vol . I.pp . 378-397 .

٤٣- Ibid : vol . I.pp . 372-375 .

٤٤- Ibid : vol . I.p p . 318-329 , Faulcher of Charter : Ahist . of the expedition on Jerusalem Trans Knoxville 1969 , p. 228 .

٤٥- ابن شداد « بهاء الدين » ت ٦٣٢هـ / ١٢٣٩م : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، تحقيق د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص١٧٣ .

٤٦- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الاسلامية ، الاسكندرية ١٩٨٦ ، ص٢١٦ .

٤٧- ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص١٧٢ .

٤٨- القلشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٦٠-٦١ .

٤٩- ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص١٧٣ .

٥٠- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٢ ص٤٨٥ ، ٥٤٧ .

٥١- الروض الزاهر ، ص٢٩٣ .

٥٢- المقريزى : السلوك ، جـ٤ ، قسم ١ ، ص٣٠٠ .

٥٣- Albert d'Aix : in R.H.C. Occ . vol . IV , Paris 1844 , pp. 518 - 519 , Grousset : Hist . des Croisades , Paris 1934 , Tome I , P. 186 .

٥٤- Prawer : Crusader Institutions , New York 1985 , pp . 104-105.

٥٥- William of Tyre : op . cit . vol . I . p. 250 ; Ibid : pp. 105-106 .

٥٦- Williaun of Tyre : op . cit . vol . I, pp . 283-317 .

٥٧- Ibid : op cit . vol . I , pp . 331-332 .

٥٨- Ibid : op . cit . vol , I , pp . 410-429 .

٥٩- Burchard of Mount Sion , A Discription of the Holy Land in P . P . T . S . vol XII , London 1896 , pp . 16-18 .

٦٠- William of Tyre : op . cit . vol . I , pp . 500-501 .

٦١- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٣٩ . Stevenson : The Crusaders , in the East . Cambridge 1958 , pp . 60-62 .

٦٢- ر . سى . سمنيل : فن الحرب عند الصليبيين ، ترجمة محمد وليد الجلاد ، دمشق ١٩٨٥ ، ص٨٤-٨٥ ، أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص١٣٨-١٨٢ ; Stevenson : op . cit . p. 291 .

٦٣- بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، تحقيق د. زبيدة محمد عطا ، الرياض ، ١٣٩٤، ص١٩٢-١٩٤ .

٦٤- Jacques De vitry : Hist of Jerusalem in P.P.T.S . vol XI , pp . 92-93 , Z oe` : The Crusades, New York , 1966 , pp. 207-215 ; 298 ; Prawer The Latin Kingdom of Jerusalem , Jerusalem 1972 , p . 407 .

٦٥- Ludolph von Suchem . Description of the Holy Land in P . P . T . S . Vol . XII , pp . 51 - 53 , 204 .

٦٦- Frescobaldi, Gucci and Sigoli : Avisit to the Holy Places , Jerusalem 1948 , p . 183

٦٧- William of Tyre : op . cit . vol . I , pp . 408-409 ; 453,357 ; 469 .

٦٨- Prawer : op . cit . p. 119 .

٦٩- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص٤٥٩ .

٧٠- ابن جبير : الرحلة ، نشر دار صادر بيروت ١٩٦٤ ، ص٢٤٨ ، رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦١١ .

٧١- Grousset : Hist . des Croisades et du Royaume France de Jerusalem , Paris , 1936, Tome I, pp . 209-221 .

٧٢- بدر الدين ابن قاضى شهبة : الكواكب الدرية فى السيرة النورية ، تحقيق د. محمود زايد ، بيروت ١٩٧١ ، ص١١٥-١١٦ .

٧٣- المصدر السابق ، ص١٣١ .

٧٤- الفتح بن على البندارى : سنا البرق الشامى ، تحقيق د. رمضان ششن ، بيروت ١٩٧١ ، ص٦١-٦٢ .

٧٥- ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص٢٦٤ .

٧٦- المصدر السابق ، ص١٠٨-١٠٩ .

٧٧- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٣٣-٢٣٤ .

٧٨- المصدر السابق ، ص٢٣٦ .

٧٩- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٢ ص٧١٩ - ٧٢٠ .

٨٠- ابن أيبك الدوادارى : الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص٨٥ .

٨١- ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، تحقيق د. عبد العزيز الخويطر ، الرياض ١٩٧٦ ، ص١١٨ .

٨٢- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦٢١ .

٨٣- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الاسلامية ، ص١٠٤ .

٨٤- المرجع السابق نفسه ، ص٩٥-٩٨ .

٨٥- Rey : op . cit . p. 189 .

٨٦- هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، ص١٨٥-١٨٨ .

٨٧- عفاف سيد صبره : العلاقات بين الشرق والغرب ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص٨٣ .

٨٨- Rey : op . cit . p. 189 .

٨٩- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦٢١ .

٩٠- P. P. T. S. , vol . XI , p. 57 , Anonymous Pilgrim : in P . P . T . S. , vol , 6 , AMS Press , London 1894 , pp . 15-29 .

الفصل الثانى

بلاد المناصفات «مناطق الحدود المشتركة»

- نظام بلاد المناصفات وطرق إدارتها
- معاملة فلاحى بلاد المناصفات
- كيفية رسم الحدود بين الطرفين واحترامها
- معاملة التجار المترددين على بلاد المناصفات
- الرسوم الجمركية المفروضة وطريقة تحصيلها
- تجارة الصادر والوارد بين الطرفين
- قوانين العرف البحرى والمياه الاقليمية

نظام بلاد المناصفات

نجم عن الصراع الذى دار على أرض بلاد الشام بين المسلمين والفرنج فى أعقاب الغزوة الصليبية كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها ومناطق الحدود ، لذا كان من الضرورى قيام تنظيم جديد يكفل حل تلك المشكلات ، وهو ما اصطلح على تسميته «بنظام بلاد المناصفات» .

والحقيقة أن هذا النظام بما له من مقومات وخصائص كان سابقا على ما توصلت إليه بعض الدول فى عصرنا الحديث لحل مشاكل مناطق الحدود المتنازع عليها ، كما أنه يرجع إلى السنوات الأولى التى أعقبت وصول الفرنج إلى بلاد الشام واستقرارهم بها ، وليس إلى أيام الحملة الصليبية الثالثة كما ورد فى أحد المراجع الحديثة ، حيث يقول : أن أول إشارة لهذا النظام ما ذكره المؤرخ ابن شداد أثناء تناوله المفاوضات بين صلاح الدين الأيوبى وريتشارد قلب الأسد ، تلك المفاوضات التى كان من شروطها أن تصبح الرملة ولد مناصفة بين المسلمين والإفـــرنج [1]. والدليل على صحة رأينا ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أنه فى سنة ٤٩٨هـ/ ١١٠٤م «وردت الأخبار بهلاك صنجيل مقدم الإفرنج النازلين على ثغر طرابلس فى رابع جمادى الأولى بعد أن كان الأمر استقر بينه وبين فخر الملك ابن عمار صاحب طرابلس من المهادنة على أن يكون ظاهر طرابلس لصنجيل بحيث لايقطع الميرة عنها ولايمنع المسافرين منها «وهذه أول إشارة صريحة عن وجود هذا النظام[2] وما يذكره نفس المصدر المعاصر عن حوادث سنة ٥٠٢هـ / ١١٠٨م من قول : «وفيها ترددت رسل الملك بغدوين إلى ظهير الدين - أتابك دمشق - فى التماس المهادنة والموادعة ، فاستقر الأمر بينهما على أن يكون السواد وجبل عوف أثلاثا للأتراك الثلث وللإفرنج والفلاحين الثلثان فانعقد الأمر على هذه القضية وكتب الشرط على هذه المقضية »[3] أو بعبارة أخرى فإنه فى عام ١١٠٨م ونظرا لتشابك المصالح الرئيسية لبلدوين الأول ملك بيت المقدس وطغتكين أتابك دمشق ، قررا عقد هدنة لمدة عشر سنوات ، تقضى بأن يقتسما خراج إقليم السواد وجبل عوف ، أى القسم الشمالى من إقليم شرق الأردن ، فيصير لبلدوين ثلث الخراج ولطغتكين ثلث آخر ، ويبقى الثلث الآخير للفلاحين الذين يعملون فى تلك المناطق [4]. وفى عام ٥٠٣هـ / ١١٠٩م يذكر نفس المصدر - وهو معاصر لتلك الأحداث - أنه «وصل الملك بغدوين صاحب بيت المقدس إلى ناحية بعلبك وعزم على العيس والإفساد فى ناحية البقاع وترددت المراسلة بينه وبين ظهير الدين أتابك فى هذا

المعنى إلى أن تقررت الموادعة بينهما على أن يكون الثلث من استغلالات البقاع للإفرنج والثلثان للمسلمين والفلاحين ، وكتب بينهما المواصفة بهذا الشرح فى صفر من السنة ورحل عائدا »[٥] أو بعبارة أخرى أنه منذ أواخر عام ٥٠٣هـ / ١١٠٨م تقريبا اتفق حكام دمشق وحكام الفرنج فى بيت المقدس على نوع من الحكم المشترك لمرتفعات الجولان . على أن يقتسم الطرفان عائد تلك المنطقة فيما بينهما ، بحيث يأخذ حكام دمشق ثلث عائد الأراضى الزراعية، ويأخذ الفرنج الثلث الثانى على حين يكون الثلث الأخير من نصيب الفلاحين القائمين بالعمل الفعلى فى الحقول فى تلك المنطقة [٦]. وواضح أن السبب فى ذلك راجع إلى ضعف حكام دمشق وعجزهم عن مدافعة الفرنج ، وأنهم اضطروا إلى مصانعتهم عن طريق قسمة إنتاج الأراضى التى يخشون من إغارتهم عليها . كما قاموا بتسليم الفرنج حصن المنيطرة وحصن ابن عكار . بل ونصت الهدنة أو الموادعة على «أن يكون حصن مصيات وحصن الطوفان وحصن الأكراد داخلا فى شرط الموادعة ويحمل أهلها عنها مالا معينا فى كل سنة إلى الإفرنج فأقاموا على ذلك مدة يسيرة فلم يلبثوا على ما تقرر وعادوا إلى رسمهم فى الفساد والعناد » [٧].

كذلك تشير بعض المصادر إلى وجود هذا النظام أيام عماد الدين زنكى أى قبل صلاح الدين بزمن طويل ، ففى سنة ٥٢٤هـ / ١١٢٩م استولى عماد الدين على حصن الأثارب فيما بين حلب وأنطاكية على بعد «ثلاثة فراسخ من حلب ، وكان من به من الفرنج يقاسمون أهل حلب على جميع أعمالها الغربية حتى على رحى لأهل حلب بظاهر باب الجنان بينها وبين البلد عرض الطريق ... وفى نفس السنة سار عماد الدين زنكى إلى قلعة حارم وهى بالقرب من أنطاكية فحصرها ، فبذل الفرنج نصف دخل بلد حارم وهادنوه فأجابهم إلى ذلك ، وعاد عنهم وقد اشتد أزر المسلمين وصار قصارى الفرنج حفظ ما بأيديهم .. » [٨].

كما تشير بعض المصادر أنه فى عام ٥٤٤هـ / ١١٤٩م عندما توجه نور الدين محمود بن زنكى إلى أنطاكية فى هذه السنة «اقتضت الحال مهادنة من فى أنطاكية وموادعتهم وتقرر أن يكون ما يقرب من الأعمال الحلبية له وما يقرب من أنطاكية لهم »[٩]. وما تشير إليه بعض المصادر من أنه فى عام ٥٥١هـ / ١١٥٦م لما اشتد ساعد نور الدين محمود بضمه دمشق لأملاكه فإنه حاصر قلعة حارم ، وهى حصن غربى حلب بالقرب من أنطاكية ، وضيق على أهلها ، فراسلوه يطلبون الصلح على أن يعطوه حصة من أعمال حارم ، فأبى أن يجيبهم إلا على مناصفة الولاية ، فأجابوه إلى ذلك ، فصالحهم وعاد عنهم [١٠]. وفى سنة ٥٥٩هـ /

١١٦٣م ملك حصن بانياس ، ثم شاطر الفرنج على أعمال طبرية ، وقرروا له على الأعمال التى لم يشاطرهم عليها مالا فى كل سنة يحملونه إليه(١١) .

هكذا كانت هذه بعض الإشارات التى وردت فى المصادر العربية المعاصرة وهى إن دلت على شئ فإنها تدل دلالة واضحة على أن نظام بلاد المناصفات هذا كان موجودا ، ومعروفا ومعمولا به قبل الحملة الصليبية الثالثة ، وقبل عصر صلاح الدين الأيوبى نفسه . هذا من جهة ومن جهة ثانية أن هذه البلاد أصلا إما أن تكون تابعة للمسلمين ويتنازلون عن نصف ريعها للفرنج دفعا لشرهم، ولأنه لم يكن فى استطاعتهم ردهم . وإما أن تكون فى حوزة الفرنج ويقتسمون ريعها مع المسلمين كنوع من المهادنة أيضا .

وبمرور الوقت تطور وضع هذه البلاد فأصبحت تخضع لإدارة إسلامية فرنجية مشتركة . هذه الإدارة يرأسها نائبان أحدهما يمثل سلطان المسلمين والآخر يمثل الحاكم أو الأمير الفرنجى الذى وافق على عقد المعاهدة الخاصة بذلك النظام . وكان يتم النص فى المعاهدة على ألا ينفرد أحد منهما بشئ إلا باتفاق من الجهتين (١٢). والحقيقة أن اختصاصات وظيفة هذا النائب لم توضحها لنا نصوص المعاهدات ولا المصادر التقليدية ، إلا أنه من المرجح أن الشئون المالية كانت تحتل مكانة خاصة بين مسئولياته (١٣). وكان يعمل تحت إمرة كل نائب منهما جهاز إدارى بسيط يضم عددا من الموظفين أصحاب اختصاصات مختلفة بعضها يتعلق بجمع الرسوم والضرائب من شتى المرافق الاقتصادية ، فى بلاد المناصفات ، وكذلك أمور تتعلق بالمحاكمات وتنفيذ الأحكام، كما نسمع عن وجود عشرة أنفار من المشاة يعملون فى خدمة المشد، لهم بيوت يسكنونها (١٤).

ويبدو لنا أن هؤلاء العشرة من الجنود كانوا من قبل السلطات الإسلامية فقط حيث جاء فى الهدنة التى تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون وبين متملك طرابلس عام ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م النص التالى «وعلى أن يكون على جسر أرتوسية من غلمان السلطنة لحفظ الحقوق ستة عشر نفرا ، وهم المشد والشاهد والكاتب ، وثلاث غلمان لهم وعشر رجالة فى خدمة المشد، ويكون لهم فى الجسر بيوت يسكنونها ، ولا يحصل منهم أذية لرعية الإبرنس، وإنما يمنعوا ما يجب منعه من الممنوعات »(١٥) .

وبالنسبة للمشد فهو على ما يبدو كان يتولى أمر الدواب والماشية فى المراعى الواقعة فى منطقة المناصفات المتفق عليها . وربما أيضا مناطق صيد الأسماك وتدوين مقاديرها والإشراف على قسمتها بين الطرفين ، هذا إلى جانب مراعاة ما يرد من القسم الخاص بالفرنج أو ما

يخرج من القسم الخاص بالمسلمين من غلات بدليل ما جاء فى نفس المعاهدة السابقة من قول : «ولايمنعوا ما يكون من عرقا وبلادها عن الغلات الصيفية والشتوية وغيرها لايعارضهم المشد فيه ، وما عدا ذلك مما يعبر من بلاد السلطان يؤخذ عليه الحقوق »[١٦]. أما الكاتب فقد كان عليه كما يبدو من وظيفته تدوين كل ما يتعلق بالمعاملات المختلفة من تحصيل الرسوم والضرائب ومقادير المحصولات والأغنام والماشية وما يفرض عليها فى دفاتر خاصة ، ويشهد الشاهد عليها وأحيانا يساعده فى هذه العمليات الحسابية المختلفة .

وكانت مواد المعاهدات المتعلقة ببلاد المناصفات تنص على سلامة وأمن ممثلى كل من الطرفين ، كما تهتم بتنسيق التعامل بينهم والدليل على ذلك ما جاء فى نص المعاهدة التى تم توقيعها بين السلطان الظاهر بيبرس وبين مقدم طائفة الإسبتارية عام ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م حيث ورد البند التالى : «وعلى أن نواب المقدم الكبير لبيت الإسبتارية ، وولاته وكتابه ومستخدميه وغلمانه ، يكونون آمنين مطمئنين على نفوسهم وأموالهم وجميع ما يتعلق بهم . وكذلك غلماننا وولاتنا ونوابنا ومستخدمونا وكتابنا ورعايا بلادنا يكونون آمنين مطمئنين على نفوسهم وأموالهم ، ومتفقين على مصالح البلاد وأخذ الحقوق والمقاسمات »[١٧]. وبما أن هذه البلاد وهى بلاد المناصفات كانت مناطق محايدة ، فقد روعى ذلك فى بنود المعاهدات أيضا ، ففى نفس المعاهدة السابقة جاء «وعلى أن الملك الظاهر يحمى بلد المناصفات المقدم ذكرها من جميع عسكره وأتباعه ، ممن هو فى حكمه وطاعته ، ومن جميع المسلمين الداخلين فى طاعته كافة . وكذلك مقدم بيت الإسبتارية وأصحابه يحمون بلاد مولانا السلطان الداخلة فى هذه هدنة»[١٨]. كما كان لايسمح لأى طرف من الطرفين أو أتباعهما باستخدام تلك البلاد للعبور منها لمهاجمة بلاد الطرف الآخر فقد جاء فى المعاهدة السابقة أيضا ما يلى : «وعلى ألا يدخل أحد من القاطنين فى بلد المناصفات من الفلاحين والعرب والتركمان وغيرهم إلى بلاد الفرنج والنصارى كافة لإغارة ولا أذية بعلم الملك الظاهر وبلاد معاهدية ، ولايدخل أحد بلاد المسلمين لإغارة أو أذية بعلم الإسبتارية ولإرضاهم ولا إذنهم »[١٩].

ولحل ما قد ينشأ من مشكلات تنجم عن التعامل اليومى بين المسلمين والفرنج فى بلاد المناصفات هذه ، وغيرها من البلاد التى امتد إليها التعامل بين الجانبين فقد تم وضع بعض البنود الخاصة بالمعاملات وحل ما قد ينشأ من مشكلات وخلافات حيث كان المبدأ الأساسى فى هذه البنود أن تطبق الشريعة الإسلامية إن كان الشخص مسلما ، ويطبق القانون الفرنجى إن كان الشخص فرنجيا . مثال ذلك ما جاء فى أحد بنود المعاهدة التى تم عقدها بين الظاهر

بيبرس والاسبتارية فى حصنى الأكراد والمرقب عام ٦٦٥هـ / ١٢٦٧م : «وعلى أن يكون أمر فلاحى بلد المناصفات فى الحبس والإطلاق والجباية راجعا إلى نائب مولانا السلطان ، باتفاق من نائب بيت الإسبتارية ، على أن يحكم فيه بشريعة الإسلام إن كان مسلما ، وإن كان نصرانيا يحكم فيه بمقتضى دولة حصن الأكراد»[٢٠] . وفى موضع آخر جاء النص صريحا على أن «أى مسلم تصدر منه أذية يحكم فيه بما يقتضيه الشرع الشريف فى تأديبه ، يعتمد ذلك فيه نائبنا : من شنق يجب عليه ، أو قطع ، أو أدب بحكم الشرع الشريف : من شنق وقطع ، وكحل أعين ، بحيث لايعمل ذلك إلا بحضور نائب من جهة بيت الإسبتارية ، حاضر يعاين ذلك بعينه ، ويكون قد عرف الذنب وتحققه . وإن كان ذنبه يستوجب جناية أو غرامة دراهم أو ذهب أو مواش أو غير ذلك على اختلاف أجناسه ... »[٢١].

وفيما يتعلق بالنظر فى الدعاوى الخاصة بالسرقات وما يغتصب من أشياء وما يقترف من جرائم القتل فقد وردت بشأنها بنود خاصة فى تلك المعاهدات نذكر منها على سبيل المثال ما جاء فى المعاهدة السابقة : «ومتى وقعت دعوى على الجهة الأخرى ، وقف أمرها فى الكشف عنها أربعين يوما ، فإن ظهرت أعيدت على صاحبها ، وإن ظهرت بعد ذلك أعيدت إلى صاحبها ، وإن كان قد تعوض عنها أعيد العوض وعلى أن يكشفوا الأخيذة بجهدهم وطاقاتهم ومتى تحققت أعيدت إلى صاحبها ، وإن امتنع المدعى عليه من اليمين حلف المدعى، ولايستحق عوض ما عدم من كل شئ منه - وكذلك يجرى الأمر فى القتل - عوض الفارس فارس ، وعوض الراجل راجل ، وعوض البركيل بركيل ، وعوض التاجر تاجر وعوض الفلاح فلاح ، وإذا انقضت الأربعون يوما المذكورة لكشف الدعوى ولم يحلف المدعى للمدعى عليه وجب عليه العوض حتى يرد ، وإن رد اليمين على المدعى ومضى على ذلك عشر أيام ، ولم يحلف صاحب الدعوى بطلت دعواه وحكمها ، وإن حلف أخذ العوض »[٢٢] .

وفيما يتعلق بالرسوم والضرائب على اختلاف أنواعها ، فقد كانت مناصفة بين السلطان والمسئول الفرنجى فى بلاد المناصفات ، وقد امتدت هذه الرسوم لتشمل شتى الموارد والمرافق الاقتصادية المعروفة آنذاك ، سواء أكانت فى الأراضى الزراعية بما فيها البساتين ومصائد الأسماك والملاحات والمحاصيل الصيفية والشتوية والطواحين والثروة الحيوانية من دواب وأبقار وأغنام ، وكذلك ما يفرض من رسوم على ما يمر بالبلاد وموانيها من سلع تجارية [٢٢].

وجرت العادة أن يتم اقتسام تلك الضرائب والرسوم بعد تسجيلها فى ديوان كل طرف من الطرفين ، وفى حالة غياب أحد النائبين فإنه كان يتعين على نائب الطرف الآخر الموجود أن يحتفظ بالقدر المستحق له من تلك الضرائب والرسوم ليسلمها إليه عند حضوره ، كما جرت العادة أيضا أنه متى دخل أحد فى بلاد المناصفات ممن تجب عليه تلك الرسوم والضرائب وامتنع عن دفعها ، فإن نائب أحد الطرفين الذى يكون موجودا يأخذ منه رهنا بمقدار ما يجب عليه، ويترك هذا الرهن وديعة إلى أن يحضر النائب الآخر، ويتم اقتسام ذلك الرهن بين الطرفين. كذلك إذا عجز النائب الحاضر عن أخذ رهينة من ذلك الشخص وخرج من بلاد المناصفات فإن دخل بلدا من البلاد التابعة لأحد الطرفين تحتم على هذا الطرف أن يوصل إلى الطرف الآخر حقه(٢٤). كذلك تم النص فى المعاهدات المعقودة بين الطرفين بأنه لايجوز لطرف من الطرفين أو من ينوب عنه كائنا من كان أن يحمى أحدا ممن يستحق عليه دفع تلك الرسوم والضرائب، أو أن يتواطأ معه لكى يضيع على الطرف الآخر نصيبه فقد جاء فى المعاهدة التى أبرمها السلطان الظاهر بيبرس مع الإسبتارية والسابق ذكرها ما يلى «وعلى أنه لايحمى أحد من الإخوة الخيالة ، والوزراء ، والكتاب ، والنواب ، والمستخدمين شيئا على اسم بيت الاسبتارية ، ليستطلق الحق ويمنع من استبدائه، ولو أنه أقرب أخ إلى المقدم أو ولد المقدم، إذا ظهر منه خلاف ما وقع عليه الشرط، أخذ ماله مستهلكا للجهتين: للديوان السلطانى المعمور، ولبيت الاسبتار، إن كان خارجا من البحر أو نازلا إلى البحر. صادرا وواردا، وكذلك فى البر صادرا وواردا بعد المحافظة على ذلك وصحته» أو بعبارة أخرى أنه متى اكتشف مثل هذا التلاعب فإن الشخص نفسه كان يعاقب بمصادرة كل ما معه من أموال(٢٥).

وفيما يتعلق بالمراعى الموجودة ببلاد المناصفات ، فقد وردت مواد خاصة باستعمال هذه المراعى وتأمين الرعاة والماشية الخاصة بكل طرف من الطرفين يفهم منها أن كلا من الجهتين كانت تجتهد وتحرص على عمارة بلاد المناصفات ومراعيها ، وأن كان من يدخل إلى تلك المراعى من الفلاحين بدواب ، أو من التركمان أو من البدو ، أو من الأكراد ، أو من غيرهم كان عليهم العداد كجارى العادة ، أى كان عليهم دفع الضرائب المستحقة على تلك الدواب والماشية والأغنام ، ويكون النصف من ذلك للسلطان والنصف الآخر للفرنج (٢٦). إلا أنه لم يكن يسمح لهم بدخول هذه المراعى فى حالة واحدة وهى أن يكونوا فى حالة حرب مع بعض الفرنج الداخلين فى الهدنة ، فقد جاء فى نص إحدى الهدن التى سبقت الإشارة إليها ما يلى :

«وعلى أن الملك الظاهر لايمنع أحدا من العربان والتركمان وغيرهم : ممن يؤدى العداد ، من الدخول إلى بلد المناصفات ، إلا أن يكون محاربا لبعض الفرنج الداخلين فى هذه الهدنة ، فله المنع من ذلك» (٢٧).

كذلك تم النص فى تلك الهدن على أن خيول السلطان وخيول عساكره وكذلك خيول الفرنج ترعى فى مراعى بلاد المناصفات معفاة من أية رسوم أو ضرائب، «وأن تكون خشارات الملك الظاهر وخشارات عساكره وغلمانهم وأهل بلده ترعى فى بلد المناصفات آمنة من الفرنج والنصارى كافة . وكذلك خشارات بيت الاسبتارية وخشارات عسكرهم وغلمانهم وأهل بلدهم ترعى آمنة من المسلمين كافة فى بلد المناصفات . وعند خروج الخشارات من المراعى وتسليمها لأصحابها ، لايؤخذ فيها حق ولاعداد ولاتعارض من الجهتين » (٢٨). ويبدو أن ما كان ينطبق على مراعى بلاد المناصفات تم تطبيقه على المناطق الخاضعة للطرفين ، مثال ذلك ما جاء فى نفس الهدنة من قول : «وتقرر أن تكون جميع المباحات من الجهتين مطلقة مما يختص بالمملكة الحمصية ، يسترزق بها الصعاليك ، وأن نواب الملك الظاهر يحمونهم من أذية المسلمين من بلاده المذكورة ، وأن نواب بيت الاسبتار يصونونهم ويحرسونهم ويحمونهم من النصارى والفرنج فى جميع هذه البلاد الداخلة فى هذه الهدنة» (٢٩). ولكن من الملاحظ أن مثل هذه الحالات كان يتم تطبيقها فى المناطق المتاخمة لبلاد المناصفات فقط، إذ يتعذر تطبيقها فى المناطق الأخرى وبخاصة البعيدة عن بلاد المناصفات(٣٠).

كذلك وضعت بنود خاصة باستغلال مصايد الأسماك فى بلاد المناصفات وكذلك الطواحين التى تدار بقوة اندفاع تيار مياه الأنهار وغيرها ، والتى عادة ما كانت تستخدم فى طحن الغلال ، فقد جاء فى إحدى المعاهدات السابق الإشارة إليها «وعلى أن تكون مصيدة السمك الرومية مهما تحصل منها ، يكون النصف منه للملك الظاهر والنصف لبيت الإسبتار ، وكذا المصايد التى فى الشط الغربى من العاصى يكون النصف منه للملك الظاهر والنصف لبيت الإسبتار ... وتقرر أن الطاحون المستجد المعروف بإنشاء الإسبتار أيضا يكون مناصفة . وأن يكون متولى أمرهما نائب من جهة السلطان ونائب من جهة بيت الإسبتار ، يتوليان أمرهما والتصرف فيهما وقبض متحصلهما وتقرر أن مهما يجدده بيت الإسبتار على الماء الذى تدور به الطاحونة ويسقى البستان من الطواحين والأبنية وغير ذلك ، يكون مناصفة بين الملك الظاهر وبين بيت الاسبتار » (٣١).

معاملة فلاحى بلاد المناصفات

أما عن الفلاحين الموجودين فى الأراضى التى خضعت لهذا النوع من الحكم المشترك الإسلامى الفرنجى ، ونقصد بهم فلاحى بلاد المناصفات . فنظرا لأهمية هؤلاء الفلاحين لكونهم الأيدى العاملة التى تحتاج إليها الأراضى الزراعية ، عماد الدخل فى هذه البلاد بوجه عام فقد حرص كل طرف من الطرفين على فلاحيه وعلى سلامتهم . فضلا عن عدم تسخيرهم فى أى عمل من الأعمال لأى طرف من الطرفين ، والدليل على هذا ما جاء فى إحدى الهدن السابقة من «أن يكون الفلاحون الساكنون فى بلاد المناصفات جميعها مطلقين من السخر من الجانبين»(٣٢).

ويبدو أنه أمام حالات الحرب المستمرة التى وقعت بين الطرفين أن أضطر بعض فلاحى بلاد المناصفات لهجرتها ، وفى حالات أخرى ربما لجأوا إلى تركها عندما تشتد شوكة الفرنج ويهددون بالإغارة على أملاك المسلمين ، لذلك حرص الطرفان على أن تتضمن المعاهدات بنودا تنص على عدم ممانعة أحد من الطرفين لعودة هؤلاء الفلاحين إلى أراضيهم مثال ذلك ما جاء فى المعاهدة المبرمة بين السلطان الظاهر بيبرس وبين الإسبتارية بحصن الأكراد والمرقب من «أن الملك الظاهر لايتقدم بمنع أحد من الفلاحين المعروفين بسكنى بلاد المناصفات من الرجوع إليها. والسكن فيها إذا اختاروا العود. وكذلك بيت الإسبتار لايمنعون أحدا من الفلاحين المعروفين بسكنى بلاد المناصفات من الرجوع إليها والسكن فيها إذا اختاروا العود»(٣٣) .

كما أننا نرجح أن يكون كثير من فلاحى بلاد المناصفات الخاصة بالمسلمين قد هجروا أراضيهم واتجهوا إلى المناطق الخاضعة لحكم الفرنج ، وذلك لما اشتهر به الفرنج من حسن معاملة الفلاحين المستقرين فى أراضيهم ورفقهم بهم ، حيث كانوا يتركون لهم الأرض يزرعونها نظير أن يدفعوا لحكام الفرنج نصف غلاتها وبعض ضرائب أخرى خفيفة . وخير دليل على ذلك ما رواه ابن جبير فى رحلته من قول أنهم كانوا «مع الفرنجة فى حالة ترفيه – نعوذ بالله من الفتنة – وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها ، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط ، ولايعترضونهم فى غير ذلك ، ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضا ، ومساكنهم بأيديهم ، وجميع أحوالهم متروكة لهم ، وكل ما بأيدى الفرنج من المدن بساحل الشام على هذه السبيل ، رساتيقها كلها للمسلمين ، وهى القرى والضياع ، وقد أشربت الفتنة قلوب أكثرهم لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم لأنهم

على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق ، وهذه الفجائع الطارئة على المسلمين أن يشتكى الصنف الإسلامى جور صنفه المالك لهم ، ويحمد سيرة ضده وعدوه المالك له من الإفرنج ، ويأنس بعدله » [٣٤]. كما كان لكل ضيعة أو قرية رئيس مسلم هو الناظر فيها ، يقدمه الفرنج على من فيها من عمارها من المسلمين ، ولهم فيها مسجد صغير يؤدون فيه صلاتهم [٣٥]. وربما أيضا كان بعض الفلاحين من المسلمين ممن استهواه حب الوطن ، ودفعه الحنين إليها يعود إلى هذه الأراضى التى كان قد هجرها بعد غزو الفرنج ، ثم يستقر فيها بعد أن يشترط عليه الفرنج شروطا فى ذلك أهمها تأدية الخراج وتقديم الطاعة والولاء للفرنج [٣٦]. وتشير بعض المراجع إلى أن هؤلاء الفلاحين خضعوا لما كان لهم من محاكم وقوانين ، هذه كانت تنظر فى القضايا الصغرى ، التى لاتنطوى من الناحية الجنائية على القتل ، والتى لا تتجاوز قيمة ما ينظر فيها من الناحية المدنية قطعة فضية [٣٧]. كما يجرى الحكم فيها طبقا للعرف السائد لدى هؤلاء الفلاحين .

وعلى هذا الأساس حرص حكام المسلمين دائما فى معهداتهم التى عقدوها مع حكام الفرنج على النص على ضرورة عودة الفلاحين إلى الأراضى التى هجروها ، مثال ذلك ما جاء فى نص الهدنة التى عقدها السلطان المنصور قلاوون وحكام الفرنج فى عكا وصيدا وعثليث عام ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م من أنه يجب «أن ينادى فى البلاد الإسلامية والبلاد الفرنجية الداخلة فى هذه الهدنة : أنه من كان من فلاحى بلاد المسلمين يعود إلى بلاد المسلمين مسلما كان أو نصرانيا . وكذلك من كان من فلاحى بلاد الفرنج مسلما كان أو نصرانيا معروفا قراريا من الجهتين ، ومن لم يعد بعد المناداة يطرد من الجهتين ، ولايمكن فلاحو بلاد المسلمين من المقام فى بلاد الفرنج المنعقد عليها هذه الهدنة ، ولا فلاحو بلاد الفرنج من المقام فى بلاد المسلمين التى انعقدت عليها هذه الهدنة ، ويكون عود الفلاح من الجهة إلى الجهة الأخرى بأمان» [٣٨].

كما ورد فى معاهدة أخرى ما يشير إلى تمتع هؤلاء الفلاحين فى بلاد المناصفات بحرية التنقل بين شطرى البلاد ، مع السماح لهم ببيع منتجاتهم وشراء ما يلزمهم ، يقومون بذلك مطمئنين لايعتدى أحد عليهم [٣٩]. أى أنه كانت لهم الحرية فى اجتياز الحد الفاصل من أحد الجانبين إلى الجانب الآخر لتسويق منتجاتهم ، وشراء ما يلزمهم ، وفى هذه الحالة كانت تتضاعف قيمة ما يدفعه هؤلاء من ضرائب ومكوس [٤٠].

وكما حرص الطرفان على النص فى المعاهدات على حرية تنقل الفلاحين بين شطرى بلاد المناصفات مع الالتزام بضرورة العودة ، مع تأمينهم وسلامتهم ، فقد حرص الطرفان أيضا على ذكر حدود بلاد المناصفات هذه ورسمها بشكل توضيحى . مثال ذلك ما جاء فى نص المعاهدة التى أبرمها المنصور قلاوون مع مالكة صور مرجريت بنت سير هنرى بن الأمير بيمند ، فقد تم ذكر مزارع وقرى بلاد المناصفات هذه ، والتى بلغ عددها ثمان وسبعون ضيعة ومزرعة تم تحديد أسمائها وتعيين حدودها القبلية والشمالية والغربية ، بحيث لايمكن أن بحدث أى التباس يمكن أن ينشأ عنه مشكلة من المشكلات [٤١].

رسم الحدود واحترامها :

وبالنسبة لاحترام الحدود وعدم التعرض لممتلكات أحد من الطرفين ، فقد تعددت النصوص فى المعاهدات المبرمة بينهما لإلزام المسئولين الفرنج والمسلمين باحترام تلك الحدود ، والحيلولة دون وقوع أى اعتداء عليها سواء كان ذلك من جانب القوات العسكرية أو من جانب عناصر أخرى مثل اللصوص وقطاع الطرق ، هذا مع تكليف الطرفين بردع هذه العناصر[٤٢] . ففى المعاهدة التى أبرمت بين السلطان المنصور قلاوون والفرنج فى عكا عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م جاء النص التالى : « يلزم السلطان وولده حفظ هذه البلاد المشروحة التى انعقدت عليها الهدنة من نفسهما وعساكرهما وجنودهما ومن جميع المتجرمة والمتلصصين والمفسدين ، ممن هو داخل تحت حكمهما وطاعتهما . ويلزم كفيل المملكة بعكا والمقدمين بها حفظ هذه البلاد الإسلامية المشروحة التى انعقدت عليها الهدنة من نفسهم وعساكرهم وجنودهم ومن جميع المتجرمة والمتلصصين والمفسدين ، ممن هو داخل تحت حكمهم بمملكتهم الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة » [٤٣].

كذلك يلاحظ الباحث وجود بعض التحفظات على المبانى العسكرية الواقعة على حدود بلاد المناصفات هذه ، ففىَ بعض المعاهدات نجد حرصا على الإبقاء على الحصون والقلاع الواقعة على الحدود على حالتها دون أي زيادة فى استحكاماتها أو تعديل فى تحصيناتها ، مما قد يؤثر على التوزان العسكرى ، وذلك حتى لايعمد الفرنج إلى عمل ما يزيد من قوتهم بتدعيم حصونهم أو إنشاء حصون جديدة ، كما نصت بعض البنود فى هذه المعاهدات على ألا يباشر الفرنج أى إصلاحات لازمة بها إلا بعد معاينة النواب المسلمين وموافقتهم على ذلك ، فمن البنود التى جاءت فى هذا الشأن :«وعلى أنهم لايجددون عمارة قلعة ، ولا فى القلعة عمارة

ولا فى أبراجها ولايعتمدون إصلاح شئ منها إلا إذا عاينه نوابنا أو أبصروا أنه يحتاج إلى الضرورة فى ترميم يرممونه به بعد أن يعاينه نوابنا من هذا التاريخ ، ولايجددون عمارة فى ربضها ولافى سورها ولا فى أبراجها ، ولايجددون حفر وعمارة خندق ، أو قطع جبل ، أو تحصين عمارة ، أو تحصين بقطع جبل منسوبا لتحصين يمنع أو يدفع ... »(٤٤). وفى موضع آخر يذكر المصدر السابق فى حديثه عن المعاهدة التى تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون وبين الفرنج فى عكا عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م أنه تم النص فيها «على أن الفرنج لايجددون فى غير عكا وعثليث وصيدا ، مما هو خارج عن أسوار هذه الجهات الثلاث المذكورات ، لا قلعة ، ولابرجا ، ولاحصنا ولامستجداً » (٤٥).

كما تجدر الإشارة إلى أن بلاد المناصفات هذه لم تكن قاصرة على المناطق الزراعية فقط ، بل أنها شملت العديد من المدن والموانى ، مثال ذلك ما جاء فى الهدنة التى تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون عام ٦٨٠هـ / ١٢٨١م وبين بيت الإسبتار وإمارة طرابلس فقد جاء فيها النص التالى : «ويستقر النواب من الجهتين بمدينة اللاذقية وميناها فى استخراج الحقوق والجبايات والغلات وغيرها مناصفات ، ويستقر مقامهم بمدينة اللاذقية على حكم شروط الهدنة الظاهرية (بيبرس) ... » (٤٦). كذلك جاء فى نص الهدنة التى تم توقيعها بين السلطان نفسه والفرنج فى عكا فى سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ذكر «ونصف مدينة أسكندرونة... » (٤٧). وهاتين الإشارتين وغيرهما مما سبقت الإشارة إليه سابقا كلها تؤكد أن بلاد المناصفات ضمت العديد من المدن والموانى إلى جانب المناطق الزراعية والمراعى.

معاملة التجار المترددين على هذه البلاد

أما عن المعاملات التجارية ومعاملة التجار المترددين على بلاد المناصفات فمما يسترعى النظر فى المعاهدات كثرة ما جاء بها من المواد التى تتعلق بالتعامل التجارى بين الطرفين الإسلامى والفرنجى . وقد تناولت هذه المعاهدات أمورا متعددة من التى تعرض للتجار عند ممارستهم لنشاطهم التجارى . من أهمها كان التأكيد على أمنهم وحريتهم وحرية تجارتهم . وحرية تنقلهم من البلاد الإسلامية إلى البلاد التابعة للفرنج والعكس ، مثال ذلك ما جاء فى المعاهدة التى عقدها السلطان الظاهر بيبرس مع فرسان الإسبتارية عام ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م فقد جاء فيها : «أن التجار والسفار والمترددين من جميع هذه الجهات المذكورة يكونون آمنين من الجهتين الإسلامية والفرنجية والنصرانية ، فى البلاد التى وقعت هذه الهدنة عليها ، على

النفوس والأموال والدواب ، وما يتعلق بهم ، يحميهم السلطان ونوابه ، ويتعاهدون البلاد الداخلة فى هذه الهدنة المباركة الواقع عليها الصلح وفى بلد المناصفات - من جميع المسلمين- ويحميهم بيت الإسبتار فى بلادهم الواقع عليها الصلح وفى بلد المناصفات من الفرنج والنصارى كافة .. » (٤٨).

وكما حرص الطرفان على تأمين أى تاجر على حياته وماله وتجارته أثناء حياته وتواجده فى بلاد المناصفات هذه ، فقد حرصا أيضا على تأمين ممتلكاته عند وفاته فيها ، مثال ذلك ما جاء فى معاهدة السلطان قلاوون مع الفرنج فى عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م «ومتى توفى أحد من التجار الصادرين والواردين ، المترددين على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، من بلاد السلطان وولده فى عكا وصيدا وعثليث ، والبلاد الساحلية الواقعة فى هذه الهدنة يحتفظ على ماله إلى أن يوصل إلى نوابها ، وكذلك التجار الصادرين والواردين ، المترددين من عكا وصيدا وعثليث ، والبلاد الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة ، على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، إذا توفى أحد فى البلاد الإسلامية الداخلة فى هذه الهدنة يحتفظ على ماله إلى حين يسلم إلى كفيل المملكة بعكا والمقدمين .. » (٤٩).

الرسوم الجمركية وطرق تحصيلها :

وبخصوص الرسوم الجمركية التى كانت تفرض على التجار الذين يقصدون بلاد المناصفات هذه ، وغيرها من بلاد الطرفين ، فقد وجدت عدة نصوص فى المعاهدات التى تم توقيعها بين الطرفين تنص على الإبقاء على تلك الرسوم الجمركية على ماهى عليه دون زيادة حرصا منهما على تشجيع التبادل التجارى . من ذلك ما جاء فى المعاهدة السابقة من نص : « على أنه لايجدد على التجار المسافرين ، الصادرين والواردين ، من الجهتين حق لم تجر به عادة ، ويجروا على عوائدهم المستمرة إلى آخر وقت تجر به العادة ، وكل مكان عرف باستخراج الحق فيه استخرج بذلك المكان من غير زيادة من الجهتين ، ويكون التجار والسفار والمترددين آمنين مطمئنين مخفرين من الجهتين ، فى حالتى سفرهم وإقامتهم ، وصدورهم وورودهم ، بما فى صحبتهم من الأصناف والبضائع التى هى غير الممنوعة » (٥٠).

كما وضعت مواد خاصة فى المعاهدات التى تم عقدها بين المسلمين والفرنج تتناول السلع الممنوعة والمحظور التعامل بها أو نقلها من بلاد الفرنج إلى بلاد المسلمين أو العكس وما يعمل به فى حالة مخالفة التجار ذلك ، وما يتخذ ضدهم من إجراءات ، ومن هذا النوع من

المواد ما جاء فى المعاهدة التى تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون والفرنج فى عكا سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٣م والتى جاء فيها النص التالى: «وعلى أن الممنوعات المعروف منعها قديما تستقر على قاعدة المنع من الجهتين ، ومتى وجد صحبة أحد من تجار بلاد السلطان وولده من المسلمين وغيرهم ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم ، شئ من الممنوعات بعكا والبلاد الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة ، مثل عدة السلاح وغيره ، تعاد على صاحبه الذى اشتراه منه ويعاد إليه ثمنه ، ويؤخذ ماله استهلاكا ، ولايؤذى بسبب ذلك ، لا هو ولا ماله . وكذلك إذا طلع تجار الفرنج من عكا والبلاد الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة ، إلى البلاد الإسلامية الداخلة فى هذه الهدنة على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، ووجد معهم شئ من الممنوعات مثل عدة السلاح وغيره ، يعاد على صاحبه الذى اشتراه منه ، ويعاد إليه ثمنه ويرد ، ولايؤخذ ماله استهلاكا ، ولايؤذى ، وللسلطان ولولده أن يفصلا فيمن يخرج من بلادهما من رعيتهما ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم بشئ من الممنوعات . وكذلك كفيل المملكة بعكا والمقدمون لهم أن يفصلوا فى رعيتهم الذين يخرجون بالممنوعات من بلادهم الداخلة فى هذه الهدنة»[٥١].

ويبدو أنه أمام لجوء بعض أبناء الطرفين من مسلمين وفرنج إلى محاولة التهرب من بعض الالتزامات المادية المفروضة عليهم نحو بنى جنسهم ، فإنهم كانوا يفرون إلى بلاد الطرف الآخر ويغيرون دينهم ، لذلك لجأ الطرفان إلى وضع القواعد لمحاربة تلك الظاهرة . مثال ذلك ما جاء فى معاهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م : «وعلى أنه متى هرب كائنا من كان من بلاد السلطان وولده إلى عكا والبلاد الساحلية المعينة فى هذه الهدنة ، وقصد الدخول فى دين النصرانية وتنصر بإرادته ، ويرد جميع ما يروح معه ويبقى عريانا ، وإن كان ما يقصد الدخول فى دين النصرانية ولايتنصر ، رد إلى أبوابها العالية بجميع ما يروح معه ، بشفاعة معه ، بعد أن يعطى الأمان . وكذلك إذا حضر أحد من عكا والبلاد الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة ، ويقصد الدخول فى دين الإسلام ، وأسلم بإرادته ، يرد جميع ما معه ويبقى عريانا . وإن كان ما يقصد الدخول فى دين الإسلام ولا يسلم، يرد إلى الحاكم بعكا ، وهو كفيل المملكة والمقدمون ، بجميع ما يروح معه بشفاعة بعد أن يعطى الأمان »[٥٢].

تجارة الصادر والوارد بين المسلمين والفرنج :

وبما أنه قد وردت الإشارة إلى وجود بضائع وسلع مسموح بتبادلها بين الطرفين في تلك المعاهدات الخاصة ببلاد المناصفات ، لذا فعلى الباحث أن يشير إلى هذه السلع والبضائع ، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه باستيلاء الفرنج على كثير من المدن والمناطق الزراعية ببلاد الشام عقب الحملة الصليبية الأولى أن خضعت لهم كثير من المناطق التي تتوافر بها كثير من المواد الخام الزراعية والصناعية ، وهي مواد لم يكن المسلمون في غنى عنها في الصناعات المختلفة وفي استخداماتهم اليومية ، مثل الرخام والخشب ، والحديد ، وأشجار الزيتون وما تنتجه من زيت الزيتون الذي استخدم في الطعام إلى جانب أنه قامت عليه صناعة هامة وهي صناعة الصابون ، كما يجب أن نشير أيضا إلى أن كوارث الطبيعة ونكباتها كان لها تأثيرها الفعال في الإنتاج الزراعي بحيث سمعنا عن اضطرار المسلمين في أوقات مختلفة إلى استيراد الغلال من قمح وشعير وخلافه من البلدان التي خضعت لحكم الفرنج . بالإضافة إلى استيرادهم أحجار البناء ذات المواصفات الخاصة من مدن مثل القدس وغيرها ، وذلك لاستخدامها في المؤسسات المختلفة من مدارس ومساجد وبيمارستانات أي مستشفيات وزوايا ومكاتب «كتاتيب» إلى جانب مواد الصناعة التي اشتهرت بانتاجها بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج .

وجدير بالذكر أن التجار المسلمين فضلا عن التجار المسيحيين الشرقيين ، قد لعبوا دورا أساسيا في نقل السلع والبضائع المختلفة بين الطرفين ، وقد أشارات المصادر المعاصرة إلى قيام علاقات واسعة بين هؤلاء التجار وتجار الفرنج دون الاهتمام بالعوامل الدينية ، فالرحالة ابن جبير يقول في هذا الصدد :«واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع ، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك ، وتجار النصارى أيضا لايمنع أحد منهم ولايعترض » . وأضاف أن من أعجب ما « يحدث في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الفرنج وسبيهم يدخل إلى بلاد المسلمين » (٥٣). كما أكد كل من ابن الأثير ، وبركهارد Burchard ، ولادولف Ludolf العلاقات الطيبة التي قامت بين التجار المسلمين والتجار الفرنج في المدن التي خضعت لحكم الفرنج ، وأن مدنا كثيرة مثل عكا وبيروت وغيرهما كانت تزخر دائما بالتجار المسلمين من كل مكان (٥٤).

هذا بالإضافة إلى أن بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج كان لها شهرتها القديمة في إنتاج بعض السلع والتي لم يكن في استطاعة المسلمين الاستغناء عنها ، مثال ذلك ما تذكره

بعض المصادر من أن مدينة طبرية كانت تشتهر منذ القدم وطوال عصر الحروب الصليبية بصناعة الحصير المنسوب إليها ، والذى يقبل عليه الكثير من المسلمين فى المشرق والمغرب على السواء وبخاصة حصير الصلاة ، والتى بلغ ثمن الواحدة منها فى بعض الأحيان خمسة دنانير ذهبية (٥٥).

ويبدو أنه من السلع التى تم تبادلها من الفرنج إلى المسلمين القماش على اختلاف أنواعه، إذ توافرت تربية دودة القز حول بيروت وطرابلس ، على أن الكتان كان ينمو فى سهول فلسطين ، وكانت المنسوجات الحريرية التى تصنع فى المدن التى خضعت للفرنج كانت من أجل أن تصدر ، فقد جرت صناعة الحرير الشامى فى عكا وبيروت واللاذقية ، بينما اشتهرت مدينة صور بالمنسوجات المعروفة باسم صندل (٥٦).

كما تعتبر المنسوجات الصوفية من أهم السلع التى حملتها أساطيل الفرنج والبنادقة بوجه خاص إلى موانئ مصر والشام ، فكانوا يصدرون الفستيان المصنوع فى إيطاليا ، وفى منتصف القرن الثالث عشر اضطروا لنقل الملابس المصنوعة فى الفلاندر وشمال فرنسا ، كذلك جلبوها من أسواق شامبنى التى كانت ملتقى تجار جنوب أوربا بتجار شمالها ، وحملوا منها أفضل أنواع الملابس وبخاصة الفراء ، الذى تسابق حكام المسلمين من المماليك إلى اقتنائه ، كما احتلت بعض الأقمشة الأخرى مثل الجوخ البندقى المفضض والمناديل الحريرية البندقية المطرزة . والملابس المصنوعة من الجلد مكانة هامة من بين المنسوجات التى صدرها الفرنج إلى مصر والشام (٥٧). ومن المنسوجات التى كان يقبل عليها أهل بلاد الشام عامة من مسلمين وغيرهم ، بل وكذلك الفرنج أنفسهم ، كانت صناعة البسط والسجاجيد وهى التى اشتهرت بصناعتها المناطق الشمالية من بلاد الشام ، ومنها انتقلت على أيدى الفرنج إلى أوربا وبخاصة فرنسا عند القرن الثانى عشر للميلاد (٥٨).

وكان من أهم السلع التى حملها الفرنج إلى بلاد المسلمين - وبخاصة من البنادقة - المماليك الصقالبة أو السلاف ، وهم الذين لجأ سلاطين وأمراء المماليك بوجه خاص إلى شرائهم لتكوين جيوشهم المحاربة ، بالإضافة إلى الجوارى اللاتى ملأن قصورهم (٥٩). يلى ذلك الأخشاب التى استخرجها البنادقة من غابات أوستريا ودلماشيا وجلبوها ، إلى جانب الحديد والرصاص والنحاس وكذلك معدنى الذهب والفضة (٦٠).

هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة فى حديثها عن السلطان الظاهر بيبرس عندما أمر أفراد جيشه بالتزود بكل ما هو ضرورى لهم ، «فلم يبق لهم شغل إلا تحصيلها

ومنها الخوذ الفرنجية » وفى هذا إشارة إلى استخدام الجيش المملوكى الخوذ التى ربما عرفها المسلمون فى الشرق من الفرنج ، وربما كانت مصنوعة فى بلاد الفرنج ، لأن من الثابت أن المدن التجارية الإيطالية كانت تصدر إلى سلطنة المماليك فى مصر والشام بعض الأسلحة وأدوات القتال [٦١]. وما يرويه نفس المصدر عن سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م ، من أنه عندما هم السلطان الظاهر بيبرس بفتح قيسارية - فإنه أمر «بنصب عدة مجانيق مغربية وفرنجية من الأخشاب المذكورة» وهذه إشارة تدل على استخدام هذا النوع من الآلات التى تستخدم فى الحصار والذى كان معروفا عند الفرنج ، ولانستبعد أن يكون بعض الفرنج ممن انضموا إلى صفوف المماليك قد صنعها ، والدليل على ذلك ما رواه نفس المصدر فى نفس السنة من أن الظاهر بيبرس ورد إليه «جماعة مستأمنة من جهة الفرنج ، ومن جملتهم أحد أبناء الملوك ، فأعطاهم الإقطاعات وأحسن إليهم » وفى هذا إشارة إلى أنهم انضموا إلى صفوف الجيش الإسلامى [٦٢]. أو ربما تم استيرادها منهم .

وحصل أمراء الشرق الفرنجى على موارد بالغة الضخامة من المتاجر التى اجتازت البلاد الخاضعة لهم ، والتى قام بجلبها التجار المسلمون . إذ اشتد الطلب فى أوربا العصور الوسطى بوجه عام ، وفترة الحروب الصليبية بوجه خاص على المتاجر الشرقية ، سواء القادمة من الشرق الأقصى أو التى تم انتاجها فى الشرق العربى [٦٣]. حيث ذكرت وثائق مملكة بيت المقدس مقادير المتاجر الشرقية التى اجتازت دور الديوان «الجمارك» فى الشرق الفرنجى ، فبالإضافة إلى المنسوجات الحريرية وغيرها من المنسوجات ، اجتازتها التوابل المختلفة ، أمثال القرفة والحبهان ، والقرنفل ، وجوز الطيب والزنجبيل ، والنيلة ، والفوة «صبغ» والند ، والعاج، فقد أحصت هذه الوثائق مائة سلعة وإحدى عشر سلعة تؤدى رسوم الديون . على أنه لم يكن للفرنج أنفسهم فى هذه التجارة إلا نصيب ضئيل بالنسبة للمسلمين . إذ أن هذه المتاجر يجلبها من الداخل إلى المدن الساحلية التى خضعت للفرنج تجار مسلمون أو مسيحيون وطنيون ، وفى شمال بلاد الشام نقلها إلى الساحل من أنطاكية أيضا تجار يونانيون وأرمن ، واشترى التجار الإيطاليون سلعهم مباشرة من المستودرين المسلمين . وبالإضافة إلى الإيطاليين، يبدو أنه قدم إلى عكا بحرا عدد من المسلمين ، ليشتروا سلعا من داخل البلاد ، ومن هؤلاء المغاربة القادمون من شمال غربى أفريقيا الذين يودون مواصلة السير حتى دمشق أو غيرها من المدن الإسلامية الداخلية [٦٤].

وتجدر الإشارة إلى أن التوابل بوجه عام فى تلك الفترة كانت قد احتلت فى أوربا المرتبة الأولى فى الأهمية ، لأنها كانت تعتبر من الوسائل المفيدة صحيا ، فهى بتحسينها نكهة الطعام تنشط الشهية ، وتجعل فى استطاعة الإنسان استساغة تلك الألوان التى كثيرا ما تكون تافهة ، ومن هنا كانت أهمية ما يعزى إلى التوابل من الأثر الفعال فى المساعدة على عملية الهضم وتسهيلها (٦٥). كما أن تجارة الشرق الأقصى والتى أطلق عليها تجارة التوابل فى كثير من الأحيان ، لم تكن قاصرة على ما حمله المسلمون من بلاد الشرق الأقصى من التوابل المختلفة ، بل شملت ضمن ما شملت الذهب والفضة ، والأحجار الكريمة واللؤلؤ والأرجوان والحرير والقرمز ، وكل عود يثنى ، وكل إناء من أثمن الآنية ، ومن الخشب والنحاس والحديد والمرمر ، وزيت الكافور ، وخشب الصندل ، وفراء الصين الناعم وخزفها ، والمنسوجات الحريرية الغالية ، والمسك والعطور المختلفة ، وخشب الصبر وعصير الصبر والمر . وصدف السلحفاة والعاج ، وخشب الأبنوس والخيزران والفخار والصينى ، والسروج المصنوعة من الجلد والأقمشة المنسوجة من الألياف النباتية وغيرها من المخمل (٦٦). بالإضافة إلى الفيروز واللازورد والياقوت والعقيق والماس ، والمرجان ، وكلها من السلع التى حملها التجار البنادقة إلى الغرب من بلاد الشام ومصر (٦٧).

وعن صادرات المسلمين إلى الفرنج المقيمين ببلاد الشام نسمع عن قيام بعض المسئولين المسلمين ببيع بعض أنواع من الأسلحة لحكام الفرنج ، من ذلك ما يذكره المقريزى فى حوادث سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م أيام المنصور قلاوون من أن الأمير علم الدين سنجر الشجاعى نائب السلطنة فى دمشق باع جملة من السلاح - ما بين رماح ونحوها مما كان فى الذخائر السلطانية- للفرنج ، وعندما أحضره السلطان وسأله فلم ينكر ذلك وقال : «بعته بالغبطة الوافرة والمصلحة الظاهرة ، فالغبطة أننى بعتهم من الرماح والسلاح ما عتق وفسد وقل الانتفاع به ، وأخذت منهم أضعاف ثمنه ، والمصلحة أن يعلم الفرنج أنا نبيعهم السلاح هوانًا بهم ، واحتقارا بأمرهم وعدم مبالاة بشأنهم» فمال السلطان إلى ذلك وقبله(٦٨).

وقد أكدت بعض المصادر اللاتينية عملية استيراد الفرنج لبعض الأسلحة من المسلمين المجاورين فى بلاد الشام ، ليس هذا فحسب بل تم استيراد بعض المواد الخام اللازمة فى صناعة بعض الأسلحة ، مثال ذلك مايرويه لنا جوانفيل أنه عندما فكر ثم قرر القديس لويس ملك فرنسا البقاء فى عكا لتدبير أمور الفرنج بها فإنه أرسل أحد صناعى الأسلحة ويدعى جون الأرمنى - وكان صانع أسلحة الملك - إلى دمشق لشراء وعاء وغراء لصنع أقواس الحرب(٦٩).

وكثيرا ما طلب نبلاء الفرنج إلى جواهريين من أبناء بلاد الشام فى المناطق التى خضعت لحكم المسلمين ، أن يصنعوا لهم ما يحتاجون إليه من حلى . هذا فضلا عن آنية كنسية عديدة، كانت ثمينه بما رصعت به من ذهب وفضة ، أو دق فيها من حجارة كريمة أو أنزل فيها من اللآلى الغالية ، والعاج الثمين ، وكانت فى الحقيقة زينة الكنائس وبهجتها [٧٠].

ليس هذا فحسب بل أنهم حرصوا على استيراد المصنوعات الدمشقية ، والأوعية النحاسية المنمقة وحرصوا على تزويد منازلهم وقصورهم بها ، كما استخدموا فى إنارة هذه المنازل والقصور الشموع التى اشتهرت بصناعتها بعض المدن الإسلامية مثل دمشق وغيرها ، هذه الشموع غالبا ما تمتاز بأنها مضمخة بالطيوب بحيث تفوح منها الروائح العطرة عند إشعالها ، وهذا النوع من الشموع تم استخدامه فى كل الكنائس اللاتينية فى المدن التى خضعت لهم ، مثل اللاذقية ، وجبيل ، وبيت المقدس ، وبيت لحم وغيرها من المدن [٧١]. كما حرصوا على استيراد الأوانى النحاسية التى اشتهرت الموصل بصناعتها ، وكانت ترد إليهم عبر مدن الشام مثل حلب ودمشق ، بالإضافة إلى أنهم أعجبوا بالتحف المعدنية التى شاهدوها فى بلاد الشام عند مجيئهم إليها ، حيث كانت صناعة التحف المعدنية مزدهرة منذ العصر الفاطمى . ولقد أقبلوا على جلب هذه التحف المعدنية من المدن الإسلامية المجاورة بشكل منقطع النظير ، فمن أمثلة هذه التحف تماثيل من البرونز - معظمها صغير - كانت تستعمل أحيانا مباخر أو صنابير للآنية ، ولكن كثيرا منها كان للزينة فحسب . وكان معظمها آنية على شكل طائر أو حيوان ، بل إنهم صدروها إلى الغرب الأوربى ، وهى التى اشتهرت هناك إبان العصور الوسطى باسم « أكوامانيل » Aquamanil باللاتينية ، وهى أباريق من النحاس الأصفر على شكل فارس أو حيوان أو طائر وكان القسس يستعملونها فى غسل أيديهم قبل القداس وفى أثنائه وبعده . وجدير بالذكر أن بلاد الجزيرة كانت غنية بمناجم النحاس ، التى أمدتها وبلاد الشام بالخامات اللازمة لصناعة التحف من البرونز والنحاس الأصفر ، وكان أعظم مركز لازدهار هذه الصناعة فى عصر السلاجقة هو مدينة الموصل ، حتى كانت معظم التحف المكفتة تنسب إليها .

وفى فترة الغزو المغولى هاجر كثير من صناع الموصل إلى دمشق وحلب والقاهرة وكثير من العواصم الإسلامية الأخرى . وفى متحف الفنون الزخرفية فى باريس شمعدان من النحاس عليه شريط من الكتابة بخط النسخ ، ونصها : «عمل داود بن سليمان الموصلى فى سنة ستة

وأربعين وستمائة » . ويمتاز هذا الشمعدان بالموضوعات الزخرفية المسيحية التى تزينه ، كمنظر ميلاد المسيح والمعمودية والختان والعشاء السرى . وقد كانت هذه الموضوعات المسيحية مألوفة فى التحف المعدنية المصنوعة فى بلاد الشام ، وقد يكون ذلك لأنها صنعت لمسيحيين . وفى متحف فلورنسة إناء من النحاس المكفت بالفضة ، ارتفاعه اثنان وعشرون سنتيمترا . وقوام زخرفته رسوم آدمية ورسوم صيد وطرب ، فضلا عن كتابة نصها : «عمل على بن حمود النقاش الموصلى فى سنة سبعة وخمس وستمائة ... » (٧٢).

من التحف المعدنية المشهورة فى الغرب الأوربى إناء كبير من النحاس محفوظ فى متحف اللوفر ، ويعرف باسم «معمدان القديس لويس » لما يقال من أن أولياء العهد فى فرنسا كانوا يعمدون فيه منذ لويس التاسع (١٢١٥-١٢٧٠م) وقوام الزخرفة فى هذه التحفة شريطان بهما صور حيوانات متتابعة وعليها إمضاء صانعها «محمد بن الزين» والراجع أنها من صناعة الشام . وهى ترجع على كل حال إلى النصف الثانى من القرن السابع الهجرى ، الثالث عشر للميلاد(٧٣) . ومن التحف الخشبية التى صدرها المسلمون إلى الفرنج، كانت الصناديق الخشبية المرصعة بالصدف والعاج ، والتى تشهد بعلو كعب العرب فى تلك الصناعات الدقيقة فى عصر الحروب الصليبية ، ويحتفظ الغربيون إلى اليوم بقطع كثيرة نفيسة من تلك الصناديق، كالصندوق العاجى الصغير الذى صنع لأحد ملوك أشبيلية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، والمعروف بصندوق سان ايزيدور اللبونى ، وكصندوق كاتدرائية بايو العاجى الذى صنع بمصر فى القرن الثانى عشر للميلاد ، ويبدو مزخرفا بالفضة المموهة بالذهب ، وبضروب الزينة المرصعة والمخرمة على أشكال الطيور ولاسيما الطواويس (٧٤).

ومن المواد الغذائية التى صدرها المسلمون إلى الفرنج يأتى السكر فى مقدمة هذه المواد التى حرص الفرنج على الحصول عليها ، بالإضافة إلى أنه بلغ من عنايتهم به أن أعفوه من الضريبة ، تشجيعا لاستيراده ثم بذلوا كل جهد ممكن للإكثار من زراعته فى المناطق التى خضعت لهم على طول الساحل من طرابلس إلى صور . وقد كشفت الدراسات الحديثة أن الإيطاليين قد قاموا بنقل السكر وقصب السكر إلى الغرب الأوربى وكانت هذه السلعة ذات أهمية فائقة ، خاصة إذا عرفنا أن معظم أوربا كانت قد اعتادت فى فترة مّا قبل الحروب الصليبية على استخدام العسل وعصير الفواكه كمصادر رئيسية فى صناعة الحلوى والمشروبات الحلوة (٧٥). ومما يتفق عليه مؤرخو الفرنج ، كوليام الصورى وجاك الفترى أنهم

ما كادوا يتعرفون إلى السكر وحلاوته ، فى أوطانهم الجديدة حتى بادروا إلى نقل زراعة قصبه إلى بلادهم فى الغرب الأوربى . كذلك نقلوا زراعة الليمون والبطيخ والمشمش والخوخ، والإجاص والكمثرى ، حيث بقى المشمش لمدة طويلة ، يعرف فى أوربا باسم تمر دمشق . ومن الطبيعي أنه ظل يستورد من بلاد المسلمين ويتم تصديره إلى الغرب مدة قبل تشجيع زراعته بشكل ملائم (٧٦).

ويؤكد لنا الرحالة المغربى ابن جبير أن السفن الإيطالية التى كانت تقل المسافرين القادمين لزيارة الأرض المقدسة فى بلاد الشام ، كان يتم تمويلها فى رحلة العودة بمنتجات بلاد الشام المختلفة ، من جميع الفواكه ، كالرمان والسفرجل والبطيخ والكمثرى ، والشاه بلوط والجوز والحمص والباقلاء ، والبصل والثوم والتين ، والجبن والأسماك ، وغير ذلك مما يطول شرحه(٧٧). كذلك يشير أحد المؤرخين الغربيين المحدثين أن تجار دمشق وكذلك الفلاحين المسلمين كانوا يتوافدون على أسواق عكا بمنتجات بلادهم من المحاصيل المختلفة ، وهناك يقبل سكانها من الفرنج على شراء تلك المحاصيل الزراعية (٧٨).

كما كان من نتيجة إعجاب الفرنج بالطراز العربى الخاص بالمنازل والأثاث بما يتفق والروح الشرقية أن ظهرت حاجتهم الشديدة إلى السجاد والطنافس ، والرياش الفاخر ، الذى كان يجلب من مدينة دمشق التى اشتهرت بأنها جامعة لصنوف المحاسن وضروب من الصناعات ، وأنواع من الثياب الحرير ، كالخز والديباج النفيس الثمين العجيب الصبغة العديم المثال (٧٩).

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التجار المسلمين الذين تعاملوا مع الفرنج لم يكونوا من أبناء المدن الشامية فقط ، بل تذكر بعض المصادر أن التجار المسلمين الذين كانوا يفدون على المدن التى خضعت للفرنج وبخاصة تجار الموصل ، كانوا يحظون بحماية جماعة الرهبان الفرسان الداوية ، مما يوحى بقيام نوع من التعاون التجارى بين الطرفين فى تلك المدن . وهؤلاء يأتون بالأقمشة الثمينة التى تمت صناعتها فى بغداد والموصل وكذلك فى ايران ، وهذه الأقمشة المختلفة ومنها الحرير بوجه خاص كانت تلقى إقبالا شديدا لا فى الشرق الفرنجى فحسب بل فى أوربا الغربية بأسرها ، وبخاصة فرنسا وإيطاليا وأسبانيا . كذلك كانوا يحملون إلى الفرنج أنواع السجاجيد الفاخرة من إيران ، والعاج والمصنوعات العاجية ، والعطور، ومنهم من كان يجلب إلى الفرنج كميات كبيرة من البورسلين الفاخر من بلاد الصين وهناك العديد من الإشارات إلى هذه السلع قد وردت فى مجموعة قوانين بيت المقدس (٨٠).

ويذكر لنا المؤرخ الفرنسى راى Rey أن نساء الطبقة الثرية من الفرنج حرصن أشد الحرص على جلب الأقمشة والملابس المرصعة بالجواهر والمشغولات الذهبية من المدن الإسلامية ، بل إنهن تنافسن فى ارتداء هذه الملابس وتفاخرن بها فى كل مكان ، كما حرص أمراء المسلمين على إهداء أمراء الفرنجة الأقمشة الفاخرة والثمينة ، عندما كانت تسود بينهم العلاقات الودية والمجاملات . مما كان دافعا لكثير من أثرياء الفرنج على استيراد تلك الأقمشة الثمينة مثل الأطلس أو الساتان (٨١).

كذلك تجدر الإشارة إلى أن الرقيق الأسود كان من أهم صادرات المسلمين إلى الفرنج حيث احتكر البنادقة والجنوية فى المدن التى خضعت للفرنج عملية استيراد هؤلاء الرقيق ، وبخاصة من الجوارى ، وتشير كثير من المصادر اللاتينية إلى أن معظم زوجات النبلاء من الفرنج كان لدى كل واحدة منهن عددا من الجوارى السود . وكانت الجوارى السود يتم جلبهن من بلاد الحبشة إلى ميناء جدة ، ثم ينقلن إلى بلاد الشام على أيدى التجار العرب ، الذين يبيعونهم فى أسواق النخاسة فى المدن الإسلامية ، ثم يتوجه إليها تجار المدن الإيطالية المذكورة لجلبهن وبيعهن فى الأسواق التابعة لهم فى مدن الشرق الفرنجى مثل عكا وغيرها ، وجدير بالذكر أن قوانين مملكة بيت المقدس قد نصت على أنه فى حالة ما إذا كانت هؤلاء الجوارى مسيحيات فإنه يحظر بيعهن للمسلمين المقيمين فى مدن الشرق الفرنجى (٨٢).

وإذا كان الرقيق الأسود كان يتم جلبه أولا لميناء جدة ومنها إلى مدن بلاد الشام ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن سلع الشرق الأقصى التى كانت تصل إلى مدن الشرق الفرنجى ، كانت تصل أولا عبر الخليج العربى «الفارسى» إلى بغداد ، ثم تنتقل منها إلى أنطاكية أو اللاذقية عبر مدينة حلب ، أو إلى ميناء طرطوس أو اللاذقية عبر مدينة حمص ، أو إلى عكا أو طرابلس أو بيروت عبر مدينة دمشق أو حمص أو حماه (٨٣).

هذا فضلا عن استيرادهم الملابس الشرقية واسعة الأكمام ، زاهية الألوان والموشاة بالحرائر والتطاريز ، ولعل المرأة الفرنجية كانت أسبق إلى مثل هذه الظاهرة من الترف والنعيم من الرجل الفرنجى ، فاتخذت لزينتها المجوهرات الدمشقية والقاهرية ، وأدوات التطرية من المساحيق والخضاب ، كما أنها اجتذبتها المرايا الزجاجية والفراء بأنواعه ، والأقمشة المصنوعة من وبر الجمل وغيره التى خرجت من المصانع الإسلامية فى عديد من المدن الشامية آنذاك(٨٤). كذلك صدر المسلمون لنساء الفرنج الطلاء الذى غطى وجوههن .

كما كانت الحلوى الشامية ، تمثل مادة هامة من المواد الغذائية بالنسبة للفرنج فى بلاد الشام وكذلك لأبناء الغرب الأوربى ، إلى جانب الفاكهة الطازجة ، وماء الورد . كما أن القطن الخام كان من أهم صادرات المسلمين الى الفرنج والذى حملوه إلى الغرب الأوربى . كما نقلوا أيضا ما عرف به الشرق الإسلامى من مصنوعات زجاجية محلاة بالذهب والميناء والبريق المعدنى ، والذى اشتهرت به كثير من المدن الشامية ، وكانت صناعته على درجة كبيرة من الجودة والرقى ، بل صدرت بلاد الشام الخزف والبورسلين ، وكان هذا الإنتاج يصل إليها أولا من الصين ، ثم تفوقت فى إنتاجه بعد ذلك ، وكان البنادقة يحملونه إلى بلادهم ومنها إلى أنحاء أوربا [٨٥].

قوانين العرف البحرى :

من المعروف أن البحر الأبيض المتوسط كان ممرا بحريا مشتركا بين الدول الإسلامية ودول الفرنج ، سواء تلك الواقعة فى بلاد الشام أو فى الغرب الأوربى ، وقد شاهد هذا الممر نشاطا ملحوظا فى النقل البحرى والتبادل التجارى بين الطرفين ، مما تطلب وضع قواعد ومبادئ يتفق عليها الطرفان من مسلمين وفرنج ، وبخاصة بعد أن أصبحت بعض المدن والموانى البحرية تدخل ضمن بلاد المناصفات التى تمت إدارتها بشكل ثنائى من الطرفين وحسبما تشير بعض المصادر المعاصرة بذلك . فقد جاء فى نص المعاهدة التى تم إبرامها بين السلطان الظاهر بيبرس وبين فرسان الإسبتارية عام ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م على سبيل المثال ما يؤكد ذلك حيث نرى فيها البند التالى : «وإن كل ما هو من الموانئ والمراسى البحرية المعروفة جميعها .. تكون هى وما يتحصل منها من الحقوق المستخرجة من الصادرين والواردين والتجار ، وما ينعقد عليه ارتفاعها وتشهد به الحسبانات جميعه مناصفة » [٨٦].

هذه القواعد والمبادئ أدت إلى قيام تقاليد مرعية وعرف بحرى يتعامل الطرفان فى ظله[٨٧]. ويستطيع الباحث المدقق فى تلك المعاهدات التى عقدت إبان فترة الحروب الصليبية أن يجد عدة مواد تعتبر من جوهر العرف البحرى الدولى الذى تعارف عليه المسلمون والفرنج . ولاشك أن هذه المواد تقدم لنا معلومات قيمة عن تطور هذا العرف فى تلك المرحلة من تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب .

فمن المواد التى تتعلق بمعاملة السفن وما عليها من بضائع وأموال وأشخاص فى حالة انكسارها فى بلد الطرف الآخر ، جاء النص التالى فى معاهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م : «وعلى أنه إذا انكسر من مراكب تجار السلطان وولده التى انعقدت عليها الهدنة ، ورعيتهما من المسلمين وغيرهم : على اختلاف أديانهم وأجناسهم فى ميناء عكا وسواحلها ، والبلاد الساحلية التى انعقدت عليها الهدنة ، كان كل من فيها آمنا على الأنفس والأموال والأتباع والمتاجر ، فإن وجد أصحاب هذه المراكب التى تنكسر تسلم مراكبهم وأموالهم إليهم . وإن عدموا بموت أو غرق أو غيبة فيحتفظ بموجودهم ويسلم لنواب السلطان وولده . وكذلك المراكب المتوجهة من هذه البلاد الساحلية المنعقد عليها الهدنة للفرنج ، يجرى لها مثل ذلك فى بلاد السلطان وولده ، ويحتفظ بموجودها إن لم يكن صاحبها حاضرا إلى أن يسلم لكفيل المملكة بعكا أو المقدم » (٨٨).

وفيما يتعلق بمحاربة القرصنة وأعمال القراصنة فى البحر ، فقد جاء فى نفس المعاهدة النص التالى : «وعلى أن النائب بمملكة عكا والمقدمين يوصون فى سائر بلاد السواحل التى وقعت عليها الهدنة ، أنهم لايمكنون حرامية البحر من الزوادة عندهم ، ولا من حمل ماء ، وإن ظفروا بأحد منهم يمسكوه ، وإن كانوا يبيعون عندهم بضائع فيمسكهم كفيل المملكة بعكا والمقدمون حتى يظهر صاحبها وتسلم إليه . وكذلك يعتمد مولانا السلطان وولده ، ويعتمد فى أمر الحرامية هذا الاعتماد من الجهتين » (٨٩).

أما فيما يتعلق بتأمين معاملة السفن الحربية سواء الإسلامية أم الفرنجية فى المياه الإقليمية ، فقد جاءت عدة نصوص بهذا الغرض ، منها على سبيل المثال ما جاء فى نص المعاهدة التى تم توقيعها بين المنصور قلاوون وبين متملك طرابلس سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م ما يلى : «وعلى الشوانى من الجهتين أن تكون آمنة كل طائفة من الأخرى ، ولاينقض ذلك بموت أحدهما » . كذلك جاء فى معاهدة أخرى لنفس السلطان مع الفرنج فى عكا ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ما يلى : «وعلى أن شوانى السلطان وولده – وهى المراكب الحربية الضخمة المزودة بالأبراج والقلاع وبها عدد من المجاديف – إذا عمرت وخرجت لاتتعرض بأذية إلى البلاد الساحلية التى انعقدت عليها هذه الهدنة ، ومتى قصدت الشوانى المذكورة جهة غير هذه الجهة، وكان صاحب تلك الجهة معاهدا للحكام بمملكة عكا ، فلا تدخل إلى البلاد التى انعقدت عليها هذه الهدنة ولاتتزود منها ، وإن لم يكن صاحب تلك الجهة التى تقصدها

الشواني المقصودة معاهدا للحكام بمملكة عكا والبلاد التي انعقدت عليها الهدنة ، فلها أن تدخل إلى بلادها وتتزود منها . وإن انكسر شئ من هذه الشواني - والعياذبالله - في ميناء من موانى البلاد التى انعقدت عليها الهدنة وسواحلها ، فإن كانت قاصدة من له مع مملكة عكا ومقدمى بيوتها عهد ، فيلتزم كفيل المملكة بعكا ومقدمى البيوت بحفظها ، وتمكين رجالها من الزوادة وإصلاح ما انكسر منها ، والعودة إلى البلاد الإسلامية ولايبطل حركة ما تنكر منها - والعياذ بالله - أو يرميه البحر . هذا إذا كانت قاصدة من له مع مملكة عكا ومقدميها عهد . فإن قصدت من لم يكن لها معهم عهد ، فلها أن تزود وتعمر رجالها من البلاد المنعقد عليها هذه الهدنة ، وتتوجه ، إلى البلاد المرسوم لها بقصدها ، ويعتمد هذا الفصل من الجهتين » (٩٠).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تهديدات المغول قد ألجأت السلطان المملوكي المنصور قلاوون إلى عقد عدد من المعاهدات مع أمراء الفرنج في بلاد الشام فكانت معاهدته مع طرابلس في سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م ، ومع فرسان المعبد في طرطوسة سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م ، والفرنج في عكا ٦٨٢هـ / ١٢٨٣ ، وقد تضمنت هذه المعاهدات السماح للسفن المملوكية بالقدوم إلى موانيهم على أن يتعهد الأمراء الفرنج بعدم إقامة تحصينات جديدة ، علاوة على الأمان لجميع رعايا السلطان حين يقدمون إلى أملاك الفرنج في بلاد الشام (٩١).

كذلك جاءت بعض النصوص في المعاهدات المبرمة بين الطرفين تنص صراحة على تأمين المسافرين من المسلمين على متن سفن لاتتبع دول الفرنج الموقعة على هذه الهدنة وتبين لنا الإجراء الذى كان يتبع في هذه الحالة ، مثال ما جاء في المعاهدة التى تم عقدها بين السلطان المنصور قلاوون وطائفة الجنوية سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م ، فقد جاء فيها النص التالى: «وإن سافر أحد من المسلمين في مركب غير مراكب الجنوية من أعداء الجنوية أو غيرهم ، لايتعرضوا لأحد من المسلمين وإن أخذوا عدوهم ، يكون المسلمون جميعهم آمنين في نفوسهم وأموالهم ومماليكهم وجواريهم في رواحهم ومجيئهم . ولا يعوقهم الجنوية ، بسبب أحد ، ولايأخذوا المسلم عن غيره ولايطلبوه بدين ولابدم . وإن لم يكن ضامنا ولاكفيلا»، ومثل هذا النص إن دل على شئ فإنما يدل على المكانة التى تمتعت بها دولة سلاطين المماليك في مصر والشام وبلاد الحجاز باعتبارها المدافعة عن المسلمين لافى الشرق العربى بل عن مسلمى المغرب العربى أيضا (٩٢).

وجدير بالذكر أن قوانين العرف البحرى التى تم تطبيقها بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، كانت لها آثارها الواضحة فيما قام من علاقات بين طوائف الفرنج بعضهم وبعض ، مثال ذلك ما يشير إليه المؤرخ اللاتينى المعاصر وليم الصورى أثناء عرضه لبنود معاهدة عام ١١٢٤م التى تم توقيعها بين البندقية وحكام بيت المقدس ، حيث ورد النص التالى : «إذا تحطمت سفينة أحد البنادقة قرب الموانى الفرنجية ببلاد الشام ، فإنه يجب حماية ممتلكاته وتسليمها إلى ورثته أو أبناء وطنه » . كما يبين هذا المؤرخ أيضا أنه «فى حالة وفاة أحد البنادقة المقيمين فى مدن الشرق الفرنجى ، فإنه يجب وضع ممتلكاته تحت تصرف البنادقة سواء ترك وصية أم لم يترك » (٩٣).

كذلك اقتبس الفرنج نصا آخرا كان العمل يجرى به ضمن قوانين العرف البحرى المطبقة بينهم وبين المسلمين ، وهو ما يشير إليه أحد المراجع الأوربية الحديثة من أنه إذا مات أحد البنادقة فى إحدى مدن الشرق الفرنجى أو غرق قرب سواحلها ، فيجب أن تسلم ممتلكاته لأبناء وطنه المستوطنين فى هذه المدينة ، أما إذا تعذر وجود أحد من أبناء وطنه وقتذاك ، فان هذه الممتلكات يجب أن تحفظ إلى أن يصل أمر أو رأى دوق البندقية لتحديد مصيرها (٩٤). وهنا يجب أن نؤكد أن أمثال قوانين العرف البحرى هذه كانت معروفة عند المسلمين قبل مجئ الحملة الصليبية الأولى إلى بلاد الشام ، بل وطبقوها فى معاملاتهم مع التجار الأجانب الذين كانوا يترددون على البلدان الإسلامية فى مصر والشام ، مثال ذلك ما عقدته جنوة مع خلفاء الفاطميين من معاهدات تجارية ، منذ عام ٤٥٥هـ / ١٠٦٣م والتى جاء فيها من النصوص ما يهدف إلى رعاية مصالح الجنوية أثناء تواجدهم فى الموانى الإسلامية (٩٥).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن من يدرس النصوص التى وردت فى المعاهدات الخاصة ببلاد المناصفات ، التى تم عقدها بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، سوف يخرج بانطباع هام عن أسس التعايش السلمى بين المسلمين والفرنج ، فضلا عن أن هذه النصوص تلقى الكثير من الضوء على العلاقات السلمية بين الجانبين ، وقد توصل الطرفان من خلالها إلى إيجاد صيغ مختلفة لتنظيم ذلك التعايش السلمى والعلاقات السلمية بين الطرفين ، وتمثل هذه القواعد والنظم فى رسم الحدود بين الطرفين ، واحترامها وعدم التعرض لممتلكاتها الطرفين وتسوية مشاكل الأسرى والرهائن ، وطريقة إدارة بلاد المناصفات ، وتحديد الرسوم والضرائب ، وكيفية معاملة الفلاحين ، وتنظيم استغلال المراعى والطواحين ومصائد الأسماك ، فضلا عن تنظيم المعاملات اليومية بين الناس وطريقة رفع الدعاوى والأحكام وتنفيذها ، إلى جانب قوانين العرف البحرى المختلفة .

حواشى الفصل الثانى

١- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الإسلامية ، ص٢٢٠ .

٢- ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، بيروت ١٩٠٨ ، ص١٤٧ .

٣- المصدر السابق نفسه ، ص١٦٤ .

٤- رنسيمان : تاريخ الحروب الصليبية ، جـ٢ ، ص١٥٧ .

٥- ابن القلانسى : نفس المصدر ، ص١٧١ .

٦- براور : عالم الصليبيين ،ترجمة : د. قاسم عبده قاسم ، دار المعارف ١٩٨٠ ، ص٦٥ .

٧- ابن القلانسى : نفس المصدر ، ص١٦٥ .

٨- النويرى : نهاية الأرب ، جـ٢٧ ، ص١٥٧ ؛ أبو شامة الروضتين ، جـ١ ص٣٠-٣١ .

٩- ابن القلانسى : نفس المصدر ، ٣٠٥ .

١٠- بدر الدين ابن قاضى شهبة : الكواكب الدرية ، ص١٤٩ .

١١- النويرى : نفس المصدر ، جـ٢٧ ، ص١٥٨ .

١٢- بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، تحقيق د. زبيدة محمد عطا ، الرياض ١٣٩٤هـ ، جـ٩ ، ص١٩٢-١٩٥ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٤٦ .

١٣- بيبرس الدوادار : نفسه ، جـ٩ ، ص١٩٤ ؛ عمر كمال توفيق : نفسه ص٢٢١ .

١٤- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٧٦ .

١٥- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور تحقيق د. مراد كامل ، القاهرة ١٩٦١ ، ص٢١٠-٢١١ .

١٦- بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، جـ٩ ، ص١٩٤ .

١٧- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٤٥-٤٦ .

١٨- المصدر السابق نفسه ، جـ١٤ ، ص٤٦ .

١٩- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٨ .

٢٠- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٢ .

٢١- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٤٦ .

٢٢- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٧-٣٨ .

٢٣- المصدر السابق ، جـ١٤ ، ص٣٢-٣٣ ؛ بيبرس الدوادار : نفسه ، ص١٩٤ .

٢٤- القلقشندى : نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٦-٣٧ .

٢٥- المصدر السابق ، جـ١٤ ، ص٤٥ ؛ بيبرس الدوادار : نفسه ، جـ٩ ، ص١٩٢-١٩٤ .

٢٦- القلقشندى : نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٢ .

٢٧- نفس المصدر ، جـ١٤ ، ص٣٢ .

٢٨- القلقشندى : نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٣ .

٢٩- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٦ .

٣٠- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٢ .

٣١- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٤ .

٣٢- المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٣ .

٣٣- القلقشندى : المصدر نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٣ .

٣٤- ابن جبير : الرحلة ، ص٣٠١ .

٣٥- المصدر السابق ، ص٣٠٢ .

٣٦- صالح بن يحيى : تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بنى الغرب ، تحقيق الأب لويس شيخو، بيروت ١٨٩٨ ، ص٣٩ .

٣٧- أرنست باركر : الحروب الصليبية ، ص٦٤ .

٣٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٦١ .

٣٩- المصدر السابق ، نفسه ، جـ١٤ ، ص٣٥ .

٤٠- ابن الوردى : تاريخ ابن الوردى ، جـ٢ ، ص١٠٥ .

٤١- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام ، ص١٠٦ - ١٠٧ ، المقريزى : السلوك جـ١ ، قسم ٢ ، ص٥٩١-٥٩٢ .

٤٢- عمر كمال توفيق : نفس المرجع ، ص٢١٤-٢١٥ .

٤٣- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٦٤ ؛ المرجع السابق نفسه ، ص٢١٥ .

٤٤- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٥٦ ؛ عمر كمال توفيق : نفسه ، ص٢١٥ .

٤٥- القلقشندى : نفس المصدر ، جـ١٤ ، ص٥٦ ؛ بيبرس الدوادار : نفسه ، جـ٩ ، ص١٩٤-١٩٥ .

٤٦- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٧٦ .

٤٧- المصدر السابق ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٨٧ .

٤٨- القلقشندى : نفس المصدر ، جـ١٤ ، ص٣٧ .

٤٩- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٩٢ .

٥٠- المقريزى : المصدر السابق ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٩٣ .

٥١- المقريزى : المصدر نفسه ، ص٩٩٠ .

٥٢- المصدر السابق ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٩٠ .

٥٣- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٣٥ ، ٢٤٥ .

٥٤- ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٨ ، جـ٨ ، ص٣٩٩ .

Burchard of Mount Sion : A description of the Holy Land in P.P.T.S. vol . XII , London, 1896, p. 161 ; Ludolf von Suchem: Description of the Holy Land in P.P.T.S. vol , XII, p.55.

٥٥- ناصر خسرو : سفر نامة ، ص٥٣ .

٥٦- Rey : op . cit . pp . 211-212 .

٥٧- عفاف سيد صبره : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص١٦١ .

٥٨- Ibid : op . cit . p. 222 .

٥٩- نعيم زكى (دكتور) : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى . القاهرة ١٩٧٢ ، ص٢٢٥ .

٦٠- عفاف سيد صبره : نفس المرجع ، ص١٦٦ .

٦١- ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر ، ص٢١٠ .

٦٢- المصدر السابق نفسه ، ص٢٣٠-٢٣٥ .

٦٣- رنسيمان : نفسه ، جـ٣ ، ص٦٠٤-٦٠٥ .

٦٤- المرجع السابق نفسه ، جـ٣ ، ص٦١١ - ٦١٢ .

٦٥- سونيا هاو : فى طلب التوابل ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص٤٥ .

٦٦- المرجع السابق نفسه ، ٣٥-٥٥ .

٦٧- عفاف سيد صبره " نفسه ، ص١٧٣ .

٦٨- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٧٤٠ .

٦٩- جوانفيل : القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام ، ترجمة د. حسن حبشى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص٢٠١ .

٧٠- Rey : op . cit . pp. 230-234 .

٧١- Ibid " pp . 249-250 . P.P.T.S. vol . IV , pp . 27-28 , 30 .

٧٢- زكى محمد حسن (دكتور) : فنون الاسلام ، دار الفكر العربى بدون تاريخ طبع ، ص٥١٢-٥٤٦ .

٧٣- المرجع السابق ، ص٥٤٨ .

٧٤- نظير حسان سعداوى (دكتور) : الحرب والسلام زمن العدوان الصليبى ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص١٧٠ .

٧٥- Prawer : The Kingdom of Jerusalem , London , 1972 , p. 364 ;
Fleming . W.B. : The Hist . of Tyre , Columbia , 1915 , p. 95 .

٧٦- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٨٧ .

٧٧- رنسيمان : نفسه ، جـ٢ ، ص٦٩١ .

٧٨- زكى النقاش : نفسه ، ص٨٠-١٤٦ ؛ Rey : op . cit . p. 11 .
الإدريسى : كتاب نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، بيروت ١٩٨٩ ، المجلد الأول ص٣٦٩ .

٧٩- رنسيمان : نفسه ، جـ٢ ، ص٥٠٩ ؛ زكى النقاش : نفسه ، ص١٤٧ .

٨٠- Assises de Jerusalem . in R . H . C . , paris , 1891 , T . II . p. 179 .

٨١- Rey , op . cit . pp . 99-100 .

٨٢- Assises de Jerusalem London , 1873 , pp . 57-58 ; Rey : op . cit . pp. 106-107 .

٨٣- Smai l, R.C . : The Crusades , London , 1973 , pp . 57-58 .

٨٤- عفاف سيد صبره : نفس المرجع ، ص١٧٤ .

٨٥- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٤٣-٤٤ .

٨٦- عمر كمال توفيق : نفس المرجع ، ص٢٣٠ .

٨٧- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٩٩١-٩٩٢ ؛ القلقشندى : نفسه جـ١٤ ، ص٥٧-٥٨ .

٨٨- المقريزى : المصدر السابق نفسخ ، ص٩٩٢ .

٨٩- ابن عبد الظاهر : تشريق الأيام والعصور ، ص٢١١ .

٩٠- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٥٩ .

٩١- ابن عبد الظاهر : تشريق الأيام ، ص٤٥ .

٩٢- المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٩٠ .

٩٣- William of Tyre : op . cit , vol . II , p. 555 .

٩٤- Riley Smith : The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalm 1174 - 1277 , London , 1973 , p. 78 .

٩٥- محمد جمال الدين سرور (دكتور) : سياسة الفاطميين الخارجية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٢٥٠-٢٥١ .

Byrne : " Genoese trade with Syria in the twelfth Century " . A. H . R . XXV (1919) , 20", pp . 201-202 ; Goitein :A mediterranean Society , Berkeley and Los Angeles ; 1971 , vol . I . p . 45 .

الفصل الثالث

مؤسسات لخدمة التبادل التجارى

- الفنادق - الخانات
- فئات الخدمات التجارية
- الأسواق الموسمية
- المناطق الجمركية

الفنادق :

من الملاحظ أن حكام وسلاطين المسلمين قد اهتموا اهتماما خاصا براحة التجار الأجانب بوجه عام وتجار الفرنج بوجه خاص وبخاصة الذين يفدون إلى البلاد الإسلامية ومنها بلاد الشام . ذلك لأن العلاقات التجارية كانت قائمة بين المسلمين وأبناء الغرب الأوربى منذ القرن الثامن للميلاد ، أى قبل الحروب الصليبية ومجئ الفرنج إلى بلاد الشام (١). حيث قام كثير من أبناء المدن التجارية الأوربية ببيع السلاح ، والأخشاب اللازمة لبناء السفن ، والدروع والسيوف ، وخشب الدردار الذى يسميه العرب شجر البق والذى تصنع منه أدوات المراكب والأثاث لمتانته ، والألواح الخشبية والمجاديف والصوارى (٢).

ومع هذا فإن حكام المسلمين بالرغم من قيام مثل تلك العلاقات التجارية بينهم وبين أبناء الغرب الأوربى، فإنهم لم يمنحوا أبناء الغرب الأوربى فنادق فى المدن الإسلامية ، إلا بعدما ازدهرت حركة التبادل التجارى بين الشرق العربى والغرب الأوربى فى أعقاب الحروب الصليبية، وكان الفرنج بطوائفهم المختلفة فى بلاد الشام واسطة ذلك التبادل التجارى (٣). وبخاصة وأن الفرنج فى بلاد الشام كانوا يضمون فيما بينهم أعدادا كبيرة من أبناء الطبقة البرجوازية المتمثلة بشكل أساسى فى أبناء المدن التجارية الغربية من جنوا وبيزا والبندقية وغيرها من مدن جنوبى فرنسا مثل مرسيلية ، وغيرهم من الذين دفعتهم شهوة الكسب والتوسع التجارى إلى المساهمة فى الحروب الصليبية، والاستيلاء على المدن والموانى الإسلامية فى بلاد الشام(٤). ثم ما كاد الدور الذى لعبوه فى فتح أنطاكية والقدس وطرابلس، وبقية المدن والموانئ ينتهى ، حتى استقروا فى البلاد وساهموا فى تنظيمها وإدارتها بما نالوه من امتيازات ، خولتهم حق السكنى ، واتخاذ المستودعات والإعفاء من الضرائب ، وراحوا عندها يقومون بالتوسط بين الشرق والغرب ، متخذين تلك المرافئ الشامية مركزا لصفقاتهم ، فيشحنون منها ما يبتاعون من حاصلات الشرقين العربى والأقصى إلى موانئ الغرب الأوربى، ونتج عن ذلك أن ازدادت حركة التجارة فى الشرق عامة وفى الديار الشامية خاصة ، زيادة فاقت كل ما عرف عنها فى العهود السابقة ، ولاعجب فقد تفتحت أمامها أمصار وأقطار ، لم يكن للشرق عهد بها (٥).

لذلك فإنه منذ النصف الثانى من القرن الثانى عشر للميلاد – زمن الأيوبيين – فقد سمح لتجار الفرنج مثل البنادقة ، والجنوية والأمالفيين ، والفلورنسيين ، والبيزيين ، والبراشنة ، وغيرهم بالإقامة فى فنادق داخل المدن الإسلامية فى مصر وبلاد الشام (٦).

وجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية تقضى باعتبار إقامة المستأمنين فى الثغر أو المدينة الإسلامية أقل من سنة حدا أقصى ، فان طالت إقامة الواحد منهم عن عام كامل اعتبرته الحكومة الإسلامية ذميا ، ووجب عليه أداء الجزية . وحيث كانت بعض مدن بلاد الشام مثل دمشق وحلب وحماه وحمص وغيرها بمثابة المحط النهائى بالنسبة للطرق التجارية القادمة من الشرق الأقصى ، لذا فقد كان على تجار الفرنج أن يقوموا بالتعاقدات على أعمالهم التجارية هناك فى فنادقهم ، ثم ينقلون مشترواتهم على ظهور الجمال الى أنطاكية وصور وعكا وغيرها حتى تقوم بضائع الشرق النفيسة بالشطر الأخير من رحلتها صوب أوربا ، حيث كانت السفن الأوربية تحمل هذه البضائع من محطات العبور فى مستوطنات الفرنج التى أقاموها فى بلاد الشام ومنها إلى البندقية أو بيزا أو جنوة وغيرها من المدن التجارية لتصلها بعد فترة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أسابيع (٧).

أما عن هذه الفنادق ، فالفندق عبارة عن مبنى إسلامى فى أرض إسلامية تقدمه السلطات الإسلامية لرعايا دولة أو جمهورية أجنبية صديقة ، أو تربطها بها علاقات اقتصادية ، يخصص هذا الفندق لنزول الوافدين من هذه الدولة أو الجمهورية لإقامتهم المحدودة فى المدن الشامية ، ولتخزين بضائعهم وممتلكاتهم ، كل فندق من هذه الفنادق عبارة عن مبنى ضخم الدور الأرضى منه يخصص للتخزين ، وردهاته مقبية ، متسعة ، سهلة المراقبة والقفل والتهوية. أما أدوار الفندق الأخرى فقد خصصت لاستقبال نزلاء الوطن الواحد من تجار وغيرهم. وبالفندق حوش ، فناؤه أو ساحته خاصة لحط البضائع ورفعها ، وفى جزء من هذه الساحة زرعت حديقة الفندق بأنواع النباتات والزهور التى تذكر النزلاء بأوطانهم ، بل تذكر وثائق العصور الوسطى وخاصة العربية منها أن سلاطين المسلمين سمحوا بإقامة يوم فى الفنادق للصلاة رعاية من السلطان للشئون الدينية والروحية للتجار ، وإن لم يمنع هذا وجود كنائس فى بلاد الشام مثل كنيسة القديس نيقولا للبيزيين ، وكنيسة القديسة ماريا للجنوية وكنيسة القديس ميشيل للبنادقة ، وأن يعين البابا كاهنين يرافقان القنصل الذاهب الى الشرق العربى وينص على ذلك صراحة فى المعاهدات (٨). كما جهزت الحكومة الإسلامية هذه الفنادق، أو أهمها على الأقل بالكنائس ودور العبادة والصلاة (٩). فقد جاء فى الامتيازات الممنوحة لتجار الفرنج عام ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م أيام السلطان العادل الأيوبى فى البند الخامس عشر ما يفيد أنه سمح لفئات الفرنج المختلفة التى تتردد على البلدان الإسلامية عامة وبلاد الشام خاصة بإقامة كنائس خاصة بهم داخل فنادقهم ، وكذلك حمامات خاصة بكل طائفة من طوائفهم المختلفة (١٠).

وخلال إقامة هؤلاء التجار الأجانب ببلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية عقدوا كثيرا من المعاهدات التجارية مع ملوك الشام من بنى أيوب ، بعد وفاة صلاح الدين الذى لم يكن أقل رغبة منهم فى توثيق العلاقات التجارية مع أبناء الغرب الأوربى عامة والفرنج خاصة(١١) . نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه المعاهدات ، ففى عام ٦٠٧هـ/ ١٢٠٨م قدم إلى مدينة حلب سفير بندقى يدعى مارينيانى Mariniani لعقد معاهدة تجارية ، مع حاكم حلب غياث الدين غازى بن صلاح الدين (١٢). تم بمقتضاها حصول البنادقة على حمام وكنيسة فى حلب بالإضافة إلى فندقهم ، كما تم تحديد الرسوم التى يدفعها تجارهم بواقع ١٢٪ ، وفى سنة ١٢٢٥م أيام العزيز بن الظاهر غازى تم تخفيض هذه الرسوم إلى ٦٪ ، وحصولهم على امتيازات بأن يكون لهم محكمة وفندق وكنيسة وحمام ومخبز فى مدينة اللاذقية (١٣). وفى سنة ١٢٢٩م عقد البنادقة مع الملك العزيز بن الظاهر غازى معاهدة تجارية ، كان من أهم ما جاء بها حصولهم على حق تعيين وكيل لهم للقيام بحل مشاكلهم ، وإقامة فندق جديد لهم قرب جسر الشاغور على نهر العاصى لتسهيل تنقلهم بين حلب واللاذقية (١٤). وفى عصر سلاطين المماليك ، وفى عهد المنصور قلاوون على سبيل المثال نسمع عن عقدهم لمعاهدة تجارية تم فيها تخفيض الرسوم الجمركية عنهم ، إلى جانب التأكيد على حقهم فى التمتع بالأمن والسلامة فى أشخاصهم وممتلكاتهم (١٥).

بل وتشير المصادر العربية إلى أن سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس ، والمنصور قلاوون قد عقدوا كثيرا من الاتفاقيات التجارية مع حكام مدن الفرنج ببلاد الشام لتشجيع التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ، وتم ترجمة هذه الاتفاقيات فى شكل بنود فى المعاهدات والهدن التى تم توقيعها ، منذ بداية العصر المملوكى وحتى سقوط عكا آخر المعاقل الصليبية فى أيدى المسلمين ، هذا بخلاف المعاهدات التجارية العديدة التى تم عقدها بين سلاطين المماليك وأبناء المدن الأوربية المختلفة (١٦). وحتى بعد سقوط عكا على أيدى السلطان المملوكى الأشرف خليل بن قلاوون عام ١٢٩١م ، فقد شجع هذا السلطان تجار الفرنج على القدوم إلى بلاد الشام ومصر ، بأن أصدر مرسوما شريفا اشتمل على منح البنادقة والبيازنة، والجنوية وغيرهم من أبناء المدن التجارية الأوربية المختلفة حرية المتاجرة مع مصر والشام ، والقدوم إلى الثغور والمدن الإسلامية آمنين مطمئنين (١٧). بل إن من السلاطين من بالغ فى الاهتمام بهم وتوفير كل سبل الراحة والأمن لهم ، حيث سمحوا لهم

باقامة المخابز والمستودعات الخاصة بالمياه العذبة ، واستعمال موازينهم ومكاييلهم فى معاملاتهم داخل الفندق وذلك تيسيرا لهم لعقد صفقاتهم التجارية ، ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن المكاييل والموازين الشامية كانت معروفة ومعتبرة أيضا داخل هذه الفنادق ، وفوق كل هذا فقد صرحت الحكومة الإسلامية بشرب النبيذ والخمر عامة لأهل الفندق وبداخله فقط [١٨].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان لكل فندق من هذه الفنادق مشرف بمثابة الرئيس الأعلى أو المشرف الإدارى ، وهو الذى أطلق عليه لفظ «الفنداقى» والذى كان من أهم اختصاصاته الاشراف العام على سير العمل فى الفندق والحياة اليومية للنزلاء به كما أنه يمثل أبناء الجالية الموجودة بداخله أمام السلطات الإسلامية ، لذا روعى فى انتخابه أن يكون من ذوى النفوذ والجاه [١٩]. ومنذ أن أخذت العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج فى الاستقرار - أى منذ العصر الأيوى «١١٧١-١٢٥٠م»- صرح حكام المسلمين للقناصل حسب المعاهدات المبرمة بمقابلة السلطان نفسه فى عاصمة ملكه بالقاهرة ، لاستعراض شئون الفندق ، وعمل القائمين عليه ، وأحوال أبناء الجاليات ومصالحهم وامتيازاتهم ، فضلا عن عرض ما يلتمسه كل قنصل من هؤلاء القناصل فى سبيل رفع الضر عن أبناء جنسه ، أو تحسين أوضاعهم وتدعيم حقوقهم أو إعادة النظر فى التزاماتهم ، فعلى سبيل المثال نسمع أنه منذ عهد السلطان الملك العادل الأيوبى «١٢٠٠-١٢١٨م» سمح لقناصل الدول التى تربطها علاقات تجارية بالأيوبيين أن يقابلوا السلطان عشر مرات فى السنة [٢٠]. وحرصا من السلاطين على راحة وأمن هؤلاء النزلاء من أن يتعرضوا لأية اعتداءات من قبل المسلمين بسبب تباين العادات والتقاليد بين الشرق والغرب الأوربى ، فقد طالبوا هؤلاء النزلاء بضرورة احترام عادات وتقاليد البلاد ، واغلاق الفنادق من الخارج ليلا خوفا من حوادث السطو ومنعوهم من التجول فى الشوارع أوقات صلاة الجمع والأعياد ، وأمروهم بإغلاق أبواب الفنادق لمدة ساعة أو ساعتين عندئذ[٢١]. كما كفلت لهم المعاهدات التجارية حمايتهم فى الأراضى الإسلامية ، بل وحماية من يصحبونهم من الحجاج المسيحيين إلى بيت المقدس وغيرها من الأماكن المقدسة فى بلاد الشام ، وحسن معاملتهم وعدم إجبارهم على دفع ضرائب أكثر مما هو مقرر فعلا ، بل إن السلطات الإسلامية منحتهم حرية البيع والشراء ، فقد تم النص صراحة فى بنود الكثير من المعاهدات على ذلك ، بحيث أنه سمح لأى فرد من أبناء هذه الجاليات إذا حمل بضائع ولم يرغب فى بيعها ، وطلب سحبها فإنه لا يحق لأى سلطة أن تمنعه من ذلك، ولايدفع عنها

ضرائب أو رسوما جمركية أو ما شابه ذلك. وفى مثل هذه الحالة كانوا يدخلون الموانى والمدن الإسلامية ويمكنون من شراء أية بضائع، ثم يسمح لهم بمغادرة البلاد من غير عائق(٢٢).

كما أن المسلمين وضعوا من القوانين ما يمكن أن يدخل ضمن قوانين الحصانة الدبلوماسية أو الامتيازات التى يتمتع بها الممثلون الرسميون لبلادهم فى عصرنا الحالى . فقد جاء فى البند الرابع عشر من الامتيازات التى منحها السلطان الناصر محمد بن قلاوون جريا على ما سبق واتخذه والده المنصور قلاوون ، بشأن ما جرى عليه العرف فيما يتعلق بمعاملة قناصل هذه المدن والجمهوريات التجارية ، أن يعفى القنصل من ألف بيزنت كل عام عند دخوله وخروجه من البلاد وأن يكون مشمولا برعاية السلطان المملوكى (٢٣).

كما جرت العادة بأن يعطى هؤلاء التجار من الفرنج مخازن فى مناطق الجمارك بخلاف الفنادق ، وكانت هذه المخازن تزود بكل الوسائل الضرورية للحياة اليومية من خزان ، للمياه العذبة ، وفرن وخلافه (٢٤). كذلك ضمت المعاهدات التى وقعت بين الطرفين نصوصا خاصة بالتعامل ومنع الغش والتلاعب ، مثال ذلك ما جاء فى المرسوم الصادر لهؤلاء التجار فى عهد السلطان الملك العادل الأيوبى سنة ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م ، أنه فيما يتعلق بالبضائع وما يكشف منها أنه فاسد بعد عملية التسويق والتوثيق والشهادة فيسمح بردها ، وفى حالة وقوع خلاف حولها بين هؤلاء التجار والتجار المسلمين فقد أتاحت لهم تلك المعاهدات وغيرها حق التوجه إلى ساحة القضاء (٢٥). لكنه كان يشترط دائما ضرورة ايجاد مستندات موثقة أو تحمل صفة الشرعية بشهادة شهود عليها ضمانا لحقوق كافة الأطراف المتنازعة (٢٦).

والحقيقة أن التعامل بين الطرفين فى معظم الأحوال سار على قدم وساق ، حيث كان تجار الفرنج يبيعون ويشترون داخل كثير من المدن الشامية مثل حلب ودمشق وغيرهما وخالطوا التجار المسلمين، وعرفوا منهم أسس التعامل، لذا نجدهم وقد قلدوهم فى جميع معاملاتهم(٢٧). خصوصا وأن السلطات الإسلامية كانت حريصة دائما على مراعاة سلامة هؤلاء التجار وأموالهم وبضائعهم ، والدليل على ذلك ما جاء فى كثير من نصوص المعاهدات التى تم إبرامها بين الطرفين ، نذكر منها على سبيل المثال ما جاء فى المعاهدة التى تم إبرامها بين السلطان المنصور قلاوون وبين الفرنج فى عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م : «ويكون التجار والسفار والمترددون آمنين مطمئنين مخفرين من الجهتين فى حالتى سفرهم وإقامتهم، وصدورهم وورودهم بما فى صحبتهم من الأصناف والبضائع »(٢٨). كذلك نصت كثير من المعاهدات على

أنه إذا فقدت بعض السلع لهؤلاء التجار نتيجة لاختلاط البضائع بعضها ببعض ، واضطر تجار الفرنج هؤلاء إلى تسلم بضائعهم ناقصة عما حضروا به ، فإنه على السلطات المحلية أن تحل هذا المشكل طبقا لما جرت به العادة لمعالجة مثل هذه الحالة كذلك نصت كثير من المعاهدات على ضرورة أن يقوم حراس الجمارك بحراسة بضائع وممتلكات هؤلاء التجار ، ليكونوا سالمين فى أنفسهم وفيما يخصهم ويخص الآخرين ، وأنه فى حالة امتلاك هؤلاء التجار مخازن فى مناطق الجمارك ، فعليهم أن يدبروا ما يلزم لها من عمال وخلافه ، مع التزام الحكومة الإسلامية بحراستها حراسة جيدة ، مع احتفاظ مالكيها بمفاتيح هذه المخازن[٢٦].

كما حرص الطرفان على سلامة أموال التجار والتعويض فى حالة الضياع أو الفقدان ، وضمنوا هذا الشرط كثيرا من المعاهدات التجارية بحيث أنه إذا «عدم لأحد من الجانبين مال، أو أخذت أخيذة ، وصحت فى الجهة الأخرى ردت إن كانت موجودة ، أو قيمتها إن كانت مفقودة »[٢٧] وتكرر كثيرا فى المعاهدات صيغة التأكيد على حقوق التجار من الطرفين فى بلاد الطرف الآخر ، وكانت النصوص واضحة دون أدنى شك فى هذا المجال فعلى سبيل المثال جاء فى نص المعاهدة التى أبرمها السلطان المنصور قلاوون مع الفرنج فى عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ولمدة عشر سنوات أن «المترددين إليها من جميع بلاد الفرنجة والسفار ، والمترددين منها وإليها فى بر وبحر ، فى ليل أو نهار ، سهل وجبل ، آمنين على النفوس والأموال والأولاد ، والمراكب والدواب ، وجميع ما يتعلق بهم ، وكل ما تحويه أيديهم من الأشياء على اختلافها ، من السلطان وولده ، وجميع من هو تحت طاعتهما... »[٢٨]. وحتى إذا تم فسخ تلك المعاهدات أو الهدن، فإنه كان يشترط فى هذه الحالة المحافظة على سلامة وأمن التجار «ومتى وقع- والعياذ بالله- فسخ لسبب من الأسباب كان التجار والسفار آمنين من الجهتين إلى أن يعودوا بأموالهم ، ولايمنعون من السفر أربعين يوما »[٢٩]. وكما حرص الطرفان من مسلمين وفرنج على التجار أثناء حياتهم فانهما حرصا على وضع قواعد ثابتة فى حالة وفاة أحد من التجار من الطرفين ، بحيث إذا توفى تاجر فرنجى مثلا فى بلاد المسلمين فإنه كان يتم التحفظ على أمواله وتجارته إلى أن تسلم إلى القنصل المسئول عن هذا الشخص ، وكذلك الحال بالنسبة للمسلمين[٣٠]. وإذا لم يوجد قنصل أو من ينوب عن المسئولين الممثلين لجالية هذا التاجر لكى يتسلم تلك الممتلكات ، فإنه فى هذه الحالة كان يتم تسليمها إلى نائب

السلطنة فى المدينة التى توفى فيها ذلك التاجر ، وهذا النائب هو الذى يتعهدها بالحفظ والرعاية إلى أن يقوم بتسليمها بدوره إلى السلطان فى عاصمته فى القاهرة ، حيث يضعها تحت الحراسة حتى يعطيها إلى ورثة ذلك التاجر ، ويقدمون ما يثبت أحقيتهم الشرعية فى تلك التركة[٣١] .

الخانات :

وكما تواجدت أعداد من أبناء الفرنج فى المدن الإسلامية ببلاد الشام لمزاولة عمليات التبادل التجارى ، فقد وفد على المدن التى خضعت لحكم الفرنج أعداد كبيرة من تجار المسلمين من شتى المدن ، من حلب ، ودمشق ، وحمص ، وحماه ، والموصل وغيرها . ولعل خير شاهد على ذلك هو الرحالة المغربى ابن جبير الذى زار بعض المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام فى رحلة العودة وعقب أدائه مناسك الحج عام ٥٨٠هـ / ١١٨٢م ، حيث يذكر لنا بعضا من التجار المسلمين من أهل دمشق من مياسر تجارها وكبرائها وأغنيائهم الذين كانت تجارتهم كلها بهذا الساحل الإفرنجى ، والقوافل صادرة وواردة ببضائعهم ، «وقدرهم عند أمراء المسلمين والإفرنجيين خطير» [٣٢]. وفى موضع آخر يقول : «واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك . وتجار النصارى أيضا لايمنع أحد منهم ولايعترض . وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها فى بلادهم من الأمنة على غاية ، وتجار النصارى يؤدون فى بلاد المسلمين على سلعهم والاتفاق بينهم والاعتدال فى جميع الأحوال ... » [٣٣].

أما عن المؤسسات التى أدت دورا فى مجال التبادل بين الطرفين ، فكما عرفت المدن الإسلامية الفنادق التى خصصت للتجار الأجانب ، فإن المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام عرفت الخانات وهى التى خصصت لتجار المسلمين الذين يفدون على تلك البلاد . والدليل على صحة هذا الرأى ما يرويه الرحالة ابن جبير عندما وصل إلى مدينة صور وكانت تحت حكمهم فيقول : «فنزلنا بها فى خان معد لنزول المسلمين» [٣٤]. والخانات كمؤسسات لخدمة الأغراض التجارية لم تختلف من حيث تكوينها أو الغرض من إنشائها عن الفنادق فى شئ ، سوى أن الفنادق فى المدن الإسلامية خصصت للتجار الأجانب من غير المسلمين ، بينما خصصت الخانات فى هذه المدن الإسلامية لتجار المسلمين الوافدين من العالم الإسلامى ، أو لخدمة التجارة الداخلية والخارجية ، بينما فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام

نجد أنها أى الخانات قد خصصت لتجار المسلمين فى حين أن الفنادق بها قد خصصت للتجار الغربيين المقيمين إقامة دائمة أو الوافدين على البلاد ، وكذلك للحجاج المسيحيين الآتين لزيارة الأماكن المقدسة المسيحية فى بلاد الشام ومصر ، ويتم استضافتهم فيها .

والخان هو عبارة عن مبنى ضخم يتوسطه فناء على هيئة رواق مغطى حيث يحفظ التجار بضائعهم ويجدون فى الخان المأوى لهم ولدوابهم خلال رحلتهم ، وقد أدت الخانات دورها كمؤسسات تخدم التجارة الداخلية والخارجية فإذا كان الخان فى المدن الإسلامية - وكما سبقت الإشارة بذلك - كان يخصص لتجار المسلمين ، وفى المدن التى خضعت لحكم الفرنج لتجار المسلمين كذلك ، إلا أنه وجد داخل المدن الإسلامية نفسها خانات لخدمة التجارة الخارجية ، من ذلك ما يرويه لنا مجير الدين الحنبلى - أحد أبناء بيت المقدس - عن خان الصرف فى بيت المقدس فى عصرى الأيوبيين والمماليك ، والذى تم تخصيصه للصيارفة حيث يقومون باستبدال العملات المختلفة ببلاد الشام ، وكان هذا الخان يقع عند التقاء شارع داود بشارع باب المحراب، والذى يطلق عليه أيضا شارع المعبد (٣٥).

وهنا يجب أن نشير إلى أن حكام وسلاطين المسلمين قد اهتموا اهتماما بالغا ببناء الكثير من الخانات على طول الطرق التجارية التى تربط بين بلاد العراق وبلاد الشام من جهة ، ومصر والشام من جهة ، أو بين بلاد الشام والحجاز من جهة أخرى ، وكان الهدف هو تسهيل التجارة الداخلية بين البلدان الإسلامية من ناحية ، وبالتالى خدمة التجارة الخارجية من ناحية أخرى . فلقد اهتم نور الدين محمود بن زنكى ومن بعده صلاح الدين الأيوبى - على سبيل المثال - اهتماما كبيرا بأمر التجارة ، وحرصا على حماية طرقها من المفسدين ، فأنشأ نور الدين محمود الخانات للتجار على طول الطرق التجارية التى تربط بلاد الشام بعضها ببعض ، فأمن الناس وحفظت أموالهم وباتوا فى الشتاء فى كن من البرد والمطر (٣٦). وأقام الابراج لحماية الطرق التجارية ، وأزال المكوس المفروضة على التجارة ليشجع التجار على التردد على بلاده(٣٧). وقد وصف ابن جبير الخانات التى مر بها فى طرق بلاد الشام على أيام صلاح الدين الأيوبى ، فذكر الكثير عنها ، وقال عن بعضها أنها كالقلاع مناعة وحصانة ، وأن أبوابها من الحديد ، وهى من الوثاقة فى غاية . كذلك قال عن الطريق من حمص إلى دمشق أنه كثير الخانات ، ومن هذه الخانات خان السلطان الذى بناه صلاح الدين «وهو فى غاية الوثاقة والحسن ، بباب حديد على سبيلهم فى بناء خانات هذه الطرق كلها واحتفالهم فى تشييدها. وفى هذا الخان ماء جار ، يتسرب إلى سقاية فى وسط الخان كأنها صهريج»(٣٨).

كذلك وجدت الفنادق ولكنها خصصت لأبناء الجاليات الأوربية ، وهى تشبه إلى حد كبير «البورصة» فى عصرنا الحالى ، حيث يجتمع التجار فيها للتداول فى شئونهم التجارية والمالية. كما كانت المراكز الجمركية أمكنة يجتمع فيها التجار أحيانا لمثل هذه الأعمال(٣٩).

فئات الخدمات التجارية :

نشأ عن قيام عمليات التبادل التجارى بين الطرفين من مسلمين وفرنج فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، والقيام بكثير من العمليات المرتبطة بها ، إن ظهرت الحاجة ماسة إلى فئات الخدمات التجارية مثل السمسار ، والمثمن ، والمترجم ، والحمال ، والمغربل ، والكيال ، والبريدى ، وغيرهم . وأبناء هذه الفئات كانوا يعملون فى الفنادق فى المدن الإسلامية لخدمة تجار الفرنج ، وفى الخانات فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج ببلاد الشام لخدمة التجار المسلمين وغيرهم (٤٠). ففى المدن التى كانت تحت حكم الفرنج وجد فى كل مدينة منها عدد من الموثقين الذين يقومون بإعداد الاتفاقيات بين التجار، وكانوا يستخدمون اللغة الفرنسية والإيطالية، وربما وجد معهم بعض التراجمة للترجمة إلى اللغة العربية، ويبدو أن هذا النوع من الموثقين كانوا من أبناء الفرنج بطوائفهم المختلفة(٤١). ومن المرجح أن هؤلاء الموثقين والتراجمة كانوا من أبناء الجاليات الإيطالية المختلفة ، حيث كان هناك عدد كبير من التجار البنادقة على سبيل المثال قد تعلموا اللغة العربية لإقامتهم شبه الدائمة فى البلاد فترة الحروب الصليبية ، وقام كثيرون منهم بالاشتغال بهذه المهنة ، بل وتخصص فيها عدد من التجار المسلمين ، وكانت مهمة هؤلاء التراجمة التوقيع على البضائع التى تم التخليص عليها وتم دفع الضرائب المستحقة عليها إلى جانب عمليات الترجمة بين المسلمين والفرنج(٤٢) وعلى هذا فقد كانت فئة المترجمين أو التراجمة تشكل حلقة اتصال هامة بين الفندق وقنصله وتجاره من جانب ، والجهات المسئولية الإسلامية من جانب آخر ، وبين الخان وتجاره من المسلمين فى مدن الفرنج من جانب وتجار الفرنج من الجانب الآخر ، لذا لا حاجة بنا إلى تكرار الحقيقة الهامة، ألا وهى أن المترجم كان معتمدا من الحكومات الإسلامية والفرنجية ، وثقة عند جميع الأطراف المتعاملة معه (٤٣).

ولقد دلت كثير من المعاهدات التجارية على أهمية هذه الفئة ومكانتها لدى كل من السلطات الإسلامية والفرنجية ، وضرورة أن يحصل أفرادها على مقابل نظير عملهم هذا ، والذى يقدر حسب بعض الاتفاقيات التجارية بحوالى ٢٥ ,٪ من قيمة ما يشتريه التجار من

بضائع من داخل المناطق الجمركية أو ما يعقد من صفقات تجارية بين الطرفين (٤٤). وكما اشتغل بعض أبناء الجاليات الإفرنجية وبعض المسلمين كموثقين ومترجمين لخدمة التجار والتجارة ، فقد اشتغل بعض أبناء الطوائف المسيحية المحلية فى بلاد الشام بمثل هذه الأعمال، ذلك لأن ابن جبير فى رحلته يذكر لنا أنه عندما وصل ضمن القافلة التجارية إلى مدينة عكا ، ونزلوا الدائرة الجمركية وهى التى وصفها بأنها كانت معدة لنزول القوافل ، وأن أمام بابها مصاطب مفروشة ، فيها كتاب الديوان «الجمارك» من النصارى ، بمحابر الأبنوس المذهبة ، وهم يكتبون بالعربية ، ويتكلمون بها ، ولهم رئيس يسمى صاحب الديوان (٤٥).

أما فى المدن الإسلامية فقد كان على التجار من الفرنج أن يختاروا كاتبا ملما باللغة العربية مع لغتهم ليقوم بمصاحبتهم طوال إجراءات البيع ، ويسجل لهم مبيعاتهم ، ويباشر العمليات الحسابية ، بل كان عليه ضرورة مراعاة علمية وزن البضائع ، ومراعاة الدقة فى ذلك حتى لايضاروا فى حساب الضريبة عليها . وقد نصت المعاهدات على حق التاجر الفرنجى فى الاستفادة بخدمات هذه الفئات ، واختيار من يعمل له من بينهم ، وذلك دون أن تفرض عليه اتاوة من جانب آخر ، ودون أن يفرض عليه شخص معين من هذه الفئات للعمل له، وفضلا عن حق التاجر الفرنجى فى عرض سلعته للبيع فى فندقه كان للتاجر المسلم حق زيارة التاجر الفرنجى فى فندقه لفحص السلعة والتعاقد عليها بحضور الشهود ، ولايجوز التراجع عن العقد إلا بموافقة الطرفين (٤٦). كما كان التجار الفرنج يستعينون بطائفة من السماسرة الذين كانت لهم مهام كبيرة فى العصور الوسطى بوجه عام وفى عصر الحروب الصليبية بوجه خاص، يقومون بارشاد تجار الفرنج إلى أحسن طرق البيع وأنسب الأماكن لتسويق بضائعهم طبقا للعرض والطلب ، بل كانوا يساعدونهم على تسويقها نظير عمولة يتقاضونها منهم على ما يقدمون لهم من خدمات (٤٧). بل جرت العادة أنه فى حالة توسط أحد الدلالين أو السماسرة فى بيع شئ لتاجر فرنجى إلى تاجر وطنى ، وعرفاه أنه قادر ومؤتمن ثم هرب الشارى أو عجز عن الوفاء ، أو لم يوف بالثمن ، فإن الدلال أو السمسار يصبح ضامنا ، ويلزم بالوفاء للتاجر الفرنجى (٤٨).

وغنى عن البيان أن المعاهدات التجارية المبرمة بين السلطات الإسلامية والفرنج قد نصت صراحة على احترام عقد البيع بالدفع المؤجل بين التاجر المواطن والتاجر الفرنجى سواء كان الاتفاق قد تم فى فندق التاجر الفرنجى أو فى أسواق المدينة أو فى ديوان الخمس – أى ديوان

الجمارك - واشترطت لاعتباره شرطا واحدا أن يكون العقد مكتوبا أو مشهودا عليه(٤٩). بل إن المعاهدات دعمت ذلك الشرط بتخصيص مسئولية السمسار الذى تمت على يديه الصفقة ، إذ قيدته بوجوب ذكر المكان الذى تمت فيه الصفقة ، وبضرورة ضمانه لتنفيذها ، خشية التواطؤ . ومعنى ذلك أن السمسار كان ملزما بالدفع فى حالة عدم نفاذ العقد لانسحاب أحد الأطراف من تنفيذه ، وإن دلت الدلائل على أن هذا الالتزام هو التزام الوسيط فحسب (٥٠).

ومن الفئات التى لا غنى عنها لكل من المتعاملين فى التجارة وعملياتها المختلفة تأتى فئة الحمالين والكيالين والمغربلين ، وهى لا شك فئات كان لها دورها فى انتظام عمل الفندق والخان والأسواق وغيرها من المؤسسات التجارية ، ومما لاشك فيه أن استخدام هؤلاء كان له أثره فى أسعار السلع المتبادلة ، فعلى سبيل المثال الفلفل المغربل له سعر آخر غير الفلفل غير المغربل ، كما أن التعاقد مع الحمالين الثقاة يضمن نقل تلك السلعة أو غيرها دون ضياع أو فساد أو فقدان شئ منها (٥١).

كما وجدت مجموعة من المنادين والذين كانت مهمتهم النداء على بضائع التجار الأجانب وذكر محاسنها ، وكان لكل منهم رسم على عمله هذا يدفعه له التاجر ، وربما تمت الاستعانة بهم إلى جانب المترجمين والكتاب كشهود على عقود البيع والشراء التى كانت تتم بين تجار المسلمين وتجار الفرنج (٥٢).

ولقد حرصت السلطات الإسلامية دائما على أن ينال التجار الفرنج كل عون ومساعدة من هذه الفئات التى تعمل فى خدمة التجارة والتجار ، والتأكيد على هؤلاء بضرورة حسن معاملة التجار الفرنج ، مثال ذلك ما جاء فى المرسوم الصادر من السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والذى جرى فيه على سياسة والده المنصور قلاوون ، ففى سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢م ، أصدر هذا المرسوم لتجار البنادقة فى مملكته بأن يكونوا مطمئنين ، ولايكن لديهم أى شك فى أن شخصا ما سوف يسبب لهم ضيقا أو أن شخصا ما سوف يمسهم بسوء ، كذلك جاء فى البند الثالث عشر من هذه الامتياز الذى أصدره لهم فى نفس السنة أن جميع البضائع المملوكة لهم، والتى تقوم بتفريغها قوارب تابعة للسلطنة يجب ألا يدفع عنها أكثر مما هو معتاد وثابت فى الجمرك، ويجب إعطاء المعونة لهم وإمدادهم بالوسائل اللازمة للتفريغ كما هو معتاد . كذلك نص فى البند الثالث والعشرين على أن رجال البندقية لهم الحق فى أن يكون لهم كاتب مسيحى واحد ، وعليه أن يسجل أعمالهم وحساباتهم وإذا احتجز أى تاجر أو أية سفينة

للتخليص عليها ، ورغب فى أن يرسل الرسوم للجمرك مباشرة فله ذلك ، وإذا أخطأ الكاتب المذكور فمن حق التاجر أن يتركه ، ويجب على الكاتب أن يقبل ذلك . كذلك اشترطت بعض المعاهدات أن يكون فى الجمرك - أى ديوان الخمس - أحد الكتبة المختصين بكل فئة من فئات التجار الفرنج ، وعليه ملاحظة الوزن ، وحراسة بضائعهم ومراعاة حقوقهم (٥٣).

والفئة الهامة فى مجال الخدمات التى احتاج إليها الفندق وربما الخان كذلك هى فئة البريديين ، وقد تم العثور على وثيقتين فى دار الوثائق بالبندقية تدعمان الرأي بأهمية هذه الفئة فى مجال الخدمات بين الشرق والغرب عامة ، وبين الفندق ونزلائه خاصة ، وذلك فيما يختص باتصالهم بعواصم مصر والشام وموانيهما ومراكز التجارة فيهما .

ففى الوثيقة الأولى يتم الاتفاق بين البريدى سليمان بن على بن سليم ، والمعروف بالقصار من ناحية ، وبين قنصل البندقية فى الاسكندرية ومساعده التاجر الأرمنى ميرزا شنوده من الناحية الأخرى ، على أن يقوم الأول بتوصيل خطابات من الاسكندرية إلى مدينة عكا فى عشرة أيام ، وعليه أن يحضر معه عند عودته الدليل على تسليم الخطابات بمستند ممن تسلمها منه فى عكا . وفى حالة ما إذا لم يجد هذا البريدى المستلم فى عكا فعليه مواصلة مهمته بالإتجاه فورا إلى بيروت .

وجدير بالذكر أن العقد قد حدد مدة رحلة هذا البريدى بين عكا وبيروت بيومين . وفى بيروت كان عليه أن يسلم الخطابات ، وأن يحضر معه الدليل الكتابى من المستلم ، وأجر هذه العملية البريدية ذهابا وإيابا إثنا عشر دوكاتا ، يأخذ منها مقدما ستة ، والستة الباقية يتسلمها عند عودته إلى الاسكندرية مباشرة .

أما عقد البريد الثانى والذى تم العثور عليه من قبل المرحوم الاستاذ الدكتور صبحى لبيب فى دار الوثائق بالبندقية أيضا ، فكان بين البريدى الحاج احمد بن على بن مبارك وبين أحد أفراد جماعة الفرنج البنادقة بالاسكندرية جوان نيقولا Giovani Nicolas على أن ينفذ البريدى طلب هذا البندقى وهو القيام بتوصيل خطابات له من الاسكندرية إلى دمشق والعودة فى خلال شهر واحد . وحدد العقد أجر البريدى باثنى عشر دوكات ، أربعة منها تدفع مقدما ، والثمان الباقية تدفع له بعد عودته إلى الاسكندرية . وقد صرح العقد للبريدى بالتوقف فى دمشق ثلاثة أيام . كما اشترط العقد احترام المدة المحددة لتسليم الخطابات فى دمشق ، كما قضى بضياع باقى المبلغ على البريدى إذا لم ينفذ طلب البندقى فى المدة المحددة - وهى شهر واحد - وليس للبريدى الحق فى مطالبته البندقى به (٥٤).

الأسواق الموسمية :

وارتبطت بعمليات التبادل بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية وجود نوع من الأسواق فى المدن الإسلامية والصليبية على حد سواء ، وهى ما يمكن أن نسميه بالأسواق الموسمية ، ومن تلك الأسواق ما كان يرتبط بقدوم الحجاج المسيحيين ، والذين يكثر تواجدهم وحضورهم للاحتفال بعيد الفصح فى مدينة بيت المقدس ، حيث تشير كثير من المراجع أنه أمام الباب الرئيسى لكنيسة القيامة كان يوجد فناء كبير ، والذى كان يقام فيه سوق موسمى عند مقدم الحجاج المسيحيين ، وحيث تباع فيه الحلى والمسابح والصور الخاصة بالقديسين ، والتحف الشرقية التى يحرص كثيرون من أبناء الغرب الأوربى على اقتنائها(٥٥).

هذا بالإضافة إلى ما يرويه لنا بعض الرحالة الغربيين من أن كثيرين من المسلمين والمسيحيين المحليين فى بيت المقدس كان يسمح لهم بدخول كنيسة القيامة طوال عصر الأيوبيين والمماليك ، بعد انتهاء القداس الذى يقام فى عيد الفصح ، لعرض بضائعهم على هؤلاء الحجاج ، حيث يشترون منهم بعض الهدايا والتحف الشرقية ، وأن الكثيرين من أبناء الغرب الأوربى من زوار المدينة كانوا يقضون شطرا كبيرا من وقتهم داخل الكنيسة فى المساومة على المسابح والأحجار الكريمة ، والقماش الدمشقى والحرير . ولم تكن غاية الجميع أن يشتروا لأنفسهم ، ولكن كانوا يفكرون فى نقلها إلى بلادهم للاتجار بها والربح من ورائها ، بل ولقد اشترك بعض رجال الدين من الفرنج فى أعمال البيع والشراء هذه (٥٦).

كذلك ارتبط بالأعياد المسيحية والاحتفالات الدينية بعض الأسواق الموسمية فى القدس والتى تخصصت فى بيع السلع المستخدمة فى تلك المناسبات ، من ذلك وجود شارع مخصص لبيع سعف النخيل والذى كان كثير من الزوار المسيحيين يقومون بشرائه فى «أحد السعف» من ذلك الشارع ، والذى سمى باسم شارع السعف ، هذا الشارع تصفه المراجع بأنه كان يقع فى الجهة الجنوبية من كنيسة القديس ستيفن ويتجه شرقا من شارع البطريرك إلى شارع التوابل مارا بكنيسة القديسة مريم اللاتينية (٥٧). كما وجد بالقرب من شارع السعف هذا شوارع أخرى كانت تمد هؤلاء الزوار المسيحيين بحاجاتهم من الشموع التى يوقدونها أثناء دخولهم كنيسة القيامة ، وأثناء سماع القداس وطوال المدة التى يبقون فيها داخل الكنيسة(٥٨).

ويبدو أن كثيرا من زوار بيت المقدس من الفرنج ، قد حرصوا عند زيارتهم للمدينة على شراء كثير من المزامير التى تصنع فى المدينة ، وكان لها شارع خاص بالقرب من خان الزيت فى الطريق المؤدى إلى كنيسة القيامة ، حيث هناك الكثير من المحلات لبيع تلك المزامير ، والذى تدب فيه الحركة والنشاط فى ذلك الموسم من كل سنة ، ويموج بأعداد كبيرة من زوار المدينة (٥٩).

ويبين لنا الرحالة المغربى ابن جبير مدى ازدهار الأسواق الموسمية فى المدن الصليبية ببلاد الشام . عندما يذكر أن الرياح الشرقية لاتهب على سواحل بلاد الشام إلا فى فصلى الربيع والخريف ، وأن السفر لايكون إلا فيهما ، وأن التجار لاينزلون إلى عكا إلا فى هذين الفصلين، والسفر فى الفصل الربيعى من نصف أبريل ، وفيه تتحرك الريح الشرقية وتطول مدتها إلى آخر شهر مايو ، وأن السفر فى الفصل الخريفى من نصف أكتوبر حيث تتحرك الريح الشرقية ومدة هذا الفصل أقل من مدة الفصل الربيعى (٦٠). وفى موضع آخر عندما يصف السفينة التى استقلها فى طريق عودته يبين لنا كثرة الوافدين من الغرب الأوربى فيقول «صعدنا المركب ، وهو سفينة من السفن الكبار ... وحاز المسلمون مواضعهم بانفراد من الافرنج ، وصعده من النصارى المعروفين بالبلغريين ، وهم حجاج بيت المقدس ، عالم لايحصى ينتهى إلى أزيد من ألفى إنسان(٦١). هذا فى سفينة واحدة من العديد من السفن والتى يخبرنا عن مدى كثرتها فى حديثه عن مدينة عكا حيث يقول عنها «هى قاعدة مدن الافرنج بالشام ، محط الجوارى المنشآت فى البحر كالأعلام ، مرفأ كل سفينة ، والمشبهة فى عظمتها بالقسطنطينية ، مجتمع السفن والرفاق ، وملتقى تجار المسلمين والنصارى من جميع الآفاق»(٦٢).

حقا لقد كانت مدينة عكا أهم الموانئ الصليبية بلامراء ، وكان ينزل من السفن هناك فى موسم زيارة الأراضى المقدسة أعداد كبيرة من أبناء الغرب الأوربى ، ويعود إلى السفن أغلبية هؤلاء الزوار ، وكان الميناء الفسيح الأمين يأوى عددا كبيرا من السفن . فلقد أحصى أحد حجاج الغرب الأوربى والذى زار الميناء فى الفترة ما بين ١١٧١ ، ١١٧٣ ويدعى تيودريك ، أحصى ثمانين مركبا عند نزوله فى الميناء ، وهى المخصصة لنقل الحجاج والبضائع ، وحيث يجد التجار فرصا كثيرة لتصدير منتجات الشرق إلى أوربا . ويبدو أن تجار المسلمين كانوا على علم كاف بتلك المواسم التجارية التى تعقد فى المدن والموانئ الصليبية ببلاد الشام ، حيث

يذكر «هايد» أنه كان يتواجد فيها أعداد كبيرة من هؤلاء التجار ، فضلا عن كبار تجار الموصل والذين تشير إليهم فقرة مما كتبه ماركو بولو ، إذ يحكى هذا الرحالة الشهير أن أهالى الموصل هم الذين يتاجرون فى التوابل ، والحرائر والديباج ، ومن ثم يحق لنا أن نفترض أن هؤلاء هم الذين كانوا يستوردون هذه السلع إلى عكا (٦٣).

ويذكر هايد أنه فى هذه المواسم التجارية كانت ترتفع إيجارات البيوت والمخازن التجارية ، والحوانيت ، بسبب كثرة من يصلون إلى المدن الفرنجية سواء من الغرب الأوربى أم من الشرق الإسلامى . وجدير بالذكر أن إيجارات هذه البيوت والمخازن التجارية والحوانيت كانت إما لفترة السوق الموسمية فقط ، وأحيانا عن السنة كلها (٦٤). وفى كل مرة كان وصول هذه القوافل فرصة لمضاعفة نشاط الحركة التجارية ، بين أبناء الشرق الفرنجى والغرب الأوربى من جهة وبينهم وبين جيرانهم المسلمين من جهة ثانية .

كما تجب الإشارة إلى أن الفرنج فى بلاد الشام إدراكا منهم لما للتبادل التجارى من أهمية بالغة ، وفوائد اقتصادية هامة ، فقد أقاموا أسواقا موسمية هى بمثابة المعارض الدولية ، أو الأسواق الدولية التى تقام فى عصرنا الحالى ، من ذلك أن مدينة بيت المقدس تحت الحكم الصليبى قد عرفت على سبيل المثال منذ أواخر القرن الحادى عشر الميلادى نوعا من الأسواق هذه ، والتى تشير إليها كثير من المراجع ، حيث تفد أعداد كبيرة إلى المدينة من الفرنج ومن الشرق الإسلامى ، فى الخامس عشر من سبتمبر كل عام ، كما يفد إليها التجار من بيزا ، والبندقية ، وجنوه ، ومرسيليا وغيرها ، ليقوموا بشراء القرنفل ، وجوز الطيب ، والتوابل المجلوبة من الهند ، والفلفل والبهار والبخور من عدن ، والحرير من الصين ، والكتان من مصر ، والزئبق والمعادن والزجاج من صور ، واللوز المصطكى والزعفران ، بالإضافة إلى الملابس الثمينة والأسلحة من دمشق ، وطبيعى بعد ذلك أن تشهد تلك الأسواق عقد كثير من الصفقات التجارية بين المسلمين وهم الذين يحتكرون تجارة الشرق الأقصى ، وبين الفرنج فى بلاد الشام والذين نقلوا متاجر الشرقين الأدنى والأقصى إلى المدن والمستوطنات الصليبية فى بلاد الشام ومنها إلى الغرب الأوربى (٦٥).

ولم يكن هذا النوع من الأسواق قاصرا على الفرنج فقط ، إذ يجب ألا ننسى أن نتحدث عن سوق كانت تقام صيف كل عام فى الهواء الطلق على المنطقة السهلية شرقى نهر الأردن ، وهى التى كانت تعقد فى المنطقة التى عرفت باسم موزرب فى الحوران . ولما كانت موزرب

مرحلة من المراحل الرئيسية فى طريق قافلة الحج الشامى ، فمن المفترض أن هذه السوق كانت تقام عند وصول القافلة القادمة من مكة . وعلى أية حال ففى مستهل الصيف كان جمع حاشد من المسلمين يهرع من جميع الأنحاء ، حتى من بلاد ما بين النهرين ، ويتدفقون على سهل موزرب ، ويقضون هناك تحت الخيام فترة السوق . ومن المحتمل أنه كان يرتاد هذه السوق أيضا تجار الفرنج ، لأنهم عرفوها باسم Suita أو Suite ، وأنها كانت جزءا من مملكة بيت المقدس الصليبية فى أقصى امتداد لها . وعلى أية حال فلابد أن حركة المبادلات التجارية التى كانت تجرى فى هذه السوق كان لها تأثير محسوس على المدن التجارية بمملكة بيت المقدس الصليبية بعد انتقال عاصمتها إلى عكا ، خصوصا وأن قافلة الحج الشامى كانت تضم الكثير من المسلمين من البلاد المختلفة ومعهم منتجات العرب وبضائع الهند المستوردة عن طريق عدن (٦٦).

وبالنسبة للمواسم التجارية ، يجب أن نشير أن هذه المواسم لم تكن قاصرة على المدن والموانى التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام ، بل إن بعض المدن الإسلامية كانت تقام فيها تلك الأسواق الموسمية . مثل مدينة دمشق ، التى يذهب إليها كثير من تجار الفرنج طلبا لمنتجات البلاد الآسيوية ، حيث كانت دمشق فى تلك الفترة مركز المنطقة ، وأهم سوق فى ذاك القطر ، وذلك لموقعها الجغرافى الممتاز ، والذى جعل منها نقطة تلاقى البضائع الواردة من بلاد فارس ، وبلاد النهرين ، وآسيا الصغرى مع البضائع القادمة من مصر ، وبلاد العرب . وقد أشرنا سالفا إلى أن دمشق كانت نقطة انطلاق القوافل ، قوافل الحجاج الذاهبة الى مكة ، قافلة الحج الشامى ، والتى كانت تضم الكثير من المسلمين من البلاد المختلفة ومعهم منتجات بلاد العرب ، وبضائع الهند المستوردة عن طريق عدن . وكان التجار الذين يصحبون هذه القافلة وغيرها من القوافل الأقل أهمية ، يعودون من مكة ومعهم منتجات بلاد العرب وبضائع الهند . وهكذا أتيح لدمشق أن تتلقى توابل الهند من جهتين عن طريق الخليج العربى ونهر الفرات ، وعن طريق عدن ومكة ، كما ترد إليها منتجات غربى آسيا بكميات هائلة . ثم أنها كانت تقيم علاقات مع مصر ، وبخاصة بعد أن اتحد البلدان تحت سيادة الأيوبيين والمماليك ، وبذلك أتيحت لها فرصة الحصول على منتجات البلدان الافريقية التى لها علاقات تجارية مع مصر ، وفوق كل هذا التدفق من البضائع من كل البلاد ، كانت دمشق التى يسكنها قوم أذكياء بارعون ، تنتج بنفسها مواد ذات قيمة كبيرة .

كما كان لمدينة حلب فى شمال بلاد الشام ، وبالنسبة لأمم الغرب التجارية نفس الجاذبية التى كانت لدمشق فى وسط بلاد الشام . وليس من شك فى أن البيزيين بأنطاكية كانوا حوالى عام ١٢٠٠ يتاجرون ببضائعهم داخل مدينة أنطاكية ، وأن وجهتهم كانت مدينة حلب باستمرار(٦٧). وذلك للتعامل مع تجارها والذين لم تنقطع صلتهم بهم حتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام ، بل كثيرا ما نسمع عن قيام هؤلاء التجار بتصدير منتجات حلب من ميناء اللاذقية التابع لأنطاكية (٦٨). وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن هذه المواسم التجارية والتى ساعدت على نشاط التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج منذ منتصف القرن الثانى عشر للميلاد ، أدت أيضا إلى تكتل رؤوس الأموال الأجنبية والإسلامية لتنفيذ أكبر العمليات المالية ، والصفقات التجارية ، وأن أهم خاصية لهذه المواسم التجارية . فهى التصريح للتجار سواء من المسلمين أم من الفرنج بالقدوم إلى مدن الطرف الثانى ، ومزاولة أعمال التبادل التجارى على جميع مستوياتها ، باعتبار أنها مصلحة اقتصادية مشتركة للطرفين ولاتتعارض مع أحكام الشريعة لدى كل طرف منها (٦٩).

وقد يتساءل البعض كيف يتسنى لتجار المسلمين التردد على مثل تلك الأسواق الصليبية مع ما هناك من حروب وعداء بين الطرفين ، والحقيقة أن العلاقات التجارية بين الطرفين لم تنقطع انقطاعا كليا حتى فى أوقات الحرب والحصار . والدليل على هذا ما يرويه لنا ابن جبير فى رحلته من قول : «ومن أعجب ما يتحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفئتين مسلمين ونصارى (يقصد الفرنج) ، وربما يلتقى الجمعان ويقع المصاف ورفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراض عليهم شاهدنا فى هذا الوقت الذى هو شهر جمادى الأولى ، من ذلك خروج صلاح الدين بجميع عسكر المسلمين لمنازلة حصن الكرك ، وهو من أعظم حصون النصارى ، وهو المعترض فى طريق الحجاز والمانع لسبيل المسلمين على البر ، بينه وبين القدس مسيرة يوم أو أشف قليلا ، وهو سرارة أرض فلسطين وله نظر عظيم الاتساع متصل العمارة ، يذكر أنه ينتهى إلى أربع مئة قرية ، فنازله هذا السلطان وضيق عليه وطال حصاره . واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الافرنج غير منقطع . واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك . وتجار النصارى أيضا لايمنع أحد منهم ولايعترض . وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها فى بلادهم ، وهى من الأمنة على غاية . وتجار النصارى أيضا يؤدون فى بلاد المسلمين على سلعهم ، والاتفاق بينهم والاعتدال فى جميع الأحوال ، وأهل الحرب مشتغلون

بحربهم ، والناس فى عافية ، والدنيا لمن غلب»[٧٠]. حقا لقد تغلبت المصالح الاقتصادية وأظهر الطرفان نوعا من التسامح تجاه الطرف الآخر ، أو على حد قول هايد : أن الأرباح الهائلة التى حققها الطرفان من جراء عمليات التبادل التجارى بينهما ، أوجبت على كل من المسلمين والصليبيين فى بلاد الشام أن يظهروا بمظهر التسامح الدينى [٧١].

وليس أدل على ذلك من أن سوق الغلال فى بيت المقدس وهى تحت الحكم الصليبى ، كانت مكانا فسيحا حيث القمح والشعير والشوفان وغيرها من المحاصيل التى قدم بها الفلاحون المسلمون من المناطق القريبة من دمشق والتى كانت تحت الحكم الإسلامى طوال فترة الحروب الصليبية [٧٢]. بل أكثر من هذا أن معظم المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام كان الشارع الرئيسى فى كل منها أو الميدان الرئيسى فيها هو السوق ، حيث كانت البيوت المحيطة بها تضم عادة بعض الحوانيت والسقائف والمحلات حيث البضائع الشرقية التى أتى بها التجار المسلمون تنتظر دورها فى التصدير إلى أوربا ، أو حيث تعرض البضائع المستوردة من أوربا فى انتظار المشترين وبخاصة من المسلمين [٧٣]. وكان من نتيجة هذه العلاقات التجارية بوجه خاص ، أن حرص الفرنج والمسلمون على إقامة علاقات سلمية بينهم ، وعلى الأخص كان الفرنج أشد حرصا على تجديد اتفاقيات الهدنة بينهم وبين المسلمين من وقت لآخر [٧٤]. على أن فترات السلم هذه كان يتخللها بين الحين والآخر ما يعكر صفو العلاقات نتيجة لأعمال السلب والنهب التى كان يقوم بها الصليبيون ، أو لجس نبض الحكام المسلمين والوقوف على مدى قوتهم ، ومع هذا فإنهم كانوا يسارعون إلى طلب الهدنة وإعادة العلاقات السلمية الى ما كانت عليه [٧٥]. وفى بعض الأحيان كانوا ينقضون وعودهم لا لشئ سوى إثبات وجودهم واشعار المسلمين المجاورين بمدى قوتهم ، ويعترف كثير من مؤرخى الغرب الأوربى صراحة بأن المشتغلين بالتجارة من الفرنج وبخاصة أبناء المدن التجارية الذين استقروا فى أحياء خاصة فى شتى المدن الصليبية ، قد جنوا من الأرباح الوفيرة، الناتجة عن اتصالهم بالمسلمين ، ما يمنعهم من التخلى عن سبيل المتاجرة الهادئة، وأنهم كانوا أشد استعدادا لمنع كل مخاطرة حربية ضد جيرانهم المسلمين لا مساندتها [٧٦].

كما يجب ألا يغرب عن بالنا أن تشابك المصالح الاقتصادية بين الطرفين قد فرض نوعا من المهادنة والمسالمة ، وتغليب تلك المصالح على غيرها فى بعض الأحيان ، من ذلك مثلا ما ترويه لنا المصادر العربية فى ذكرها لحوادث سنة ٥٨٢هـ أيام صلاح الدين الأيوبى من أن

البرنس أرناط صاحب حصن الكرك على الرغم من أنه كان من أعظم الفرنج وأخبثهم وأشدهم عداوة للمسلمين وأعظمهم ضررا على المسلمين ، وأمام فشل محاولات صلاح الدين المرة تلو الأخرى فى القضاء عليه والتخلص من خطره ، لذلك انتهز فرصة طلبه الصلح منه ، فأجابه إلى ذلك وهادنه وتحالفا ، وبذلك ترددت القوافل من الشام إلى مصر ، ومن مصر إلى الشام(٧٧) .

ويذكر لنا رنسيمان أن طوائف الرهبان العسكرية مثل الاسبتارية والداوية والتيوتون ، وهى التى مولت الحملات الصليبية وأمدتها بالمال والعتاد والرجال ، فعندما حازت أموالا ضخمة وأملاكا شاسعة فى أنحاء العالم المسيحى ، وأخذت تقوم بعمليات لاقراض الأموال مقابل فوائد مرتفعة ، وعندما بلغت سمعة هذه الطوائف المالية من الارتفاع حدا كبيرا ، دفع هذا كثيرا من المسلمين على أن يولونهم الثقة ، ويفيدون من خدماتهم ، مما عاد على بلاد الشام فى مجموعها بفوائد جمة من الناحية المالية (٧٨).

بل إن من أعجب الأمور ما يرويه لنا ابن الاثير فى حوادث سنة ٥٠١هـ / ١١٠٨م عندما اشتد حصار الإفرنج على طرابلس وأنه «لما طال حصار الفرنج لمدينة طرابلس على ما ذكرناه، ضاقت عليهم الأقوات وقلت ، واشتد الأمر على أهل البلد ، فمن الله عليهم سنة ٥٠٠ بميرة فى البحر من جزيرة قبرص وأنطاكية وجزيرة البنادقة ، فاشتدت قلوبهم ، وقووا على حفظ البلد بعد أن كانوا استسلموا » (٧٩). بل أن المصادر كثيرا ما تحدثنا أنه فى فترات السلم ، كان الفرنج يرحبون حتى بأراء المسلمين وحكامهم إذا مروا فى بلادهم ، ويقدمون لهم الهدايا والأسرى المسلمين (٨٠).

هذه أمثلة قليلة من كثير ، مما يدل دلالة واضحة على أثر الأحوال الاقتصادية فى ايثار العلاقات السلمية بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ، والتى عبر عنها رنسيمان خير تعبير عندما قال أنه عقب استقرار الفرنج فى بلاد الشام ، فقد أضحى التجار الإيطاليون يؤلفون أنشط العناصر فى كل ميناء بالشرق الفرنجى إذ سيطر على تجارة البحر المتوسط الجمهوريات الثلاث الكبيرة ، جنوة ، والبندقية ، وبيزا ، بما لها من جاليات فى كل ميناء على الساحل الشرقى . وفيما عدا ما اشتهر به الداوية من أعمال الصيرفة ، أمدت تجارة الإيطاليين الشرق الفرنجى بمعظم ما حصل عليه من موارد ، كما أنها كانت تعتبر بالغة النفع للأمراء المسلمين ، إذ أن رغبتهم من حين إلى آخر فى توقيع هدنة مع الفرنج ترجع إلى حد كبير إلى تخوفهم من انقطاع هذا المصدر المدر للربح (٨١).

المناطق الجمركية :

أشرنا فى السطور السابقة إلى بلاد الشام - بشقيها الإسلامى واللاتينى فى فترة الحروب الصليبية- قد غدت مركزا للنشاط التجارى بين الشرق والغرب ، وازداد الانتعاش الاقتصادى فى المدن والموانى التى خضعت لحكم الفرنج من جهة ، والحواضر الإسلامية من جهة أخرى . ولما كانت حياة الإمارات الفرنجية من الناحية الاقتصادية تعتمد اعتمادا كبيرا على التعامل والاتجار مع بلاد المسلمين ، فإن الفرنج أتاحوا المرور للتجار والمسافرين والقوافل التجارية فى بلادهم ، وأقاموا مناطق جمركية على حدود إماراتهم هذه المناطق التى ورد ذكر بعضها عند الرحالة المغربى ابن جبير تحت اسم مواضع تمكيس القوافل [٨٢]. فهو بعد قضائه شهرين فى دمشق يتأهب لرحلة العودة على إحدى المراكب الفرنجية من ميناء عكا ، يذكر أنه بعد خروجه من دمشق ومروره على مدينة بانياس فإن القافلة وصلت إلى موضع يسمى تبنين وهو حصن كبير من حصون الافرنج وهو موضع تمكيس القوافل ، وفى هذه المنطقة الجمركية أو موضع تمكيس القوافل ذكر لنا أن الفرنج كانوا يحصلون من كل مسلم يمر بهذه المنطقة $\frac{1}{24}$ من الدينار عن شخصه باستثناء طائفة المغاربة الذين كانوا يدفعون دينارا زيادة عن بقية المسلمين، ويعلل ابن جبير أن السبب فى هذا راجع لحنق الفرنج عليهم وقولهم : «إن هؤلاء المغاربة كانوا يختلفون على بلادنا ونسالمهم ولانرزأهم شيئا ، فلما تعرضوا لحربنا وتألبوا مع اخوانهم المسلمين علينا وجب أن نضع هذه الضريبة عليهم» أى أنهم كانوا يترددون على بلاد الفرنج ويدفعون نفس الضريبة التى يدفعها أى مسلم عليهم وهى $\frac{1}{24}$ من الدينار ، لكنهم عندما ساعدوا نور الدين محمود فى غزوه لأحد الحصون الفرنجية ، وكان لهم دور بارز فى الاستيلاء عليه ، فجازاهم الفرنج على ذلك بهذه الضريبة الزائدة عن باقى المسلمين [٨٣]. أما التجار فانهم كانوا يدفعون $\frac{1}{24}$ من الدينار كضريبة للرأس مثل أى مسلم لايحمل سلعا معه ، بالإضافة إلى ضريبة على ما يحملونه من بضائع تقدر بحوالى ١٠٪ من قيمة ما يحملونه من سلع ، يدفعون تلك الضريبة فى «محل التعشير» [٨٤].

إذن فأول منطقة جمركية أو موضع تمكيس للقوافل ذكره ابن جبير كان حصن تبنين ، والذى يقع تقريبا فى منتصف الطريق ما بين دمشق وعكا ، ويتبع أحد أمراء الفرنج الخاضعين لملك بيت المقدس ، حيث لم تكن عاصمة المملكة وهى القدس قد سقطت بعد فى أيدى السلطان صلاح الدين الأيوبى .

ثم نراه يصف لنا منطقة جمركية لكنها داخل أهم المدن الفرنجية فى ذلك الحين وهى عكا والتى وصلها يوم الثلاثاء العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ٥٨٠هـ / ١١٨٢م ، فيقول «وحملنا إلى الديوان ، وهو خان معد لنزول القافلة ، أمام بابه مصاطب مفروشة فيها كتاب الديوان من النصارى بمحابر الأبنوس المذهبة الحلى ، وهم يكتبون بالعربية ويتكلمون بها ، ورئيسهم صاحب الديوان والضامن له يعرف بالصاحب ، لقب وقع عليه لمكانه من الخطة ، وهم يعرفون به كل محتشم متعين عندهم من غير الجند ، وكل ما يجبى عندهم راجع إلى الضمان وضمان هذا الديوان بمال عظيم ... » (٨٥).

وإذا تأملنا ما جاء فى وصف ابن جبير رأينا صورة مصغرة لما يحدث فى كل منطقة من المناطق الجمركية ، فهذا الجمرك أو الديوان كما هو شائع لدى المسلمين ، نظرا لأن أهم مموليه كانوا من المسلمين أصحاب القوافل والتجار وهم الذين رفضوا أساسا تعلم لغة الفرنج، لإحساسهم بتفوقهم الحضارى على أبناء الغرب الأوربى ، فهم لايتحدثون إلا بلغتهم وهى اللغة العربية ، لذلك تمت الاستعانة ببعض العناصر المسيحية المحلية والتى تجيد العربية وربما تعلم بعض أفرادها لغة من لغات الفرنج النازلين بالبلاد ، هذه المجموعة لها رئيس هو فى نفس الوقت الضامن ، وحيث أن ضمان هذا الديوان - أى المبلغ الذى يلتزم بدفعه الضامن - كان كبيرا ، فإن هذا يدل دلالة واضحة على كثرة المبالغ التى كان يتم تحصيلها من القوافل التجارية التى ترد من بلاد المسلمين ، وتعدد تلك القوافل أو كثرتها فى نفس الوقت . وهذا مؤشر له دلالته ويعكس لنا ما كان يحصل عليه أمراء الشرق الفرنجى من موارد مالية بالغة الضخامة من التجارة التى تجتاز بلادهم ، خصوصا إذا عرفنا أنه فى تلك الآونة كان الطلب قد اشتد فى أوربا على المتاجر الشرقية ، بالإضافة إلى المتاجر الإسلامية المتاخمة للشرق الفرنجى ، كذلك يعكس لنا مدى الأرباح الطائلة التى يمكن أن يجنيها التاجر المسلم آنذاك(٨٦).

ثم نراه بعد ذلك يعطينا صورة واضحة عن اهتمام الفرنج بمثل تلك المراكز الجمركية وبالتجار القادمين إليها ، حيث تم بناء خان أعد لنزولهم ودوابهم ، فقد أنزل التجار فى أماكن خصصت لهم فى أعلا الخان ، بينما دوابهم وأمتعتهم وبضائعهم قد تم إنزالها فى أماكن مخصصة فى الدور الأرضى من الخان ، ومما لاشك فيه أنها خضعت كلها لإشراف دقيق وحراسة شديدة وعناية بالغة (٨٧). وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على مدى عناية السلطات

الفرنجية بهؤلاء التجار والعمل على راحتهم ، تشجيعا لهم على كثرة التردد على مدنهم ، وخصوصا وأن عملية التفتيش الجمركى وتحصيل الرسوم على السلع التى جلبها التجار معهم، كل ذلك تم «برفق وتؤده دون تعنيف ولاحمل .. » (٨٨).

ومن المناطق الجمركية التى ذكرها أيضا ابن جبير فى رحلته هذه ، مدينة طبرية ، والتى تفد إليها القوافل بوجه خاص من مدينة دمشق وذلك لسهولة الطريق المؤدية إليها أولا ولقرب المسافة بينهما ثانيا (٨٩). فضلا عن أن دمشق كانت من وجهة نظرا الفرنج هى المستودع الكبير الذى ترد إليه منتجات الشرق كله بكميات هائلة ، وتقع خلف مملكة بيت المقدس ، وعلى مسيرة بضعة أيام من موانئها التجارية ، ثلاثة أيام من بيروت وصيدا ، أربعة من صور وعكا . بالإضافة إلى أن مدينة طبرية كانت تعتبر أهم مدن نهر الأردن ، باعتبار أنها واقعة على الطريق التجارى الكبير الممتد من مصر إلى دمشق على مسيرة ثلاثة أيام من دمشق ، وهذا الجوار جعل منها مدينة تجارية هامة فى نفس الوقت فهى منطقة جمركية ، على هذا الطريق ، مما أتاح لها فرصة التصدير إلى الغرب الأوربى عن طريق ميناء حيفا المواجه لها على ساحل البحر المتوسط ولايبعد عنها سوى أميال قليلة (٩٠).

كما نسمع عن مناطق جمركية أخرى ، مثال ذلك أن القوافل المتجهة من مصر إلى بلاد الشام أو العكس ، كانت تضطر إلى اجتياز مملكة بيت المقدس الصليبية ، فتدخلها عن طريق غزة ، وتصعد نحو الشمال الشرقى لتخرج ثانية عند بحر الجليل «بحيرة طبرية» ، كما أن بعض القوافل التجارية الإسلامية القادمة عن طريق البحر الأحمر ، وهى قوافل التجارة القادمة من مكة وعدن ، أو التجارة القادمة من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندى وبحر العرب ثم البحر الأحمر ثم إلى جدة أو الطور ، فإنها تضطر أثناء صعودها شمالا أن تدخل وادى نهر الأردن عن طريق الغور ، وطريق الغور هذا كانت تتحكم فيه قلعتا الكرك والشوبك. وبذلك كان التحكم فى هاتين القلعتين يعنى التحكم فى الطرق التجارية التى تربط بلاد الشام بشبه الجزيرة العربية من جهة ، وتجارة الشرق الأقصى القادمة عن طريقها من جهة أخرى. ومع هذا فإن هذه الحركة التجارية كانت جزيلة الفائدة لدول الفرنج فى بلاد الشام ، أولا لأنها حصلت على مبلغ مالية نظير السماح لهذه المتاجر بالعبور فى أراضيها ، فمن يتصفح التعريفات الجمركية لمملكة بيت المقدس فى مجموعة قوانين المملكة حسبما يذكر «هايد» ، سوف يرى أن الكتان المصدر من القاهرة إلى دمشق يخضع لرسوم مرور ، وكم من السلع

الأخرى الذاهبة والعائدة على نفس الطريق ، كانت تأتى للخزانة الملكية بعوائد كبيرة . وإذا نظرنا إلى غير هذه الضريبة المباشرة ، فإن القوافل المارة تترك دائما بعض الأشياء فى مدن المملكة التى تجتازها [٩١].

وإذا انتقلنا إلى شمال بلاد الشام فسوف نجد أن حكام أنطاكية من الفرنج ، قد أقاموا منطقة جمركية على جسر نهر العاصى ، فى المنطقة المعروفة الآن بجسر الحديد على طريق أنطاكية – حلب ، وأن البيزيين فى أنطاكية كانوا حوالى عام ١٢٠٠م يتوجهون إلى مدينة حلب ببضائعهم ، وأن أهالى مدينة حلب كانوا يدفعون رسوما جمركية ، عندما يقصدون أنطاكية للمتاجرة معها ، ولتصدير بضائعهم إلى الغرب الأوربى ومصر عن طريق ميناء إمارة أنطاكية على البحر المتوسط وهو اللاذقية [٩٢].

وإذا كانت هذه المناطق الجمركية الفرنجية يرجع أول ذكر لها إلى القرن الثانى عشر للميلاد ، فالجدير بالذكر هنا أنها لم تظل مناطق ثابتة وذلك لأن شكل الحدود ، أو حدود الإمارات الصليبية فى بلاد الشام وكما هو معروف كانت متغيرة ، بمعنى أنه عندما كان يظهر زعيم مسلم قوى ، يستطيع لم شمل المسلمين فى مواجهة الغزوة الصليبية ، فإنه كان يهاجم الفرنج فى عقر دارهم وكثيرا ما انتزع الكثيرون منهم الحصون والقلاع بل والمدن ، وقلصوا الإمارات الصليبية ، ولنا فى زعماء حركة الجهاد الإسلامى أمثال عماد الدين زنكى وابنه نور الدين محمود ، ثم صلاح الدين الأيوبى ، ثم سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والأشرف خليل بن قلاوون خير مثال ، والأخير هو الذى تم على يديه تحطيم الكيان الصليبى وطرد الفرنج نهائيا من بلاد الشام عام ١٢٩١م. لذلك يجب علينا ألا نعجب عندما نسمع عن مناطق أخرى للجمارك مثل الداروم، والمرقب والجسر، وبرج السبع[٩٣].

وقد يتساءل البعض ، إذا كان الفرنج قد أقاموا مثل هذه المناطق الجمركية فى المدن والموانئ والبلاد التى استولوا عليها من المسلمين فى بلاد الشام ، فما هو الحال بالنسبة للمسلمين من أبناء البلاد ؟ وللرد على هذا التساؤل يمكننا القول أن المسلمين باعتبارهم أصحاب الأرض ، وباعتبارهم أغلبية يعيشون على أكثرية الأرض فى بلاد الشام ، لأن الكيان الفرنجى وكما هو معروف كان أشبه بجزر منعزلة وسط محيط إسلامى مترامى الأطراف ، فضلا عن أنهم كانت تربطهم بأبناء الغرب الأوربى علاقات تجارية منذ القرن الثامن الميلادى على الأقل وكما سبق أن أشرنا ، فقد كانت لهم نظمهم وقوانينهم التى حكمت شكل العلاقات

التجارية بينهم وبين هؤلاء ، وأنه عندما استقر الفرنج فى بلاد الشام فى أعقاب الحروب الصليبية ، ظهرت مؤسسة الفندق للتجار الأجانب لها من النظم والقوانين ما سبقت الإشارة إليها ، وهى التى نظمت شكل التعاون التجارى بين الطرفين ، كما أن المسلمين كان لديهم ديوان خاص بالجمارك فى كل ثغر من ثغورهم ، وهو الذى عرف بديوان الخمس ، حيث تحصل فيه ضرائب جمركية على السلع المسموح باستيرادها ، هذه الضرائب كانت تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ ، ولأن الشرع الإسلامى قد أباح للحاكم المسلم أن يحصل على ضريبة تجارية تصل إلى ٢٠٪ أي خمس ثمن السلعة ، فإن الاسم الشائع لهذا الديوان كان هو ديوان الخمس.

وبعبارة أخرى ، إذا كان أبناء الغرب الأوربى قد عرفوا نظام الجمارك هذا على أرض الشام، فإن المسلمين كانت لديهم خبراتهم فى هذا المجال منذ زمن طويل . وهناك إشارات تحدث عنها ابن جبير ، عندما ذكر لنا الديوان أو منطقة الجمارك فى عكا وموظفى هذا الديوان بما يوحى أن الفرنج قد اقتبسوا هذا النظام من المسلمين خلال إقامتهم فى بلاد الشام، ومع هذا تبقى بعض الملاحظات التى يجب أن نذكرها ، وهى أنه إذا كان نظام الجمارك لدى المسلمين كان نظاما قديما لديهم . والدليل على أن المسلمين كان لديهم رصيدهم من الخبرة فى المعاملات ، أنهم فى عقدهم لكثير من الاتفاقيات مع الفرنج وخصوصا ما يتعلق منها بعمليات التبادل التجارى والرسوم الجمركية فإنهم اتخذوا من الاجراءات ما عرف عندهم باسم «معاقد الهدنة» وهو اتخاذ الاحتياطات والاجراءات التى تطمئن الطرفين وتضمن لهما مصالحهما ، وذلك عن طريق شهادة الشهود من الجانبين على الالتزام بها ، وكثيرا ما كانت شهادتهم تثبت مع كتاب الهدنة أو الاتفاق[٩٤] . إلا أن فترة الحروب الصليبية واحتكاكهم بالفرنج عن كثب فى بلاد الشام ومعايشتهم بشكل دائم ، كل هذا أدى إلى حدوث تطوير فى نظام الجمارك عندهم . خاصة وأن هذه الفترة التى نتناولها بالحديث قد شهدت ازدهارا فى العلاقات التجارية بين الشرق والغرب لم تشهده المنطقة من قبل . والدليل على تطور نظم الجمارك تشهد به كثير من البنود التى أوردتها المعاهدات التجارية التى تم عقدها بين الطرفين، وسوف نذكر بعضا منها على سبيل المثال .

فقد جاء فى البند الثامن عشر فى الامتياز التجارى الذى منحه السلطان الملك العادل الأيوبى سلطان مصر والشام لتجار الفرنجة سنة ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م ، أنه فى حالة قدوم سفنهم إلى الموانى الإسلامية فإذا لم يرغبوا فى البيع فلهم حرية العودة ببضائعهم أيا كانت[٩٥].

واستمرت هذه المادة معمولا بها فى عصر سلاطين المماليك ، حيث نسمع فى الامتياز الذى منحه السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٣٠٢ وكان تجديدا لما سبق أن منحه والده السلطان المنصور قلاوون ، وجاء فيه أن أى سفينة أو قارب بندقى يقترب من الموانى الإسلامية ، ولايرغب فى البقاء هناك فيسمح له بذلك ، وأن يتوجه إلى أى مكان يرغبون فيه دون معارضة وإذا رغبوا فى التزود بالطعام فإنهم يمكنون من ذلك دون دفع رسوم معارضة من أحد (٩٦).

كذلك يبدو لنا أن الرسوم الجمركية كانت واضحة ومعروفة بل ومتفق عليها من قبل الطرفين ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن نسبة الجمارك التى كان يتم تحصيلها من قبل المسلمين تراوحت ما بين ٦-٢٠٪ على السلع التى يأتى بها تجار الفرنج ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات بنودا تؤكد على ذلك ، فقد جاء فى معاهدة السلطان الظاهر بيبرس ، مع ملكة بيروت عام ٦٦٧هـ / ١٢٦٩م أنه «لايجدد على أحد من التجار المترددين رسم لم تجربه عادة، بل يجرون على العوائد المستمرة ، والقواعد المستقرة من الجهتين (٩٧).

ومما جاء فى المعاهدة التى عقدها المنصور قلاوون مع بيت الاسبتار وإمارة طرابلس سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م «وعلى أنه لايجدد على التجار والمسافرين ، الصادرين الواردين ، من الجهتين حق لم تجر به عادة ، ويجروا على عوائدهم المستمرة إلى آخر وقت ، وتؤخذ منهم الحقوق على العادة المستقرة ، ولايجدد عليهم رسم ولا حق لم تجربه عادة ، وكل مكان عرف باستخراج الحق فيه استخرج بذلك المكان من غير زيادة الجهتين ، ويكون التجار والسفار والمترددون آمنين مطمئنين مخفرين من الجهتين ، فى حالتى سفرهم وإقامتهم وصدورهم وورودهم ، بما فى صحبتهم من الأصناف والبضائع التى هى غير ممنوعة» (٩٨). وقد استثنى من نسبة هذه الرسوم الجمركية معدنى الذهب والفضة ، فنظرا لأهميتها فى التعامل ولحاجة المسلمين الماسة إليهما ، فقد تم تشجيع تجار الفرنج على إحضارهما ، وتضمنت المعاهدات والاتفاقيات التجارية كثيرا من البنود التى نظمت كيفية معاملة تجار الفرنج فى هذه الحالة ، فقد جاء فى البند الثانى من مرسوم السلطان المنصور قلاوون إلى تجار البنادقة والذى تم تجديده فى عهد ابنه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢ م أنه فيما يتعلق بالذهب والفضة واللآلى والأحجار الثمينة ، والفراء والأشياء الأخرى المشابهة لها ، أنه لايستحق عليها ضرائب أو رسوم جمركية ، ماعدا ذلك الذى يسك منها فى دار السكة وفى هذه الحالة فقط تفرض عليها رسوم طبقا لما جرى عليه العرف (٩٩).

وقد جرت العادة أنه عندما يأتى تجار الفرنج بالذهب إلى المدن الإسلامية لكى يتم سكه عملة ، فإنهم فى هذه الحالة يقومون ببيعه لدار السكة وهى دار حكومية طبعا ، ويحصلون منها على وثيقة تفيد ذلك ، ويتم فيها ذكر السعر الذى باعوه به ، ومقدار ما باعوه ، ويلى ذلك أن تقوم دار السكة بصهره طبقا للعرف والتقاليد المرعية سواء فى وزن العملة أو حجمها أو قيمتها ومقدار ما يجب أن تحتويه من ذهب وكذلك الحال بالنسبة للفضة [١٠٠].

وبخلاف معدنى الذهب والفضة والأحجار الثمينة والفراء وهى الأشياء التى أعفيت من الرسوم الجمركية ، فقد عرفت الجمارك الإسلامية نوعا من الإعفاءات الجمركية على بعض الأشخاص ، وهى التى تمتع بها تناصل الجاليات الفرنجية التى أقامت داخل المدن الإسلامية : مثال ذلك ما جاء فى البند الرابع عشر من الامتياز الذى جدده الناصر محمد بن قلاوون لتجار البنادقة والذى سبقت الإشارة إليه ، فتم النص فيه على أنه بشأن ما جرى العرف عليه فيما يتعلق بمعاملة قنصل البندقية وإعفائه من ألف بيزنت كل عام عند دخوله وخروجه ، فقد أمر السلطان بشموله برعايته وأن يتمتع بذلك الإعفاء حسبما جرت به العادة فى ذلك [١٠١].

يضاف إلى هذا أن كثيرا من الاتفاقيات أو المعاهدات تضمنت بنودا خاصة بالممنوعات نذكر منها على سبيل المثال ما جاء فى معاهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٧م والتى جاء فى أحد بنودها النص التالى : «وعلى أن الممنوعات المعروف منعها قديما تستقر على قاعدة المنع من الجهتين ، ومتى وجد صحبة أحد من تجار بلاد السلطان وولده من المسلمين الداخلة فى هذه الهدنة ، مثل عدة السلاح وغيره ، تعاد على صاحبه الذى اشتراه منه، ويعاد إليه ثمنه ، ولايؤخذ ماله استهلاكا ، ولايؤذى بسبب ذلك ، لاهو ولا ماله . وكذلك إذا طلع تجار الفرنج من عكا والبلاد الساحلية الداخلة فى هذه الهدنة ، الى البلاد الإسلامية الداخلة فى هذه الهدنة ، على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، ووجد معهم شئ من الممنوعات مثل عدة سلاح وغيره ، يعاد على صاحبه الذى اشتراه منه ، ويعاد إليه ثمنه ، ويرد ، ولايؤخذ ماله استهلاكا ، ولايؤذى ، وللسلطان ولولده أن يفصلا فيمن يخرج من بلادهما من رعيتهما ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم بشئ من الممنوعات . وكذلك كفيل المملكة بعكا والمقدمون لهم أن يفصلوا فى رعيتهم الذين يخرجون بالممنوعات من بلادهم الداخلة فى هذه الهدنة[١٠٢].

كذلك يلاحظ أن الاتفاقيات التى نظمت العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج ، كانت موقوتة بمدة محددة قد تطول أو تقصر نتيجة لعمليات التمديد ، أى أن يتفق الطرفان على تمديدها مدة أخرى ، هذا التمديد عادة ما كان يتم قبل نفاذ المدة المنصوص عليها ، أو عند موت سلطان من سلاطين المسلمين ، أو تولى سلطان جديد . كما خضعت أيضا للتعديل فى بعض شروطها ، عندما يجد الطرفان أنه استجدت ظروف أخرى توجب ذلك التعديل ، كما خضعت كذلك لعملية الفسخ الذى يكون من جانب واحد ، ووضع القائمون على ديوان الإنشاء نصا رسميا كان يستخدم فى مثل هذه الحالات أورده القلقشندى وهو «هذا ما استخار الله تعالى فيه فلان ، استخارة تبين له فيها غدر الغادر ، وأظهر له بها سر الباطن ما حققه الظاهر، فسخ ، فيها على فلان ما كان بينه وبينه من المهادنة التى كان آخر الوقت الفلانى مدتها » (١٠٣).

ومما يلاحظ الباحث كذلك أن السلطات الإسلامية حرصا منها على سياسة عدم التكدس بالنسبة للبضائع داخل المناطق الجمركية ، فقد عملت على تسهيل الاجراءات الخاصة بالتخليص الجمركى عليها ، وحث تجار الفرنجة على سرعة التخليص على بضائعهم التى تم وزنهـا (١٠٤). هذا فضلا عن تدخل سلطات الجمارك فى حالة تكدس البضائع فعلا داخل المناطق الجمركية، حيث كان موظفوا هذه الجمارك يقومون حسب الأوامر التى تصدر إليهم بتفريغ تلك البضائع نظير إلزام أصحابها بدفع رسوم تم الاتفاق عليها ، وكما جرت العادة بذلك (١٠٥).

بل إنهم كنوع من تخفيف تكدس البضائع وتسهيل تفريغها أو شحنها ونقلها داخل المناطق الجمركية ، فإن السلطات الإسلامية سمحت لهؤلاء التجار من الفرنج بشراء البضائع التى يرغبون فيها من التجار المسلمين داخل الجمرك مع دفع رسوم إضافية بسيطة ، كما أجازوا لهم بيعها مرة أخرى بأية زيادة يطلبونها . وقد حرصت الاتفاقيات التجارية والامتيازات على إبراز هذه النقطة ، فقد جاء فى الامتياز الذى منحه المنصور قلاوون لتجار البندقية وتم تجديده بناء على طلبهم فى عهد ابنه الناصر محمد على أنه « إذا أعجب أحد التجار البنادقة ببضائع فى الجمرك ورغب فى شرائها ، فإنه يستطيع ذلك بزيادة بسيطة ، وله أن يتسلمها فى مخزنه، وأن يبيعها بعد ذلك متى رغب ، ولايطالب الذى اشتراها برسوم جديدة ، حتى ولو باعها بسعر أزيد من الذى اشترى به ، كما لاتطلب منه رسوم عن زيادة السعر » (١٠٦).

هذا بالإضافة إلى حرص السلطات الجمركية على تأمين التجار على أنفسهم وأموالهم وعدم التعرض لهم مطلقا حتى لايكون لديهم شك فى حسن معاملة السلطات لهم ، بل إنها كانت تحرص على تعيين الكثير من الحراس والخدام لحماية وحراسة بضائعهم داخل المناطق الجمركية(١٠٧). وإن دلت مثل هذه الإجراءات على شئ فإنها تدل بلا شك على أن السلطات الإسلامية قد وضعت فى تلك الفترة من العصور الوسطى ما سجل لها السبق على كثير من الأمم حتى فى عصرنا الحديث ، بما يؤكد مدى ما وصلت إليه العقلية الإسلامية من سمو فى التفكير .

هوامش الفصل الثالث

١- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٨٢ .

٢- Lopez : Medieval Trade in the Mediterranean World , New York 1961 , p. 334 .

٣- صبحى لبيب : «الفندق ظاهرة سياسية ، اقتصادية ، قانونية » مصر وعالم البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص٣٨٩-٣٩٠ .

٤- Heyd : op . cit ., I , pp . 131-145 .

٥- زكى النقاش : نفس المرجع ، ص١٨٥-١٨٦ .

٦- Amari : Diplomi Arabi Dell Archivo Florenthina , Frienze 1863 , pp. 241-249 ; Conder : The Latin Kingdom of Jerusalem , London 1897 , p. 304 ; Ashtor : Asocial and Economic History of the Near East in the Middle Ages , London 1976 , p. 240 .

٧- براور : نفس المرجع ، ص٢٣٤ .

٨- نعيم زكى : طرق التجارة الدولية ، ص٢٩١ .

٩- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٢-٢٩٣ .

١٠- Mas Latrie : Traite de Paix et du Commerc , Paris 1865 , pp . 72-75 .

١١- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٨٦ .

١٢- Ashtor : op . cit . p. 240 .

١٣- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٩١ .

١٤- Heyd : op . cit , II , p. 370 .

١٥- Ibid : op . cit . II ; p. 135 .

١٦- القلقشندى : صبح الأعشى : جـ١٤ ، ص٣١-٧٨ .

١٧- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص١٠٠-١٠١ .

١٨- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٣ .

١٩- Heyd : op . cit , II , p. 157.

٢٠- صبحى لبيب : نفس المرجع : ص٢٩٣ .

٢١- Ibid : op . cit . II , p. 411 .

٢٢- Mas Latrie : op . cit , pp . 70-72 .

٢٣- Ibid : op . cit . II , pp . 80-85

٢٤- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٢٨٩ .

٢٥- Ibid : op . cit . II , pp. 72-75 .

٢٦- Amari : op . cit . p . 194 .

٢٧- Heyd : op . cit . p . 157 .

٢٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٥ ، ص٦١ .

٢٩- Mas Latrie : op . cit . pp . 83 - 85 .

٣٠- القلقشندى : نفس المصدر ، جـ١٥ ، ص٤١ .

٣١- المصدر السابق نفسه ، جـ١٤ ، ص٥٦ .

٣٢- المصدر السابق ، جـ١٤ ، ص٥٠-٥١ .

٣٣- المصدر السابق نفسه ، جـ١٤ ، ص٥٩ .

٣٤- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٢٩٦ .

٣٥- براور : نفس المرجع ، ص٢٣٤ .

٣٦- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٨١ .

٣٧- المصدر السابق نفسه ، ص٢٦٠ .

٣٨- المصدر السابق ، نفسه ، ص٢٧٧ .

٣٩- مجير الدين الحنبلى : الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، القاهرة ١٢٨٣هـ ، جـ١ ، ص٤٠٣ ؛
Conder : TheCity of Jeursalem , London 1904 , p. 297 .

٤٠- ابوشامة : الروضتين ، جـ١ ، ص٩ .

٤١- ابن واصل : مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، نشر د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٣ ، جـ١ ، ص٢٨٣ .

٤٢- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٨٧ .

٤٣- Rey : op . cit . pp. 191-192 .

٤٤- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٤ .

٤٥- براور : نفس المرجع ، ص١٦١ .

٤٦- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص١٥٤-١٥٥؛ Mas Latrie : op . cit . pp . 88-92 .

٤٧- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٥ .

٤٨- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص٢٩٠ .

٤٩- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٨٥ .

٥٠- صبحي لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٤ .

٥١- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص١٥٤ .

٥٢-الطاهر مكي : معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر ، ص٩٢ .

٥٣- صبحي لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٥؛ Amari : op . cit . p. 240 .

٥٤- المرجع السابق ، ص٢٩٥ .

٥٥- المرجع السابق نفسه ، ص٢٩٥ .

٥٦- عفاف صبره : نفسه ، ص١٥٥؛ Mas Latrie : op . cit . pp. 88-92 .

٥٧- المرجع السابق ، ص٢٦٩-٢٩١ ، ص٢٩٧ .

٥٨- صبحي لبيب : نفس المرجع ، ص٢٩٦-٢٩٧ .

٥٩- Rev . Samuel : Those Holy Fields , London1843 , p. 98 .

٦٠- Pero Tafur : Travels and Adventures , London 1926 , p; 57 , P .P. T. S . Vol , IV , p. 84 .

٦١- Conder : op . cit . p. 287 .

٦٢- Ency . Britanica . vol . 12 , Scotland 1972 . p. 1009 .

٦٣- Stewart Perwn : The Pilgrim's Companion in Jerusalem and Bethlehem , London 1964 , 25 .

٦٤- الرحلة ، ص٢٨٤ .

٦٥- المصدر نفسه ، ص٢٨٣-٢٨٤ .

٦٦- المصدر السابق نفسه ، ص٢٧٦ .

٦٧- هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٥ ، جـ١ ص١٨٦-١٨٨ .

٦٨- المرجع السابق نفسه ، ص١٦٥ .

٦٩- Conder : op . cit . p. 268 ; Warren : The Survey of Western Palestine , London 1887 , pp. 22-23 .

٧٠- هايد : نفس المرجع ، ص١٨٣-١٨٨ .

٧١- المرجع السابق نفسه ، ص١٨٢-١٨٨ .

٧٢- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦٨١ .

٧٣- صبحي لبيب : نفس المرجع ، ص٣٩١ .

٧٤- الرحلة ، ص٢٦٠ .

٧٥- Heyd : op . cit ., II , p. 355 .

٧٦- براور : نفس المرجع ، ص٢٢٢ .

٧٧- المرجع السابق نفسه ، ص١٦٠ .

٧٨- ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ٧ ، ص٣٠٠ .

٧٩- المصدر السابق نفسه ، جـ٦ ، ص١٩٦ ، جـ٧ ، ص١٥١ .

٨٠- ارنست باركر : نفسه ، ص٦٩ .

٨١- ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ٩ ، ص١٧٤ . ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص٧٢ .

٨٢- تاريخ الحروب الصليبية ، جـ٣ ، ص٦٢٠ .

٨٣- ابن الأثير : نفس المصدر ، جـ٨ ، ص٢٥٠ .

٨٤-المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ٢ ، ص٥٦٦ .

٨٥- رنسيمان : المرجع نفسه ، جـ٣ ، ص٢٨٦ .

٨٦- الرحلة ، ص٢٧٤ .

٨٧- المصدر السابق نفسه ، ص٢٧٤ .

٨٨- المصدر السابق والصفحة .

٨٩- المصدر السابق نفسه ، ص٢٧٥-٢٧٦ .

٩٠- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦٠٤ .

٩١- الرحلة : ص٢٧٦ .

٩٢- المصدر السابق والصفحة ذاتها .

٩٣- الرحلة ، ص٢٨٢.

٩٤- هايد : المرجع نفسه ، ص١٨٤ .

٩٥- المرجع السابق نفسه ، ص١٨٤-١٨٧ ، ارنست باركر : نفسه ، ص٤٦ .

٩٦- هايد : نفسه ، ص١٨٤ .

٩٧- Rey : op . cit . p. 259 .

٩٨- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام ، ص١٦١-١٦٢ . القلقشندى : نفسه ، جـ١٤ ، ص٣١٥ ، عمر كمال توفيق : نفسه ، ص٢٠٤-٢٠٥ .

٩٩- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٧٣ .

١٠٠- المرجع السابق ، ص٢٨٦ .

١٠١- المقريزى : السلوك جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٨٥-٩٩٥ ؛ القلقشندى : نفسه ، جـ١٤، ص٥١- ٦٣ .

١٠٢- المقريزى : نفسه ، جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٩٣ .

١٠٣- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٨٥؛ Mas Latrie : op . cit . p. 86 .

١٠٤- Ibid : op . cit . pp . 79-80 .

١٠٥- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٨٥ ؛ Ibid : op . cit . pp . 87-88 .

١٠٦- المقريزى : نفس المصدر ، جـ١ ، قسم٣ ، ص٩٨٥-٩٩٥ ، القلقشندى : نفس المصدر ، جـ١٤، ص٥١-٦٣ .

١٠٧- القلقشندى: صبح الأعشى ، جـ١٤، ص١٠٨-١٠٩؛ عمر كمال توفيق : نفسه، ص٢٠٨-٢٠٩ .

١٠٨- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٨٨ ؛ Mas Latrie : op . cit . p. 92 .

١٠٩- المرجع السابق نفسه ، ص٢٨٧ .

١١٠- المرجع السابق نفسه ، ص٢٨٨ .

١١١- نعيم زكى ، نفس المرجع ، ص٣١٤ .

الفصل الرابع

المعاملات المالية

- الأعمال المصرفية والصيارفة
- المعاملات المالية وخبرة المسلمين فيها
- ما تعلمه الفرنج من المسلمين
- العملات الإسلامية والصليبية
- مصادر تدفق الذهب على الفرنج
- آثار التبادل التجارى لدى المسلمين
- آثار التبادل التجارى لدى الفرنج والغرب الأوربى

الأعمال المصرفية والصيارفة

تطلب تطور الأعمال التجارية ، والمالية وازدهار عمليات التبادل الاقتصادى بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، تطلب وجود أعمال مصرفية تخدم المصالح التجارية لدى الطرفين . ومما لا شك فيه أن المسلمين استخدموا ما كان معروفا لديهم من نظم مصرفية ومالية فى معاملاتهم مع هؤلاء الفرنج ، إذا لم تكن الأعمال المصرفية بالنسبة للمسلمين تشكل حدثا جديدا ، حيث سبق لهم أن عرفوا الكثير من النظم المصرفية فى مصر والشام والعراق وبلاد فارس وغيرها منذ أن كانت لهم دولهم ، فكان للخليفة أو السلطان صرافان رسميان ، بالإضافة لأعداد ضخمة من أبناء البلاد بطوائفهم المختلفة ، والذين احترفوا مهنة الصيرفة ، والدليل على ذلك ما يرويه لنا الرحالة ناصر خسرو الذى زار بعض هذه البلاد فى القرن الحادى عشر وقبيل مجئ الفرنج إلى بلاد الشام ، فقد رأى فى أصفهان مثلا مالايقل عن ما ئتى صراف فى سوق لهم يسمى سوق الصرافين[1] .كما وُجِد فى كل مدينة من مدن بلاد الشام سوق للصرافين أو خان للصرافين على الأقل ؛ نذكر منها على سبيل الاستدلال سوق الصرافين الذى ذكره أحد المؤرخين المعاصرين من أبناء مدينة بيت المقدس ، وهو مجير الدين الحنبلى . هذا السوق تم تخصيصه للصيارفة والذى كان يقع عند التقاء شارع داود بشارع باب المحراب والذى كان يطلق عليه أيضا اسم شارع المعبد [2]. فى حين أن النظام المصرفى فى أوربا نفسها لم يتطور إلا خلال فترة الحروب الصليبية ، بعد أن نقله الفرنج عن الشرق العربى [3].

وكان التعامل المالى يتم فى أسواق الصيارفة هذه أو خانات الصرف - كما كان يطلق عليها أحيانا - على يد الصرافين أو الصيارفة ، فيعطى التاجر المال للصراف منهم ، ويحصل منه على صك بما دفعه ، وكلما اشترى بضائع سدد ثمنها بهذه الصكوك محمولة على الصراف الذى يتعامل معه ، وهذه الطريقة هى ما تعرف الآن باسم الشيكات المحولة . ويبدو أنها كانت أرقى ما وصلت إليه المعاملات المالية والمصرفية فى الدول والولايات الإسلامية [4]. كذلك أصدر هؤلاء الصيارفة أو الصرافين خطابات الاعتماد الائتمانية أو «السفتجات» أو «السندات المالية المؤجلة الدفع» على آجال طويلة أو قصيرة ، حيث لجأ كثير من التجار إلى النظام الأخير وهو السندات المالية المؤجلة الدفع على آجال ، وذلك لاستغلال جزء كبير من

رأس المال فى التجارة ، ويتم السداد فى معظم الأحايين بعد أن تتم عملية البيع ، حيث يقوم الصيارفة بتحصيل المبالغ المطلوبة لقاء عمولة أو مرتبات متفق عليها ، ويستفيد من هذه العملية كل من المقرض والمقترض والصراف فى نفس الوقت (٥).

وقد نقل الفرنج هذا النظام ليتطور إلى نوع من التعامل الأرقى ، وفى هذه العملية يضمن المتعامل وصاحب رأس المال حقوقه بلا عناء ، ومن هذه الأنواع كانت خطابات الضمان ، والسندات ، وأذون الدفع (٦). ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن الصيارفة عند المسلمين كانت لهم قدراتهم وخبراتهم الطويلة فى التعامل النقدى فى شتى المعاملات التى كانت سائدة فى ذلك العصر ، فى شتى أنحاء العالم المعروف آنذاك ، فقاموا باستبدال العملات المختلفة التى كانت ترد مع الحجاج المسيحيين من أنحاء الغرب الأوربى وغيرها من البلاد وذلك لزيارة الأماكن المقدسة لدى المسيحيين والموجودة فى بلاد الشام ومصر (٧).

كذلك كان للمسلمين خبرة واسعة بنظام دفاتر الحسابات أو سجلات الحسابات ، والتى كثر استخدامها لدى التجار والصيارفة ، والتى كانت موضع ثقة من الجميع ولاتقبل النقض(٨). ومن الطبيعى أن يستخدموا هذه الدفاتر فى حساباتهم مع تجار الفرنج عندما بدأت عمليات التبادل التجارى تزدهر بين الطرفين . مما كان دافعا للفرنج الى التعرف على هذا النظام ، وهو نظام سجلات الحسابات والأخذ به ، وخير دليل على ذلك ما جاء فى كثير من المعاهدات والاتفاقيات التجارية التى تم عقدها بين الطرفين من ضرورة أن يختار تجار الفرنج كاتبا ملما باللغة العربية ليقوم بمصاحبتهم طوال إجراءات البيع ، ويسجل لهم مبيعاتهم ويباشر العمليات الحسابية وأنه تحتم عليه مراعاة الدقة فى كل ذلك حتى لا يضاروا فى حساب الضرائب والرسوم الجمركية عليهم (٩).

والمسلمون هم الذين كان لهم السبق أيضا على الفرنج فى استخدام نظام «السندات المالية المحولة للغير» ، والتى اقترن ظهورها بزيادة النشاط التجارى بين الشرق والغرب فترة الحروب الصليبية ، وهذه الطريقة المالية - بالإضافة إلى صفتها المصرفية - فهى أضمن طريقة لحفظ المال من الضياع أو المصادرة ، ويتولى هذه العملية المصرفيون أو الصيارفة . والتى أصبح عن طريقها بإمكان التجار إيداع مالديهم من أموال لدى أحد الصيارف ، ويحصلون على سندات بقيمتها واجبة الدفع ، للمكان القاصدين إليه (١٠).

ومن النظم التى كانت شائعة عند المسلمين وطبقوها أيضا عند تعاملهم مع الفرنج فى بلاد الشام فى ذلك العصر نظام «المقارضة» ، هذا النظام هو الذى يعرف حاليا تحت اسم «عقد

التوصية ذى الجانب الواحد» ، ويعرف أيضا باسم «عقد التوصية الأصلى» ، والشركاء فيه اثنان ، صاحب رأس المال ، والتاجر المستثمر ، ونسبة الربح تقسم بينهما بنسبة يتفق عليها عند المسلمين، هذا النظام نفسه استخدمه تجار الفرنج وبخاصة البنادقة فى تجارتهم مع شرق البحر الأبيض المتوسط كله [١١]. وقد عرفت كتب الفقه الإسلامى هذا النظام بما يدل دلالة واضحة على أن المسلمين سبقوا الفرنج فى معرفته ، بأنه يعنى أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا ، والخسارة على صاحب رأس المال ، وعند الفقهاء هو عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث ، أو الربع ، أو نحوهما ، بشرائط مخصوصة [١٢]. وواضح أن الفرق عند المسلمين وعند أبناء الغرب الأوربى كان حول نسبة تقسيم الأرباح ، فبينما هى عند الفرنج تتم بنسبة ٣ : ٤ بين صاحب رأس المال والتاجر، فإنها عند المسلمين تتم وفق نسبة تتراوح ما بين الربع والثلث أو النصف حسبما يتفق الطرفان ، وكذلك الحال بالنسبة للخسارة .

وأول اشارة لهذا النظام الذى ساد العمليات التجارية التى تمت بين الفرنج والمسلمين كانت تلك التى أوردها لنا الرحالة المغربى ابن جبير فى حديثه عن بعض كبار تجار المسلمين من دمشق ، حيث كانت لهم أعمال ضخمة فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام أو مدن الشرق الفرنجى أو اللاتينى ، من هؤلاء التجار المسلمين يذكر لنا رجلين من أهل دمشق «من مياسر التجار وكبرائهم وأغنيائهم المنغمسين فى الثراء ، أحدهما يعرف بنصر بن قوام ، والثانى بأبى الدر ياقوت مولى العطافى ، وتجارتهما كلها بهذا الساحل الإفرنجى ، ولا ذكر فيه لسواهما ، ولهما الأمناء من المقارضين ، فالقوافل صادرة وواردة ببضائعهما، وشأنهما فى الغنى كبير، وقدرهما عند أمراء المسلمين والإفرنجيين خطير»[١٣].

وهنا يظهر تساءول له ما يبرره ، فعندما يقول ابن جبير عن هذين التاجرين «ولهما الأمناء المقارضين» فهل كان يعنى أن المقارضين كانوا من المسلمين فقط ، أم أنهم كانوا من الفرنج فقط ، أم أنهم من المسلمين والفرنج ؟ . كل هذه احتمالات غير مستبعدة ، خصوصا أننا نعلم أن أبناء الطوائف الدينية العسكرية من طائفتى الاسبتارية والداوية فى ممارستهم لأعمالهم المالية وإقراض الأموال ، فإنهم أقرضوا المسلمين جنبا إلى جنب مع أبناء الفرنج ، نظير أرباح اشترطوها على كل من يقترض منهم سواء من المسلمين أم من الفرنج ، ولم يفرقوا بينهم [١٤].

كما تجب الإشارة إلى أنه نجم عن استقرار أعداد كبيرة من أبناء المدن التجارية الغربية فى الشرق الفرنجى فى أعقاب الحروب الصليبية ، والذين فضلوا الاقامة فى المدن والموانى الشامية على القسطنطينية ، وذلك لقربها من مراكز التجارة فى وسط آسيا ، وآسيا الصغرى والخليج العربى ، وحرصهم على إقامة علاقات تجارية مع المسلمين فى بلاد الشام ، أن نشطت العمليات المصرفية لدى الفرنج أنفسهم فى بلاد الشام [١٥]. حيث كان فى جميع المدن التى خضعت للصرافين بالقرب من الأسواق . وكانت الصيرفة مهنة ترتبط بالمدن ، إلا أنها فى بيت المقدس كانت ضرورة يومية ، بسبب سيل الفرنج والحجاج والتجار الوافدين من شتى أنحاء أوربا . وفى المصرف أو فى المكان الذى تم تخصيصه لأعمال الصيرفة بطاولاته أو مناضده التى اتخذت شكل الصف ، كان يتم تبادل العملات الأوربية بالعملات المحلية ، والتعامل بمختلف النقود وأصنافها التى لا تحصى ، والتى سكت فى مئات دور السك الأوربية وغيرها ، فكان يتم تقدير قيمتها الأساسية كمعدن ، ثم يتم تحويلها إلى عملة محلية . وهكذا فإن الصيرفى الفرنجى كان بمثابة الوسيط بين العملات الأوربية وغير الأوربية. ولكى يعالج الصيارفة هذا الأمر على نحو فعال، فانهم كانوا يميلون إلى التخصص ففى مدينة بيت المقدس تحت حكم الفرنج ، كان الصيارفة من الفرنج يحتلون شارعا ، على حين كان نظراؤهم فى الجانب الآخر هم الصيارفة البلديون – أي من أبناء بلاد الشام – وهم من المسيحيين المحليين والذين يحتمل أنهم تخصصوا فى العملات الشرقية [١٦]. كما يبدو أن الصرافة فى المدن الأخرى التى خضعت لحكم الفرنج كانت من اختصاص الإيطاليين ، إذ كان لمعظم المدن التجارية الإيطالية فى القرن الثانى عشر للميلادى بنوك ضخمة لها فروع فى أنحاء ومراكز نشاطهم التجارى فى الشرق والغرب ، عملت على تسهيل التعامل المالى والتجارى النقدى وغير النقدى بالسندات، وخطابات الاعتماد بالشيكات، والاستبدال النقدى، ومارست البندقية وجنوة هذه العملية منذ أواخر القرن الثانى عشر . كما أسهم اللمبارديون ، وكذلك الفلورنسيون فى هذه العمليات المصرفية ، وفى الوظيفة المصرفية بنشاط وافر ، فكانوا يستبدلون العملات ، ويتاجرون فى السلع بالنقد والأجل ، ويتقبلون الودائع ، وصكوك « شيكات » الدفع ويتساهلون فى منح القروض للعملاء [١٧].

كما نتج عن ازدهار العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج عامة والتجار الإيطاليين خاصة، أن ظهرت عائلات كبيرة تعمل بالتجارة والأعمال المصرفية ، منها من كانوا يزاولون نشاطهم فى حلب خاصة ، ولهم فرع فى دمشق وبيروت ، وكانت تربطهم علاقات عمل بأشراف البندقية جميعهم. كما أن ظهور هذه الطبقة من التجار والصيارفة المستقرين أدى إلى نشأة فئة

جديدة من التجار والصيارفة ، كانت مهمتهم استثمار رؤوس أموال غيرهم ، بالإضافة إلى ما يخصهم من أموال ، وكان هؤلاء هم عماد تجارة الفرنج وبخاصة من البنادقة. يضاف إلى هذا أنهم لم يتخصصوا فى سلعة بعينها بل حملوا جميع أصناف المتاجر . كذلك قام عدد كبير من تجارالفرنج بنقل متاجرهم لغيرهم ، وما يتحصل من الارباح اقتسمها التجار وأصحاب رؤوس الأموال ، وقد كانت الأرباح مجزية ، إذ أن ندرة السلع التى حملوها إلى الغرب الأوروبى أمام الاقبال الشديد عليها هناك ، جعل الأسعار مرتفعة ، وبالتالى ارتفعت نسبة الربح ، الذى وصل أحيانا إلى ٢٠٪ بل كان يرتفع إلى ٤٠٪ أو ٥٠٪ من رأس المال الأصلى [١٨]. مما كان دافعا لازدهار نظام المقارضة عند الفرنج بوجه خاص وأبناء الغرب الأوروبى بوجه عام ، والذى ظهر واضحا فى إقبال الكثيرين منهم على استثمار رؤوس أموالهم ، بأن يعهدوا بتلك الأموال إلى غيرهم من كبار تجار الفرنج ليتاجروا لهم بها ، على أن يكون هناك ربحا معينا بعد انتهاء العملية التجارية ، هذا الربح كان يبلغ فى كثير من الأحيان ٥٠٪ من رأس المال [١٩]. ثم تطور نظام القراض أو المقارضة إلى نشأة ما كان يسمى باسم « الشركات الأخوية» والتى كان هدفها توحيد الجهود للقيام بعملية تجارية أو أكثر فى أماكن مختلفة ، وكان لهذا النظام أهمية كبيرة فى توظيف أكبر قدر ممكن من رأس المال فى أكثر من عملية تجارية ، حيث يشارك صاحب رأس المال فى هذه العملية إخوته أو أقاربه أو أصهاره[٢٠] مثال ذلك الشركة الأخوية التى أقامها تجار من البندقية عام ١٢٠٠م وكانت تضم كلا من فيليودا مولين Filio Damolin وأخيه بينزودا مولين Penzo Damolin [٢١].

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لازدهار العمليات التجارية والمصرفية بين المسلمين والفرنج فى بلاد الشام ، فإن المدن الإسلامية قد عرفت إلى جانب العملات المحلية من الدينار الذهب والدرهم الفضة ثم بعد ذلك الفلس النحاس ، عرفت كثيرا من المعاملات الأجنبية وتنوعت النقود المتداولة فيها تنوعا يتناسب مع العناصر والأجناس التى كانت تفد إليها ، حيث يؤكد لنا كثير من الرحالة الأوربيين والحجاج المسيحيين الوافدين على البلاد لزيارة الأماكن المقدسة فى كل من بلاد الشام ومصر ، يؤكدون أن العملات التى عرفت فى الغرب الأوربى كانت متداولة ومعروفة فى كثير من مدن بلاد الشام ، مثل بيت المقدس ، ودمشق ، وحلب ، وغيرها. فقد ذكر بعضهم - على سبيل المثال - أن العملات الفضية الألمانية والتى عليها علامة الصليب وهى من الفضة الجيدة كانت معروفة ومستعملة [٢٢]. كما أن أبناء المدن الإيطالية من البنادقة كانوا يستخدمون فى معاملاتهم فى الشرق الإسلامى الفلورين وهى

عملة فلورنسة الذهبية ، والتى يقول عنها القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى أنها عبارة عن دنانير يؤتى بها من البلاد الافرنجية والروم ، معلومة الوزن ، كل دينار منها معتبر بتسعة عشر قيراطا ونصف قيراط من المصرى ، وهذه الدنانير مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب فى زمنه ، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين اللذين بعث بهما المسيح عليه السلام إلى رومية ، ويعبر عنها بالافرنتية جمع افرنتى نسبة إلى مدينة من مدنهم وهى افرنسة «فلورنسة» (٢٣). كذلك عرفت المدن الإسلامية الدوكات الفضة والذى تم ضربه فى البندقية ، إلا أن التعامل بهذه العملة كان قليلا لعدم إقبال الناس على التعامل بها فى بلاد الشام ، وإصرارهم على التعامل بعملة فلورنسة الذهبية ، وما ذلك إلا بسبب أن قاعدة المعاملات فى الشرق العربى كانت الذهب ، لذا هم يرفضون الفضة والتى كانت غالبة أو هى القاعدة فى المعاملات فى الغرب الأوربى حتى ذلك الحين (٢٤).

كما عرفت المدن الإسلامية فى بلاد الشام وغيرها كذلك الدوكات الذهبية ، وهى عملة بندقية سكتها مدينة البندقية عام ١٢٩٤م ، وحتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام فقد أصبح الدوكات من أهم العملات التى تدفقت على بلاد الشام ، ولعل السبب فى هذا راجع إلى شدة ارتباط النشاط التجارى بالبنادقة ، فضلا عن قيامهم بحمل الحجاج المسيحيين إلى الأراضى المقدسة ، والذين كان عليهم تغيير ما معهم من عملات محلية خاصة ببلادهم بعملة البندقية وهى الدوكات ، فضلا عن ثبات نسبة الذهب فيها وتفوقها على غيرها من العملات وبذلك كانت العملة المفضلة لكل من أبناء الغرب الأوربى وأبناء بلاد الشام ، بل وغيرها من بلدان العالم الإسلامى التى كانت لها علاقات مع البندقية ، خاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا أن مقادير الذهب التى كانت تتدفق على العالم الاسلامى فى ذلك الحين الذى سكت فيه البندقية عملتها وهى الدوكات الذهبية هذه المقادير من الذهب كانت آخذة فى النقصان ، مما عرض الدينار الإسلامى لكثير من عمليات التلاعب وخلطه بمعادن أقل قيمة ، مما أفقده مجال الصدار أمام تلك العملة ثابتة الوزن والعيار (٢٥).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أحد الباحثين العرب المحدثين يذكر أن السلطات الإسلامية قد سكت نقودا تصلح للتعامل بين الطرفين الاسلامى والفرنجى فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، فيقول أنه : «صدرت دراهم أيوبية فى دمشق باسم الخليفة المستنصر بالله وعماد الدين اسماعيل بعد سنة ٦٤٠هـ، مع أن المستنصر توفى سنة ٦٤٠هـ . هذه النقود اعتبرها علماء المسكوكات أيوبية صليبية وأن بعضها يحمل صليبا صغيرا ضمن مأثورات القطاعات»(٢٦). إلا أننا مع الأسف الشديد لايمكن أن نقبل هذا الرأى وبتلك البساطة ، إذ

ليس من المعقول أن تقوم إحدى دور سك النقود الإسلامية سواء فى دمشق أم فى غيرها من المدن الإسلامية بسك نقود تجعل الصليب شعارا لها وبخاصة فى ذلك العصر ، وهو عصر الجهاد الدينى ضد الصليبيين . والصواب واضح فيما أورده كثير من أبناء الغرب الأوربى الذين كتبوا عن المسكوكات الصليبية فى بلاد الشام ، وكذلك بعض الباحثين العرب والذين نخص منهم بالذكر الدكتور رأفت محمد النبراوى فى بحثه القيم عن المسكوكات الصليبية فى مصر والشام والذى نال به درجة الماجستير من كلية الآثار بجامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ، أما أبناء الغرب الأوربى فنخص منهم بالذكر الاستاذ هنرى لافو وله كتاب بالفرنسية عنوانه «النقود ذات الكتابات العربية التى ضربها الصليبيون بسوريا » (٢٧).

وفى كتابه هذا ذكر معلومات قيمة عن الدينار الصورى ، كما تناول تقليد الفرنج للدينار الاسلامى ، كذلك تحدث عن الدراهم الصليبية ذات العبارات المسيحية التى تم نقشها باللغة العربية ، ويعتبر هذا العالم صاحب الفضل الأول فى كشف الستار عن النقود التى ضربها الفرنج فى بلاد الشام تقليدا للنقود الفاطمية الخاصة بالخلفاء المستنصر ، والآمر ، والحافظ. هذه النقود هى التى سكها البنادقة طبقا لما حصلوا عليه من امتيازات من حكام الفرنج خولت لهم سك النقود وبخاصة الدراهم الفضية (٢٨). ولم يقتصر تقليد الفرنج للعملات الذهبية التى كانت شائعة فى بلاد الشام آنذاك ، بل إنهم سكوا مجموعات من الدراهم الفضية تقليدا للدراهم الاسلامية ، وعليها كتابات ونقوش باللغة العربية ، لكن ما يميزها عن الدراهم الإسلامية وجود الصليب فى وسطها فى بعض الأحيان ، وأول هذه الدراهم تلك التى سكوها تقليدا لدراهم الملك الظاهر غازى الذى كان يحكم فى حلب ، ونقشوا عليها تاريخ ضربها وهو عام ٦٣٨هـ (٢٩).

على الرغم من أن الظاهر غازى تولى الحكم عقب وفاة والده صلاح الدين الأيوبى فى صفر سنة ٥٨٩هـ ، وسك نقودا فى حلب مقر حكمه عليها اسمه وتوفى عام ٦١٣هـ (٣٠). وظلت عملية التقليد هذه إلى ما بعد وفاته بربع قرن تقريبا . كذلك وجدت مجموعة من الدراهم ضرب الفرنج وعليها كتابات عربية تحمل أسماء كل من الملك العادل المتوفى سنة ٦١٥هـ / ١٢١٩م ، والخليفة الناصر المتوفى سنة ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م فى مركز الظهر من العملة حتى عقب وفاتهم ، وكذلك الحال بالنسبة للدراهم الفضية التى ضربوها وتحمل اسم الخليفة المستنصر والذى توفى سنة ٦٤٠هـ وظلت دور الضرب تسكها بعد وفاته .

ويورد لنا أحد الباحثين تفسيرا مقبولا عن السر فى استمرار دور السك الخاصة بالفرنج فى ضرب وتقليد الدراهم الاسلامية التى عليها أسماء الحكام والخلفاء السابقين ، بأن هذه الدراهم كانت من عمل بعض الأسرى المسلمين الذين وقعوا فى أيدى الفرنج وظلوا محبوسين فى بلادهم بعيدين عن مراكز الأحداث السياسية فى المدن الإسلامية ، لذلك لم يعلموا بوفاة هؤلاء إلا بعد حين (٣١).

ويرى البعض أن هذه الدراهم التى ضربها الفرنج أو الصليبيون تقليدا لدراهم الظاهر غازى بحلب تعتبر أقدم أنواع الدراهم التى ضربها هؤلاء الفرنج تقليدا للدراهم الأيوبية ، أى أنها تعتبر أقدم الدراهم الأيوبية المقلدة ، وأنها ضربت بدار سك النقود فى عكا (٣٢). أى التى تم ضربها فى دمشق ، ومنها دراهم ذات تواريخ هجرية وتواريخ ميلادية ، لذا فمن المؤكد أن تلك الدراهم التى ذكرها الباحث وقال عنها أنها دراهم إسلامية ، فما هى إلا دراهم مقلدة ضربها الفرنج كعادتهم ، والتى أكثروا من سكها فى البلاد التى خضعت لحكمهم (٣٣).

وكانت هذه النقود الصليبية المقلدة للنقود الفاطمية ثم الأيوبية معترفا بها فى الشرق كله، كما كان تقليدهم لها لتسهيل المعاملات التجارية بينهم وبين المسلمين ، ولتثبيت أقدامهم بالأرض المقدسة ، ولدفع الفدية بها فى حالة وقوع أحدهم فى الأسر . كما عرفت هذه النقود المقلدة «بوزن عكا» ، و«وزن صور» ، و «وزن طرابلس» ، حيث ضربت فى هذه المدن المذكورة. كما أن النقود الإسلامية التى كانت منتشرة فى هذه المنطقة كانت متداولة ومعترف بها فى جميع إمارات الفرنج بالشام حينئذ (٣٤). كذلك كانت هذه النقود المقلدة تشبه النقود العربية من حيث الشكل العام ، كما كانت تنقش عليها بعض الكتابات المسجلة على النقود العربية المتضمنة لفظ الجلالة «الله» واسم النبى «محمد» وأسماء الخلفاء، ودور السك الإسلامية ، والتواريخ الهجرية تماما كما كان ينقش على النقود العربية (٣٥).

ويذكر كل من بالوج وإيفون أنه توجد نماذج أخرى قلدها الفرنج للنقود النحاسية التى ضربت فى أيام الخليفة المستنصر بالله ، إلا أنها مختلفة عن الأصل فى أنها لم يسجل عليها مكان وتاريخ سكها الحقيقى ، والتى تتميز بأخطائها الواضحة المتعددة سواء فى النقوش التى عليها أم فى طريقتها والتى يعزى السبب فى هذه الأخطاء فيها لعدم إجادة النقاش عملية التقليد ، والتى تعتبر شاهدا على عظمة النقاش المسلم وتجعل نسبتها إلى هؤلاء الفرنج أمرا لايقبل أدنى شك (٣٦).

أما عن النقود الذهبية فتجدر الإشارة إلى أنه بعد وصول الفرنج إلى بلاد الشام قابلتهم مشكلة أساسية وهى وجود نقود ذهبية لم تكن معروفة فى بلادهم الأصلية حيث كانوا لايتعاملون بالنقود الذهبية و التى توقف ضربها بالغرب الأوربى ، منذ القرن التاسع وحتى القرن الثالث عشر الميلادى ، حين استؤنف ضربها من جديد . وأول نقود ذهبية تداولها الفرنج أثناء غزوهم للرها وأنطاكية كانت بيزنتيات ميخائيل السابع دوقاس ، والبيزنت هو نفسه السوليدس ، نقد ذهبى أطلق عليه المؤلفون البيزنطيون اسم نومزما وهذه التسمية ، صارت متداولة إلى أن أطلق عليها فى الفترة الأخيرة للامبراطورية البيزنطية اسم بيزنت ، وهكذا عرف الفرنج النقود الذهبية البيزنطية(٣٧) وتداولوها فيما بينهم . أما بالنسبة للنقود الذهبية الإسلامية فقد وجدها الفرنج متداولة عند غزوهم لأنطاكية ووادى نهر الأورنت أو العاصى ، وكانت عبارة عن دنانير فاطمية باسم الخليفة المستنصر تم ضربها فى كل من مصر والشام . وطبيعى أن يقوم الفرنج بتقليد النقود الذهبية الفاطمية التى كانت تتميز بارتفاع وزنها ونقاء عيارها ، بعد أن فطنوا إلى مركز كل من الدينارين العباسى والبيزنطى اللذين كانا يعانيان فى تلك الفترة من تدهور شديد . ولذلك قام الفرنج بتقليد دنانير الخليفة المستنصر بالله الفاطمى بعد أن وقعت فى أيديهم كثير من مقادير الذهب وكما سنشير بعد قليل ، ثم بعد ذلك قلدوا دنانير الخليفة الآمر بأحكام الله (٣٨).

وهذه النقود المقلدة التى ضربها الفرنج هى التى عرفت فى المراجع الغربية تحت اسم Besants Sarracenates أى الدنانير «البيزنتيات » التى ضربت تقليدا للدنانير الإسلامية ، وفى المصادر العربية باسم الدينار الصورى ، الذى بلغ وزنه حوالى ثلثى وزن الدينار الفاطمى(٣٩). وعن هذا الدينار الصورى المقلد يقول المؤرخ المعاصر ابن خلكان أن الفرنج « لما ملكوا صور صرفوا السكة باسم الآمر المذكور مدة ثلاث سنين ثم قطعوا ذلك »(٤٠). أى أنهم قلدوا الدينار الفاطمى الذى صدر فى عهد الخليفة الآمر ثم قطعوا ذلك ، كذلك وردت إشارة عند القزوينى الذى توفى عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م يفهم منها أن الدينار الصورى ظل مستعملا على الأقل حتى وفاته ، ففى حديثه عن مدينة صور يقول : «يسبب إليها الدنانير الصورية التى تعامل عليها أهل الشام والعراق » . وإن كان هناك رأى يرجح أن نسبة هذا الدينار الصورى ترجع إلى الكلمة العربية صورة الوجه ، فقد كانت هذه الدنانير توجد عليها صورة فى أحد وجهيها ، لذا عرفت بالدنانير الصورية ، أما أنها نسبت إلى مدينة صور فإن ذلك لاشتهار هذه المدينة بتقليد الدنانير الإسلامية على الرغم من أن هذه الدنانير ضربت فى مدن

كثيرة غير صور مثل عكا وطرابلس وغيرها [٤١]. والفرق بين الدينار الصورى الذى سكه الفرنج والدينار الفاطمى ، أن الدينار الصورى يزن حوالى ثلثى الدينار الفاطمى ، كما يبلغ ما يحويه من الذهب ثلثى ما يحويه من الدينار الفاطمى[٤٢]. وفى الفترة من سنة ١٢٥١-١٢٥٩م حلت دنانير ذهبية صليبية محل الدنانير الصورية هذه والتى كانت تقليدا للدنانير الفاطمية ، هذه الدنانير الجديدة أصبحت تحمل عبارات مسيحية بدلا من العبارات الاسلامية، إلا إنها مسجلة أيضا باللغة العربية ، وفى نفس الوقت اتخذت شكل الدنانير الفاطمية ، والفرق بينها وبين الدنانير الفاطمية ، أن الخط المحفور على الدنانير الفاطمية هو الخط الكوفى الذى ظل مستخدما على الدنانير الأيوبية حتى سنة ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م حينما حل محله الخط النسخ . ومن المؤكد أن الفرنج فى سنة ١٢٥١م كانوا يرغبون فى أن تحل نقودهم الجديدة وتتفوق على النقود الأيوبية المتداولة فى الأسواق حينئذ [٤٣]. كذلك سك الفرنج أنصاف الدنانير التى يوجد عليها عبارات مسيحية وتتميز بعدم تسجيل مكان وتاريخ سكها.

ومما سبق يتضح لنا أن الفرنج سكوا النقود الذهبية من الدنانير وأنصافها ، وكذلك النقود الفضية من الدراهم وأنصافها ، والنقود النحاسية ، وسجلوا عليها عبارات مسيحية باللغة العربية ، هذا إلى جانب سكهم نقودا ذات كتابات يونانية ولاتينية وفرنسية ، وفى إمارة أنطاكية بوجه خاص سكوا عملاتهم وعليها كتابات يونانية إلى جانب اللاتينية لارتباط أنطاكية بالدولة البيزنطية [٤٤]. بالإضافة إلى سكهم بعض العملات البرونزية والنحاسية ذات الكتابات اللاتينية أو اليونانية أو الفرنسية ، والتى ضربت للتداول المحلى بين الفرنج أنفسهم داخل الإمارات ، بعكس النقود الأخرى والتى عليها كتابات عربية وهى التى تم تخصيصها للتعامل مع الخارج بمنطقة الشرق كلها .

هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المراجع أنه كان لكل إمارة من إمارات الفرنج عملتها الفضية الخاصة بها ، والتى تم سكها فى عهود بعض حكامها ، فقد كان حكام طرابلس اللاتين منذ عهد برتران يسكون عملة فضية . وهى التى كانت تسمى فى المصادر العربية بالقراطيس على نفس أسلوب العملات التى كان يتم سكها فى تولوز مع تغيير طفيف ، ففى وجه العملة نقشت صورة صليب ، وعلى ظهرها نقش فى «مدينة طرابلس» Tripolis Civtas أما ريموند الثانى فقد سك عملات فضية مماثلة مع إضافة عبارة Monata Tripolis أى عملة

طرابلس على الوجه ، بينما امتلأ الصليب المنقوش على ظهر العملة بدوائر وخواتم صغيرة متصلة . وكانت عملات ريموند الثالث الفضية تتخذ الطابع التولوزى الذى يحمل نقشا يمثل الشمس والهلال ، وهو طابع ظهر فى تولوز سنة ١١٤٨م ، ويعرف بالطابع الريموندى . أما العملات الذهبية التى كانت تضرب فيها فهى البيزنت Besant Tripolaze أي بيـــزنت «دينار» طرابلس ، والذى كان تقليدا للدنانير الإسلامية (٤٦).

ويمكننا القول أن مثل هذه العملات كانت من ذلك النوع الذى يعكس كثيرا من الأحداث السياسية ، التى تتعلق بإخضاع المدن لحكم ما ، أو لحكم أسرة معينة ، وفى هذه الحالة كان يتم تسجيل اسم الملك أو الحاكم أو السيد ، فى نفس الوقت كان يسجل اسم المدينة التى ضربت فيها . كذلك يدخل ضمن هذا النوع من العملات ما كان يبرز ناحية دينية معينة، كأن تحمل العملة الصليب وكذلك العقائد والشارات المسيحية أو الصور المسيحية، مثال ذلك العملة التى سكت بعد سنة ١٢٥١ م فى عكا دليلا على أن الدين المسيحى هو الدين الذى اعتنقه هؤلاء الفرنج ، وهى بهذا تعتبر وثيقة هامة لإبراز ناحية من النواحى ، سياسية كانت أم دينية أم غيرها . لذلك نسمع عن نقود سكت فى مملكة بيت المقدس ، وعليها صورة برج داود ، ونقود أخرى سكت فى إمارة أنطاكية ، وإمارة طرابلس وعليها الحرف الأول من اسم الأمير الفرنجى ، للدلالة على صفتها الحقيقية ، بينما فى مسكوكات أخرى كان يكتفى بذكر مكان سكها أو أسم دار الضرب التى سكتها ، للتدليل على مصدرها(٤٧).

وقد كان على الصيارفة فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج فى بلاد الشام ، كان عليهم أن يتعاملوا بهذا الخليط من العملات التى كانت موجودة ، إلى جانب العملات الموجودة فى الشرق العربى جنبا إلى جنب مع العملات الأوربية ، وكانت هذه العملات وتلك تختلط فى المدن وبخاصة البحرية منها بعملات المسلمين فى بلاد الشام ، وبلاد ما بين النهرين بل وعملات فارس ، وبالتالى فإن تبادل العملات الإسلامية والفرنجية كان يحدث يوميا حتى فى الأعمال العادية (٤٨).

ولنا أن نتساءل عن مصدر الذهب الذى تم سكه فى دور العملة الفرنجية هذه فى بلاد الشام، وأول ما يصادفنا من احتمالات لتفسير ذلك هو ما يردده أحد المؤرخين المحدثين عن أن المسلمين والمسيحيين الشرقيين الذين طاب لهم العيش فى مدن وقرى الشرق الفرنجى قد كان لديهم من العملات الذهبية الإسلامية قدرا يتناسب مع أعدادهم ، وهى أعداد بلا شك كبيرة بالنسبة للفرنج ، وهذه العملات إما أنها كانت مدخرة ، أو أنها ظلت متداولة بعد غزو الفرنج

للبلاد ، ثم أخذت تتدفق على دور السك الفرنجية بشكل أو بآخر ، لعل أهمها ما وصل من خلال الضرائب التى كان على هؤلاء الوطنيين أن يدفعوها(٤٩) وهو احتمال معقول ، إلا أنه لايمكن أن يفسر لنا توافر كميات ضخمة من الذهب لدى دور السكة المختلفة وفى فترة وجيزة.

وهناك رأى آخر قد يقول به البعض وهو أنه ما دام تجار المغرب العربى كانوا يترددون على بلدان الشرق الفرنجى فى طريقهم للحج أم للتجارة وحسبما أشرنا من قبل عند حديثنا عن رحلة ابن جبير ، وعن الضرائب التى كان عليهم أن يدفعوها ، فلم لايكون هؤلاء المغاربة قد جلبوا معهم كثيرا من ذهب بلاد السودان ونعنى به ذهب بلاد غرب ووسط أفريقيا ، الذى كان يتدفق على بلادهم لقربهم من منابعه ، ولقيام علاقات تجارية بين بلاد المغرب العربى والبلاد المنتجة لهذا الذهب ، إلا أننا نقول أن أعداد هؤلاء المغاربة لم تكن من الضخامة بحيث تفسر لنا أيضا كثرة مقادير الذهب التى تدفقت على دور سك النقود الفرنجية كما أنهم كانوا يدفعون ضريبة هى $\frac{٥}{٢٤}$ ١ من الدينار (٥٠).

كذلك هناك رأى ثالث يقول أنه لتفسير كثرة تدفق الذهب على دور السك الفرنجية فى بلاد الشام ، فلابد أنه جرت حركة للذهب من البلاد الإسلامية إلى البلاد التى خضعت لحكم الفرنج، وأنه لابد أن اشترى النزلاء الأوربيون الذهب من المسلمين ، وأنهم دفعوا فيه ثمنا باهظا مقابل الفضة التى توفرت بأوربا (٥١). إلا أننا لانستطيع قبول هذه الفكرة وتفسيرها بتلك البساطة ، فإذا كانت قد حدثت فعلا حركة نقل للذهب من البلدان الإسلامية فى بلاد الشام إلى البلاد التى خضعت لحكم الفرنج. وأن احتمال حدوث حركة مبادلة للذهب الإسلامى بالفضة الأوربية حسبما يزعم هذا الفريق من المؤرخين ، فهو احتمال بعيد أيضا وغير مقبول، فشتان بين اقتصاد - كانت وظلت إلى أواخر القرن الرابع عشر للميلاد - قاعدة المعاملات فيه هى الذهب ، وهو الاقتصاد الإسلامى فى مصر والشام ، وبين اقتصاد قاعدة المعاملات فيه هى الفضة ، وهو الاقتصادالأوربى الذى كان يفتقر حتى إلى الفضة نفسها . وليس المجال هنا للمقارنة بين الأحوال الاقتصادية فى الشرق الإسلامى والغرب الأوربى وقتذاك . وهى مقارنة إن جازت فقد رجحت فيها كفة الشرق بشهادة الأصدقاء والأعداء ، ولعل خير ما يمكن لنا أن نستدل به على سوء الأحوال الاقتصادية التى سادت الغرب الأوربى عند بداية الحركة الصليبية، ما جاء فى أقوال البابا أيربان الثانى فى مجمع كلير مونت ونقلها لنا كثير من مؤرخى الحروب الصليبية اللاتين ، فقد جاء على لسانه ما يلى : «فالحياة هنا أضحت تعسة ،

كثيرة الشرور ، بعد أن أضنى الناس أنفسهم فى تدمير أجساد أرواحهم ، واستبد بهم هنا الفقر والبؤس ، وسوف ينعمون هناك بالسعادة والرخاء .. » (٥٢).

وما رواه أستاذنا الدكتور سعيد عاشور من قول أن الصليبيين الذين وفدوا من غربى أوربا إلى بلاد الشام فى ذلك العصر ، وهو عصر الحروب الصليبية ، كانوا فى مستوى حضارى أحط بكثير مما كان عليه المسلمون بالشام من رقى حضارى وفكرى ومادى ، الأمر الذى جعل الصليبيين هم الذين يحاولون التشبه بالمسلمين ومحاكاتهم والتأثر بأوضاعهم (٥٣).

وإذا كنا قد فندنا انتقال الذهب الاسلامى مقابل الفضة الأوربية للأسباب السابقة ، فما هو المقابل الذى يمكن أن يكون المسلمون قد حصلوا عليه، خصوصا إذا وضعنا فى اعتبارنا النسبة العددية بين السكان الفرنج والمسلمين والمسيحيين واليهود من أبناء بلاد الشام ، أو النسبة بين مساحة القطاع الفرنجى والقطاع الاسلامى ، وقد سبق لنا أن ذكرنا بأن الفرنج قد عاشوا فى شبه جزر منعزلة وسط محيط هائل من المسلمين والمسيحيين المحليين، مما يستبعد معه فكرة قيام تبادل تجارى كان الذهب هو المقابل الذى لابد وأن يدفعه المسلمون للفرنج .

ومن حقنا أن نستدل بآراء المؤرخين اللاتين أنفسهم لكى نبرهن على أن الفرنج فى معظمهم كانوا فى أشد الحاجة إلى المال - وخصوصا الفضة - فالمؤرخ الشهير وليم الصورى يذكر لنا أن كونت تولوز والذى عرف بشرائه قد دفع إلى أسقف بويه وبعض الأمراء الآخرين من الفرنج خمسمائة مارك من الفضة ، من أجل تعويض الخيول التى فقدت فى القتال الذى دار بين الفرنج وبين الاتراك من قوات ياغى سيان خارج أسوار مدينة أنطاكية عام ١٠٩٨م ، كذلك يذكر أنه عندما قام الفرنج بحصار أنطاكية ، وطلب من الأمير تانكرد بناء قلعة لمضايقة أهل المدينة فى الخروج والدخول، فقد احتج الأمير تانكرد لعدم وجود مال لديه(٥٤).

ومما يؤكد افتقار الفرنج إلى الذهب والفضة ما يرويه أيضا فى أعقاب استيلائهم على أنطاكية ، وفى طريقهم إلى القدس سنة ١٠٩٩م . فإنهم لم يستطيعوا شراء الخيول لتعويض ما مات منها إلا بعد حصولهم على مقادير من الذهب والفضة من حكام المدن الإسلامية مثل شيزر وحماه وحمص وغيرها (٥٥). وحتى بعد قيام الكيان الفرنجى فى بلاد الشام ، فقد كانت الحاجة إلى المال هى أشد ما واجه هؤلاء الفرنج ، من ذلك ما يؤكده لنا المؤرخ اللاتينى ألبرت الايكسى أنه عندما تم تتويج بلدوين ملكا على بيت المقدس سنة ١١٠١م فإنه كان يعانى من مشكلة مالية حادة (٥٦).

ودليل آخر نسوقه على مدى فقر الفرنج وحاجتهم إلى المال ما تشير إليه بعض المراجع من أنه نتيجة للمعارك التى خاضتها القوات التابعة للفاطميين فى بلاد الشام للدفاع عن المدن الساحلية التى كانت فى حوزة الفاطميين ، فإنه وقع كثير من الفرنج أسرى ، ولم يستطع الملك بلدوين الأول ملك بيت المقدس دفع فدية لهؤلاء الأسرى ، مما دفع بالأمبراطور البيزنطى ألكسيوس كومنين عام ١١٠٤م للتوسط لدى السلطات الفاطمية للإفراج عنهم ودفع بنفسه الفدية المطلوبة (٥٧).

ثم أنه معروف لكل دارسى تاريخ العصور الوسطى مدى الازمات الاقتصادية وسوء الأحوال التى عانت منها أوربا قبيل مقدم الفرنج إلى بلاد الشام ، والتى كانت سببا رئيسيا فى خروج الكثيرين من أبناء الغرب الأوربى ، وكنوع من الخلاص مما أمسى الحال عليه ، إلى جانب ما هو معروف عن ندرة وجود الذهب والفضة فى تلك الفترة فى أوربا ، بما يجعلنا نبحث عن أسباب أخرى تفسر لنا كثرة تدفق الذهب إلى الشرق الفرنجى ودور سك العملة الفرنجية ، ولتوضيح ذلك نقول أنه أعقب نجاح الفرنج فى تأسيس مستوطنات لهم فى بلاد الشام أن استولوا على أهم منافذ الطرق التجارية التى كانت تربط بلاد الشام بالعراق وفارس من جهة ، وبالدولة البيزنطية من جهة ثانية ، وبلاد الحجاز ومصر من جهة ثالثة . وكان هذا هو الشريان الأساسى للازدهار والانتعاش والرواء الاقتصادى الذى كانت تعيشه بلاد الشام عند مقدم الفرنج ، وحيث أنه لم يكن فى استطاعة الفرنج أن يحلوا محل المسلمين فى احتكارهم لتجارة الشرقين العربى والأقصى ، لذا فسرعان ما عقدت الاتفاقيات بين الطرفين لتسهيل عبور القوافل التجارية ، وقد كانت هذه الحركة جزيلة الفائدة لدول الفرنج عن طريق ما حصلت عليه من ضرائب هائلة كانت المصدر الأساسى فى دخل هذه الامارات (٥٨).

كما كانت هناك وسائل أخرى حصل بها الفرنج على الذهب ، أي ذهب المسلمين ، فمن الأمثلة الدالة على تدفق الذهب الإسلامى على الفرنج ما يرويه لنا وليام الصورى ، من أنه عقب الاستيلاء على مدينة أنطاكية ، وفى طريق الفرنج الى بيت المقدس عام ١٠٩٩ فإن حكام شيزر وحماه وحمص قد قدموا للفرنج المرشدين والأطعمة والمؤن اللازمة للجيش وما من مدينة من المدن التى مروا بها إلا وزودتهم بما يحتاجون إليه ، وبالهدايا والذهب والفضة وقطعان الماشية ، والأغنام ، من أجل المحافظة على المناطق الريفية ، وعدم التعرض لها (٥٩).

وشبيه بذلك ما حدث سنة ١٠٩٩ م عقب دخول الفرنج مدينة بيت المقدس ، وعندما أدرك حاكم المدينة افتخار الدولة أن كل شئ قد ضاع ، وأنه لا أمل له فى المقاومة ، فانسحب الى برج داود ، الذى عرض أن يسلمه إلى ريموند مع مبلغ كبير من المال مقابل الابقاء على حياته ، وحياة حرسه الخاص . فقبل الأمير ريموند الشرط ، واحتل البرج ، فخرج من المدينة افتخار الدولة مع حرسه تحت الحراسة وانضم إلى الحامية الفاطمية فى عسقلان [٦٠].

وما حدث سنة ١١٠١ م عقب تتويج بلدوين الأول ملكا على بيت المقدس ، فقد أرسل إليه دقاق أمير دمشق ، يعرض عليه خمسين ألف دينار ذهبى فدية للأسرى ، الذين وقعوا فى أيدى بلدوين فى معركة نهر الكلب ، وبذلك انحلت ما كان بلدوين يواجه من مشكلة مالية[٦١]. وما قام به بلدوين نفسه فى نفس السنة من مذبحة رهيبة فى سكان قيسارية بعد استيلاء الفرنج عليها ، بحيث لم يفلت من القتل إلا عدد من الفتيات والأطفال ، وقاضى قضاة المدينة ، وقائد الحامية ، اللذان أبقى بلدوين على حياتهما ليحصل على فدية كبيرة[٦٢].

كذلك ما حدث سنة ١١٠٤م عندما حاول الأمير جكرمش مهاجمة الرها ونتيجة لاهمال جنوده فقد انقض رجال الأمير تانكرد الذى تولى إمارة الرها عقب وقوع بلدوين الثانى فى أسر السلاجقة على الأتراك ، وكان من الأسرى الذين وقعوا فى يديه أميرة سلجوقية من عقائل الأمير جكرمش ، والذى بادر بأن عرض لافتدائها خمسة عشر ألف دينار ذهبى وتم له ذلك[٦٣].

ومن الأمثلة الدالة على ضخامة مقادير الذهب التى وقعت فى أيدى الفرنج من ذهب المسلمين ، ما هو معروف من أن الوزير الفاطمى الأفضل قد بذل محاولات لدفع الفرنج كان من آخرها المحاولة التى قاد فيها بنفسه الجيش الفاطمى وفشل بالقرب من عسقلان ، ووقع فى أيدى الفرنج ما عثروا عليه فى أمتعة الجيش الذى قدم من مصر على كميات ضخمة من سبائك الذهب والأحجار النفيسة [٦٤]. كذلك من الأمثلة الدالة على ضخامة تلك المبالغ التى حصل عليها الفرنج من حكام المسلمين الراغبين فى شراء مسالمتهم ، ما حدث عندما اتجهت الحملة الصليبية جنوبا بعد استيلائها على أنطاكية ، فلما حاصر الفرنج مدينة جبلة ، تقدم حاكمها إليهم وعرض عليهم قدرا كبيرا من المال ، وعددا من الخيول على أن يفكوا الحصار عن المدينة ويظل مواليا لهم ، فقبلوا منه ذلك ، وظل ذلك ، وظلت جبلة تدفع لهم تلك الأموال

إلى أن استولى الفرنج عليها سنة ٥٠٢هـ / ١١٠٢م [٦٥]. كذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة سنة ٤٩٧هـ / ١٠٩٩م من أنه عندما اقتراب جيش الفرنج من طرابلس ، بادر أميرها بأن يلتمس منهم الأمان لعاصمته وضواحيها ، فأطلق لهم سراح ثلثمائة من الأسرى الفرنج الذين كانوا بالمدينة ، ودفع لهم تعويضا قدره خمسة عشر ألف دينار ، كما أمدهم بدواب الحمل المختلفة [٦٦].

أما عن الأتاوات كمصدر من مصادر حصول الفرنج على ذهب المسلمين ، فهناك العديد من الإشارات التى وردت فى المصادر المعاصرة التى تؤكد ذلك ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث عندما فرض الفرنج على مدينة عزاز على المسافرين عشرة آلاف دينار ، كما أنهم فرضوا على أهل دمشق بسبب ضعف حكامها عن مقاوتهم قبل أن يضمها نور الدين محمود إلى ممتلكاته ، فرضوا عليها رسما يسمونه القشة، عشرون ألف دينار[٦٧]. وما حدث سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٣ م من أن أمير أنطاكية وأعوانه وهما بوهمند وجوسلين كورتناى قاموا بهجوم على بلاد حلب، فاستولوا على المنطقة التى تقع إلى الشمال من حلب ، وانتزعوا أتاوة كبيرة من المسلمين بهذه المنطقة بلغ مجموعها ما يقرب من مائة ألف دينار[٦٨].

ولعل خير ما يعبر عن ضخامة تلك الأموال التى حصلوا عليها من تلك السبيل ما تشير إليه بعض المصادر الإسلامية المعاصرة من قول ، من أن الفرنج قد زاد شرهم وعظم حتى جعلوا على أهل كل بلد جاورهم خراجا وأتاوة [٦٩]. واتخذت هذه الأتاوات عدة أسماء وأشكال فى المصادر العربية المعاصرة ، منها المصانعة . والتى يحدثنا عنها ابن القلانسى وهو معاصر فى سنة ٥٠١هـ / ١١٠٢م فيقول : «وفيها جمع ملك الافرنج بغدوين حزبه المغلول وعسكره المخذول وقصد ثغر صور ونزل بازائه وشرع فى عمارة حصن بظاهرها على تل المعشوقة وأقام شهرا وصانعه واليه على سبعة آلاف دينار فقبضها منه ورحل عنه»[٧٠]. وأحيانا أخرى تأتى تحت اسم المقاطعة مثال ذلك ما حدث سنة ٥٠٣هـ / ١١٠٤م عندما خرج الأمير تانكرد «من أنطاكيـة فى حشده ولفيفه المخذول الى الشغور الشامية فملك طرسوس وما والاها وأخرج صاحب ملك الروم منها وعاد إلى أنطاكية ثم خرج إلى شيزر وقرر عليها عشرة آلاف دينار مقاطعة تحمل إليه بعد أن عاث فى عملها » [٧١]. وتشير المصادر اللاتينية نفسها صراحة إلى ضخامة تلك الأموال التى تم الحصول عليها عن طريق الأتاوات أو المقاطعات أو المصانعة، من ذلك ما يذكره المؤرخ اللاتينى المشهور جاك الفيترى أن الفرنج بعد استيلائهم على المدن

والموانئ الساحلية لبلاد الشام ، فقد فرضوا على سكان بعض المناطق الداخلية من بلاد الشام أتاوة سنوية يدفعونها لهم « لأن رجالنا غالبا ما كانوا يغيرون على حدود هذه البلاد وضواحيها ، وعلى سكانها ، وقد كان سكان هذه المناطق سعداء لأن يدفعوا هذه الأتاوة للخلاص من غارات الفرنج عليهم ، مثال ذلك سكان كل من حمص وبعلبك وحماه وبعض المدن الأخرى ، ولكونهم كانوا على مقربة من رجالنا كان من السهل مضايقتهم ، لذلك اضطروا لمسالمة رجالنا ، مقابل دفعهم لتلك المبالغ الكبيرة »(٧٢) .

فاذا أضفنا إلى هذه المصادر التى أدرت عليهم مقادير ضخمة من ذهب المسلمين مصدرا آخرا ، وهو ما قام به الفرنج من عمليات النهب والسلب ، فى بلاد ومدن الشام ، وتعرضهم للقوافل على الرغم مما تتمتع به من أمان فى كثير من الأحيان (٧٣). لأدركنا مدى ضخامة مقادير الذهب التى تدفقت على الفرنج فى بلاد الشام ، كما لم يكن حصولهم على هذا الذهب قاصرا على بداية استقرارهم فى البلاد ، بل إنه استمر تدفقه عليهم بعد ذلك ولمدة طويلة ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن القلانسى فى سنة ٥٥١هـ / ١١٥٢م أي بعد أكثر من نصف قرن من تواجدهم من قول . ففى شوال تقررت الموادعة بين الملك العادل نور الدين محمود وبين ملك بيت المقدس، «وأن المقاطعة المحمولة إليهم من دمشق ثمانية آلاف دينار صورية... »(٧٤). وبالإضافة إلى مقادير الذهب على شكل سبائك أم دنانير سواء الفاطمية أم العباسية والتى كانت شائعة فى بلاد الشام ، والتى حصل عليها الفرنج بمقادير هائلة بشكل أو آخر ، تشير المصادر الى استيلائهم على كثير من الذهب والفضة المكنوزة فى مؤسسات المسلمين الدينية وفى كنائس المسيحيين المحليين ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن الأثير أنهم أخذوا من قبة الصخرة أكثر من أربعين قنديلا من الفضة ، وأخرى من الذهب (٧٥). وهى مع غيرها مما سبقت الإشارة إليه هى التى أتاحت لدور سك النقود التى أقامها الفرنج فى المدن التى سيطروا عليها ، أو التى وجدوها فيها فعلا قائمة أن تستمر فى سك عملاتهم المختلفة .

آثار التبادل التجارى عند المسلمين وأبناء الغرب الأوربى :

لايخفى علينا أن التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج كان له أثره الكبير فى حالة الانتعاش ، التى شهدها المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام وخاصة فى المدن . ذلك أنه على الرغم من الظروف القاسية التى مرت بها كثير من مدن الشام فى تلك الفترة ، إلا أنه يبدو أن نسبة كبيرة من أهلها اتسعت ثرواتهم ، وظهرت عليهم علامات النعمة (٧٦). وليس أدل على

ذلك الثراء مما تشير إليه المصادر المعاصرة من أن نور الدين محمود قد تصدق على فقراء المسلمين فى بلاد الشام سنة ٥٦٩هـ / ١١٧٣م وهى السنة التى توفى فيها بما زاد عن ثلاثين ألف دينار ، وهو مبلغ بلاشك كبير بمقاييس ذلك العصر (٧٧). وما يرويه ابن شداد نقلا عن صلاح الدين الأيوبى قبل أن يلى السلطنة من قول : «أرسلنى الملك العادل نور الدين إلى عمى أسد الدين شيركوه ، وكان لا يفعل شيئا إلا بمشورته وقال : امضى إليه وقل له : قد خطر فى بالى أن أبطل الضمانات بأسرها والمؤن والمكوس وخذ رأيه فى ذلك ... فكان مبلغ ما سامح به وأطلقه وأنفذ الأمر فيه اتباعا لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مائة ألف وستة وخمسون ألف دينار » هذه المكوس والضمانات كان يتم جمعها من حلب ، وعزاز ، وتل باشر، والمعرة ، ودمشق ، وسنجار ، والرحبة (٧٨).

كما تذكر المصادر المعاصرة أن نور الدين محمود تشجيعا منه للتبادل التجارى ، فقد أمر بإعفاء التجار من المكوس التى يدفعونها ، لكى يقوموا بدورهم بتخفيض أسعار السلع للإكثار من عدد التجار الذين يترددون عليهم وعلى البلاد لشراء ما يصل إليها من منتجات البلاد الأخرى والسلع التى يتم إنتاجها محليا (٧٩).

وفى عهد سلاطين المماليك ، فإنهم حرصا منهم على مصالحهم التجارية واستمرار التبادل التجارى مع الفرنج ، فقد قرروا أن يحمل التجار الأجانب جوازات يبرزونها إلى السلطات الإسلامية كلما دخلوا منطقة من المناطق ، وكانت هذه الجوازات بمثابة أمر من السلطان بتسهيل سفر هؤلاء التجار وتأمينهم والعمل على راحتهم طوال مدة تواجدهم فى أملاك السلطان (٨٠). مما حقق للمسلمين قدرا كبيرا من الثراء .

وانعكس هذا الثراء كأوضح ما يكون فى الاحتفالات العامة والخاصة ، ومنها الأعياد الدينية التى تمثل أعيادا عامة شارك فى إحيائها كافة المسلمين ، وحرصوا على إضفاء قدر من البهاء عليها ، وخاصة عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، ومولد النبى صلى الله عليه وسلم ، فضلا عن شهر رمضان بالإضافة إلى الاحتفالات الخاصة كحفلات الختان، كاحتفال نور الدين محمود بن زنكى بختان ابنه الملك الصالح اسماعيل فى عيد الفطر عام ٥٦٩هـ / ١١٧٣م حيث زينت مدينة حلب فى تلك المناسبة ، وختن معه جماعة من أولاد الأمراء ، وأخرج نور الدين فى تلك المناسبة صدقات كثيرة وكسوات للأيتام (٨١). أما عامة الأهالى فكانوا يحتفلون بختان أولادهم احتفالات كبيرة ، يقدم فيها الأحباء شيئا من الأرز والسكر والغنم كل بحسب سعته ومقدرته ، ويختم الحفل بتلاوة المولد النبوى الكريم (٨٢).

كما انعكس الثراء أيضا في أبهج المناسبات الاجتماعية وأكثرها سرورا دائما ، وهي حفلات الزواج ، بحيث يبدو لنا أن الحياة الاجتماعية لم تتسم بالجفاف والقسوة على الرغم من أن تلك الفترة كانت فترة جهاد وتضحيات وحروب .كذلك من الملاحظ أن أهالي المدن الإسلامية في بلاد الشام لم يعدموا وسيلة للترفيه عن أنفسهم ، كالخروج للنزهة عند شواطئ الأنهار والبرك والمروج والبساتين ، وكلها أماكن كانت تعج بأصحاب الملاعيب والمضحكين وعروض خيال الظل(٨٣) .

وانعكست آثار ذلك الثراء في المنشآت العامة وبخاصة في الحمامات ، والتي لم تكن مكانا للاستحمام والنظافة فقط ، بقدر ما كانت مراكز اجتماعية هامة لها دورها في عقد كثير من الصفقات التجارية ، وتبادل الأخبار ، فضلا عن أن ريعها كان يخصص أحيانا للانفاق على بعض المؤسسات التعليمية كالمدارس ، والمكاتب وغيرها . بالإضافة إلى الأوقاف الكثيرة التي تم حبسها على أبناء المسلمين من مشارقة ومغاربة على حد سواء ، ودور القرآن والحديث والمساجد وغيرها (٨٤).

وإذا كانت الحروب التي نشبت بين المسلمين والفرنج قد عرقلت مسيرة القوافل الاسلامية، والتي تأتي إلى بلاد الشام أو تخرج منها ، إلا أنها من ناحية أخرى ضاعفت النشاط التجاري مع الغرب الأوربي بوجه خاص ، عن طريق الموانئ البحرية التي سيطر عليها الفرنج في بلاد الشام . وكثيرا ما كان العامل التجاري يدفع المسلمين والفرنج سواء إلى عقد هدنة أو صلح ليتمكن الطرفان من استئناف التجارة دون عائق (٨٥). من ذلك ما يذكره لنا ابن القلانسي - وهو معاصر - في سنة ٥٠٧هـ من أن الأمير ظهير الدين أتابك دمشق قام بالاتصال بملك بيت المقدس بلدوين «لتعمر الأعمال بعد الإخراب وتأمن السوابل من شر المفسدين والحراب فاستقرت هذه الحال بينهما واستحلف كل واحد منهما صاحبه على الثبات والوفاء ، وإخلاص المودة والصفاء ، وأمنت المسالك والأعمال وصحت الأحوال وتوفر الاستغلال » . وما يذكره عن سنة ٥١٤ هـ من قول : «وفيها وقعت المهادنة بين نجم الدين ايل غازي بن أرتق صاحب حلب وبين الإفرنج وتقررت الموادعة والمسالمة وكف كل جهة من الفريقين الآذية عن الآخر»(٨٦).

ولقد أثارت هذه الظاهرة عجب الرحالة المغربي ابن جبير الذي اتجه من مدينة دمشق إلى عكا التي كانت بأيدي الفرنج ، وكان ضمن قافلة كبيرة للتجار والمسافرين بالسلع فقال : «ومن أعجب ما يتحدث به في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الافرنج وسبيهم يدخل إلى بلاد المسلمين » (٨٧).

ومثال آخر هو ما تذكره المصادر المعاصرة من أنه فى سنة ٥٢٧ هـ / فإن شمس الملوك بن تاج الملوك بورى حاكم دمشق قد «انتهى اليه من ناحية الفرنج ما هم فيه من فساد النية والعزم على نقض الموادعة المستقرة ، وشكا إليه بعض التجار الدمشقيين أن صاحب بيروت قد أخذ منهم عدة أحمال كتان قيمتها جملة وافرة من المال ، فكتب إلى مقدم الإفرنج فى رد ذلك على أصحابه واعادته إلى من هو أولى به وترددت المكاتبات فى ذلك ... »[٨٨]. كما يؤكد لنا ابن الأثير وهو معاصر أيضا مدى حرص حكام المسلمين على قيام علاقات سلمية مع الفرنج كى يتم التبادل التجارى بين الطرفين لما فيه مصلحة مشتركة ، ففى حديثه عن سنة ٥٦٧هـ يذكر أن نور الدين محمود كان قد هادن حكام الفرنج فى أنطاكية حتى يتسنى للمسلمين وبخاصة من أهل حلب والموصل تصدير بعض السلع التى يتاجرون فيها إلى مصر، أو يستوردونها من مصر عن طريق ميناء اللاذقية الخاضع لهذه الامارة . وبالرغم من أن الفرنج فى هذه السنة كانوا قد طمعوا فى مركبين من مصر إلى الشام فأرستا بمدينة اللاذقية، وهما مملوءتان من الأمتعة والتجارة ونكثوا عهدهم ، مما دفع نور الدين الى مهاجمة بلادهم ، إلا أنه عندما راجعه الفرنج وبذلوا جميع ما أخذوه من المركبين وطلبوا منه تجديد الهدنة معهم، فقد أجابهم إلى ذلك ، بعد أن أعادوا ما أخذوه [٨٩].

كما تشير كثير من الدلائل الى أن المصالح التجارية كان لها تأثيرها القوى والواضح فى تفضيل قيام علاقات سلمية ، مثال ذلك ما حدث أيام صلاح الدين الأيوبى عقب استيلائه على بيت المقدس سنة ١١٨٧م ، فكان وقتذاك يسره أن يدخل فى مفاوضات سلام من أجل الصلح مع الفرنج ، ولعل الدافع إلى ذلك كان سوء الأحوال الاقتصادية الناجم عن كثرة الحروب التى خاضتها البلاد ضد الفرنج ، وما نجم عنها من نفقات هائلة ، وأزمات اقتصادية بسبب كثرة العمليات الحربية ، فضلا عن تعطيل مصالح كثير من التجار والزراع أثناء تلك الحروب . كما لم يكن الفرنج أنفسهم بأقل رغبة منه فى السلام لنفس الأسباب ، وعندما ساد السلام فى الأراضى المقدسة ، انصرفت جهود الطرفين إلى تدعيم العلاقات التجارية بينهما[٩٠]. وما حدث فى عهد أخيه السلطان العادل ، حيث كان العادل من جانبه حريصا على ينهى القتال بين المسلمين بقيادته والفرنج بقيادة أملريك ملك بيت المقدس ، لأنه من المحقق أن العادل أدرك أن دولته سوف تحقق الربح باستئناف التجارة مع الساحل الفرنجى من بلاد الشام ، ولذا لم يكن العادل مستعدا فحسب للتخلى عن بيروت وصيدا لأملريك ، بل إنه

تنازل عن يافا والرملة ، ويسر الإجراءات للحجاج المسيحيين الذين قصدوا بيت المقدس والناصرة فى المعاهدة التى أبرمها سنة ١٢٠٤م ولمدة ست سنوات (٩١). بل نسمع فى زمن العادل نفسه أنه انعقدت - الهدنة بين الطرفين فى السنوات ١١٩٨ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٣ م ، كما حرص البنادقة والبيازنة على الحصول على امتيازات تجارية من كافة الأمراء الأيوبيين فى مصر والشام (٩٢). وظل العادل حتى آخر لحظة يأمل فى ألا تبلغ الحماقة بالفرنج أن ينقضوا الصلح ، وشاركه فى هذه الآمال ابنه الملك الكامل ، نائبه فى مصر. إذ توثقت العلاقات بين الكامل والبنادقة الذين عقد معهم سنة ١٢٠٨ معاهدة تجارية(٩٣). وفى عهد الكامل أيضا أدرك المسلمون أهمية قرب الموانئ التى تخضع للفرنج ، فيما يعود عليهم من مزايا تجارية ، فلم يرضوا بأن يخاطروا بقطع طريق التجارة بين الشرق والغرب ، بما يقع من عداوات حمقاء ، وحرص الكامل بصفة خاصة على أن يكفل لرعاياه الرخاء المادى(٩٤). كما لم يكن الفرنج بأقل من المسلمين إدراكا لمصالحهم التجارية ، وحتمية قيام هذا التبادل لما حققوه من مكاسب ضخمة ، لقيامهم بدور الوسيط التجارى بين الشرق والغرب فى تلك الحركة الضخمة ، وبسبب ما توافر لهم من منتجات الشرقين الأقصى والأدنى، وعلى هذا الأساس تقرر السماح للتجار المسلمين بالقدوم بمتاجرهم إلى الموانئ التى خضعت لحكمهم على الساحل ، وكان لابد أن تحسن معاملتهم ، ونجم عن ذلك أن نمت الصداقة بين الطرفين ، فطائفة الداوية بما اشتهرت به من نشاط مصرفى ضخم ، أبدت استعدادها للتوسع فى أعمالها المصرفية حتى تحمل العملاء المسلمين على الاشتراك فيها ، واتخذت عمالا وموظفين اختصوا بأمور المسلمين (٩٥). بل كان من المألوف فى ذلك العصر أن يطلب التجار المسلمون حماية جماعة معينة فى بلاد الفرنج التى يدخلونها - وذلك بسبب الصراعات التى شهدها مجتمع الفرنج للتنافس الشديد بين طوائفة المختلفة نحو إحراز الثروة والهيمنة على مقاليد البلاد- فلا يمسهم أحد بسوء ، وهذا هو الشأن مع التجار المسلمين من الموصل الذين كانوا يذهبون إلى عكا فيطلبون أن يكونوا تحت حماية فرسان الداوية . كما أن التجارة قللت من الحدة الدينية التى قد تكون بين الطرفين . وسرعان ما التزم الجانبان بصورة ضمنية قيودا تمنع إتلاف أشجار الفواكه ، وإبادة المحصولات الزراعية ، وتقيدوا بها فى أغلب الأحيان بأمانة واخلاص (٩٦). ويؤكد هذا ما ذكره ابن جبير عن مدينة بانياس التى استردها نور الدين محمود من الفرنج ، فقد كان لها بطحاء «أرض سهلية » وعمالة تلك البطحاء بين الإفرنج والمسلمين ، لهم فى ذلك حد يعرف بحد المقاسمة ، فهم يتشاطرون الغلة على استواء ، ومواشيهم مختلطة ، ولاحيف يجرى بينهما (٩٧).

كذلك تبدو آثار التبادل التجارى واضحة فى المدن الاسلامية فى بلاد الشام طوال عصرى الأيوبيين والمماليك البحرية على الأقل ، من خلال النمو السريع الذى شهده الازدهار المادى فى بلاد الشام ، والاتساع البارز فى مجالات الثقافة ، من أدبية وفنية وفكرية . والذى تحقق إلى حد كبير بفضل السياسة المستنيرة التى انتهجها حكام المسلمين فى تشجيع التطور الزراعى والصناعى ، وفى رعايتهم للعلاقات التجارية مع الفرنج بوجه عام ودول المدن الإيطالية بوجه خاص ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هى الحفاظ على علاقات سلمية بقدر الامكان مع «دويلات الفرنج بلاد الشام» (٩٨).

وبدهى بعد ذلك أن تظهر آثار ذلك الازدهار التجارى واضحة فى كثير من أسواق المدن الإسلامية ، ولنأخذ مثالا على ذلك ما ذكره ابن جبير فى وصفه لأسواق دمشق كواحدة من أهم المدن الإسلامية والتى زارها فى عهد صلاح الدين الأيوبى ، فيقول عنها أن أسواقها «من أحفل أسواق البلاد وأحسنها انتظاما وأبدعها وضعا ، ولاسيما قيسارياتها ، وهى مرتفعات كالفنادق »(٩٩) .

كما تجدر الإشارة إلى أن عمليات التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج لم تنقطع حتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام أواخر القرن السابع الهجرى / الثالث عشر للميلاد ، فقد ظلت العلاقات التجارية قائمة بين المسلمين والفرنج ، وهم الذين كثر ترددهم على المدن والموانئ الإسلامية حتى أواخر عصر سلاطين المماليك ، حيث نسمع فى المصادر العربية المعاصرة لتلك الفترة أنه فى سنة ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م ، نسمع أن نائب الشام الأمير جان بلاط من قبل السلطان الملك الظاهر قانصوه الأشرفى «دخل بيروت وأخذ من الفرنج عدة أحجار فضة نحو الخمسين حجرا ، وعدة خمسة عشر قطعة جوخ رفيع ، وأنه ختم على بضائعهم بعد أن قومها عليهم بأضعاف ثمنها ، ليأخذ عشرها بأكثر من العادة» (١٠٠).

أما عن آثار التبادل التجارى عند الفرنج والغرب الأوربى ، فتشير كثير من الدلائل على أن المصالح التجارية التى أقامها الفرنج مع المسلمين فى بلاد الشام ، كان لها أثرها المباشر فى حياة الفرنج سواء أثناء إقامتهم فى بلاد الشام ، أو فى حياة الذين ارتحلوا إلى الغرب الأوربى. ونقلوا معهم الكثير مما تعلموه . وخير دليل على آثار التبادل التجارى ذلك الازدهار فى حياتهم والذى يشهد به أبناء الغرب الأوربى من فرسان وحجاج أتوا إلى الشرق الفرنجى ، حيث صادفوا فى إمارات الفرنج من الحياة ما يفوق فى الأبهة والمرح ، ما لم تعرفه حياتهم فى

أوطانهم فى الغرب [١٠١]. بل أنهم نسوا بتأثير جمال البلاد ووفرة خيراتها أوطانهم الأولى ، فلم يعودوا يذكرونها ، فما كان منهم إلا أن توطنوها ، وراحوا يكيفون حياتهم حسب مقتضيات الحال [١٠٢].

نقد كانت فترة الحروب الصليبية بالنسبة للأوربيين أفضل فترات ثرائهم وظهور الرأسمالية البورجوازية بينهم . حيث كون الإيطاليون - على سبيل المثال - ببراعتهم فى نقل متاجر الشرق ثروات ضخمة ، وأعلن أبناء المدن التجارية فى صراحة ووضوح أن أول ما يهمهم هو التجارة ، فالبنادقة مثلا قالوا دائما بأنهم تجار قبل أن يكونوا مسيحيين Siams Venziani Poi Christiani ، كما استمرت سياسة أبناء الغرب الأوربى من التجار حتى أواخر العصور الوسطى قائمة على اجتلاب ود المسلمين وحكامهم لاستمرار التجارة ، واستمرار الحصول على مزيد من الإعفاءات والامتيازات التجارية ، ومن ناحية حكام المسلمين فهم يستجيبون لهذا بالقدر الذى تبديه هذه الدول من حسن النية والرغبة فى المتاجرة [١٠٣]. وثمة حقيقة هامة ينبغى أن نضعها أمام أعيننا عند الكلام عن نمو القوة البحرية للمدن الإيطالية فى أواخر العصور الوسطى ، هى أنه إذا كانت الحروب الصليبية ذات أثر بالغ فى جعل القوى البحرية الإيطالية قوى عالمية عن طريق مضاعفة ثرواتها وتوسيع دائرة نشاطها نتيجة للتبادل التجارى مع المسلمين ، إلا أن نشاط هذه القوى كان قد بدأ فعلا قبل الحروب الصليبية [١٠٤]. إلا أن النشاط التجارى لكثير من هذه المدن التجارية أو القوى البحرية الايطالية مثل البندقية وبيزا شرقى البحر المتوسط ، والذى تمثل أصدق تمثيل فى العلاقات التى قامت بينها وبين المسلمين فى عصر الحروب الصليبية ، جاء هذا النشاط معبرا فى واقع الأمر عن تلك الثورة الاقتصادية الكبرى التى كان التجار الإيطاليون طليعتها ، والتى بدأت متواضعة فى أواخر القرن العاشر ووصلت ذروتها فى نهاية القرن الثالث عشر للميلاد . وقد كانت هذه الثورة بدورها نتيجة لعدة عوامل عديدة من بينها احتكاك الغرب الأوربى بالشرق العربى أثناء الحروب الصليبية ، وزوال عصر الاقطاع فى الغرب بحضارته الزراعية ، واقتصاده ليحل محله نظام جديد تميز بحضارته المدنية واقتصاده النقدى ونشاطه التجارى والصناعى . وكانت المدن أو الجمهوريات الإيطالية الثلاث بحكم موقعها الجغرافى الممتاز أسبق من غيرها من أمم الغرب الأوربى فى هذا المضمار ، مثلما كانت أسبق منها فى عصر النهضة [١٠٥]. وإن كانت المصالح التجارية نفسها قد حملت المدن الإيطالية الى اشتداد التنافس فيما بينها فى الشرق الفرنجى ، مما أدى إلى وقوع كثير من المنازعات المريرة ، والتى نتج عنها معارك حربية وبحرية عديدة ، وتسابق

رهيب لعقد معاهدات تجارية مع الحكام المسلمين فى مصر والشام [١٠٦]. والانطباع الذى يخرج به الباحث هو أن عقد المعاهدات بين الفرنج والمسلمين كان أمرا كثير الحدوث ، ويستطيع الباحث أن يجد عددا كبيرا منها حول إقامة الفرنج فى الشرق العربى ، هذه الإقامة التى استمرت نحو قرنين من الزمان هما فترة الحروب الصليبية النشطة أى التى شهدت إقامة مستوطنات للفرنج فى بلاد الشام فى الفترة ما بين ١٠٩٨م - ١٢٩١م [١٠٧].

ومن الآثار الملموسة التى ترتبت على قيام تبادل تجارى بين الطرفين أن نظمت المدن التجارية الغربية خطوطا ملاحية إلى موانئ الساحل الشامى ، ولنضرب لذلك مثلا بالبندقية التى صممت سفنها لتتحمل رحلة الجزء الشرقى من البحر المتوسط وتياراته ، فكانت سفنها تأتى فى رحلتين ، تبدأ الرحلة الأولى فى الفترة من ٨-٢٥ أغسطس كل عام ، أما الرحلة الثانية فكانت عادة فى الفترة ما بين ٥ أبريل - ١٥ مايو من كل عام بالإضافة إلى بعض السفن الأخرى التى كانت تصل إلى بعض الموانى أمثال بيروت فى شهر يونيو من كل عام لتحمل القطن [١٠٨].

هذا بالإضافة إلى السفن الأخرى التى كانت تصل إلى ميناء طرابلس من شتى المدن التجارية الغربية ، وذلك باعتبارها الميناء الوحيد لأهم مركز تجارى فى شمال ووسط بلاد الشام وهو مدينة حلب ، التى تأتيها المتاجر من العراق ووسط آسيا وآسيا الصغرى [١٠٩]. وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه إذا كانت بعض المدن الساحلية فى الشرق الفرنجى قد شهدت نشاطا تجاريا ملحوظا فى تلك الفترة ، فان كثيرا من المدن الإسلامية قد ساعدت على تدفق هذا النشاط طوال عصر الحروب الصليبية بما ساعد على انتظام خطوط الملاحة بين الغرب والشرق .

ونتج عن إقامة أبناء الغرب الأوربى فى بلاد الشام واشتغالهم بالتجارة وبخاصة البنادقة ، أن حرص بعضهم على تعلم اللغة العربية ، ومما يؤكد هذا أن سلاطين المماليك استعانوا ببعض هؤلاء البنادقة للتفاهم مع اخوانهم القادمين من البندقية ، وترجمة ما يقولون إلى اللغة العربية. بل إن المؤرخ الشهير جروسيه يرى أن بعض البنادقة الذين تعلموا اللغة العربية حرصوا على أن يعملوا كتراجمة فى المفاوضات الدبلوماسية التى كانت تتم لعقد المعاهدات التجارية ، بين البنادقة وسلاطين الأيوبيين والمماليك[١١٠] . بل إن بعض سلاطين المماليك أمثال السلطان برقوق اتخذ لنفسه ترجمانا خاصا يدعى ميجنا نيللى من أبناء البندقية ، كما

أن الكثيرين من البنادقة كانوا حريصين على تعلم بعض الكلمات العربية لاستخدامها مع الفلاحين المسلمين الموجودين بأحيائهم التى حازوها فى الشرق الفرنجى ، ومع مواطنى بلاد الشام كافة ، لاستخدامها فى الأسواق ، وخاصة الكلمات التى تتعلق بأسماء الملابس والأدوات المنزلية والأدوية والمأكولات واستخدامات الحياة اليومية الضرورية (١١١).

أما فى مجال الزراعة فقد عاد أبناء الغرب الأوربى إلى بلادهم ، سواء منهم الذين فضلوا العودة ، أم الذين تم طردهم من بلاد الشام عقب سقوط عكا آخر معاقل الفرنج عام ١٢٩١م، عادوا ومعهم الأدوات الجديدة ذات القيمة الهندسية ، من ذلك ما يشير إليه جيبون إلى أن معرفة الفرنج بالطواحين الهوائية فى الشرق يعد من أعظم الفوائد لدى أوربا ، ومن هذا الطريق نفسه عرفت أوربا لأول مرة الأسمدة أو المخصبات الزراعية وبدأت فى استخدامها(١١٢). كما تعلم كثيرون من أبناء الغرب الأوربى وبخاصة من البنادقة من الفلاحين الشوام الذين عاشوا داخل أحيائهم كثيرا من الطرق الزراعية المتقدمة التى لم يعرفوا عنها شيئا من قبل ، خصوصا وأن البنادقة مثلهم مثل معظم أبناء غرب أوربا كانوا يعيشون على النظم الاقطاعية ونظام السخرة ، فرأى أبناء الغرب الأوربى أن النظم الموجودة ببلاد الشرق العربى تختلف اختلافا كبيرا عما اعتادوه ، فتأصلت هذه العادات فى نفوسهم وعادوا إلى بلادهم ليطبقوها هناك (١١٣). ليس هذا فحسب بل يشير المؤرخ باركر إلى أنهم نقلوا إلى أوطانهم نباتات وحاصلات وأشجار جديدة لم تكن لهم بها معرفة من قبل كالسمسم ، والخروب ، والذرة ، والأرز ، والليمون ، والبطيخ ، والمشمش ، وقصب السكر ، والثوم وغيرها (١١٤). كما نقل البنادقة عن بلاد الشام العشب المعروف باسم أوسيلدوم السورى ، وهو عبارة عن تزاوج بين وردة أريحا ونبات قريب منها ، وهذا العشب موجود بكثرة فى مناطق كثيرة من أنحاء أوربا الآن (١١٥).

أما فى مجال الفنون فقد راقب الفنيون والبناءون من الفرنج بكل دهشة وإعجاب أعمال النحت والصب الهائلة التى امتاز بها أهل بلاد الشام من قديم الزمان ، وعندما رجعوا إلى أوربا ، رجعوا ومعهم مثلا فنية جديدة ، كما أن طريقة نقش الزجاج والنحاس والتى ازدانت بها قصورهم ، ولم يكن ما يصنع منها للفرنج ليحمل رسوما بشرية فحسب ، بل كان ينقش عليها أيضا مشاهد دينية ويحفر على جوانبها حكم وأشعار بأحرف ذهبية مع احتفاظها بطابعها المسيحى (١١٦). وتكفيت الأسلحة التى اشتهرت بها دمشق ، وهى التى بقيت سرا حتى ذلك الحين ، أى حتى عصر الحروب الصليبية ، نقلها الفرنج إلى المصانع الأوربية فى تلك

الفترة(١١٧). يضاف إلى هذا عملية ترصيع الحلى بالذهب والفضة أو دق أحجار كريمة فيها ، أو إنزال اللآلى الغالية فيها ، والعاج الثمين ، فضلا عن الأوانى النحاسية المكفتة بالذهب والفضة ، والتى كانت فى الحقيقة زينة الكنائس وبهجتها أثناء تواجدهم فى بلاد الشام ، كل ذلك نقلوه إلى أوربا (١١٨).

أما فى مجال الصناعة ، فتمثل صناعة الزجاج أهم الصناعات التى يرجع الفضل فى التفوق فيها إلى إقامة أبناء الغرب الأوربى وبخاصة من البنادقة فى بلاد الشام ، حيث كانت صناعة الزجاج فى بلاد الشام وبخاصة الساحلية منها صناعة قديمة ورثها الأهالى عن الفينيقيين القدماء ، فبرع فيها أهل البلاد ، وتفننوا فى صناعة كثير من النماذج والأشكال المختلفة . ولقد أخذ هؤلاء البنادقة هذه الصناعة أى صناعة الزجاج من بلاد الشام ، عن طريق تقليدهم للنماذج التى صنعت فى كثير من المدن التى استقروا فيها ، والتى كانت لها شهرتها منذ القدم مثل صور ، وأنطاكية والخليل ، وطرابلس وعكا ، ودمشق ، ويذكر بعض مؤرخى الغرب أن هذه الصناعة كانت قد ارتقت إلى الغاية القصوى ، وأن من معاملها خرجت تلك المصابيح البديعة والأكواب الجميلة والزجاجات المذهبة والمطلية بالميناء ، وتحتفظ متاحف أوربا بنماذج كثيرة منها (١١٩). بل إنهم ظلوا يجلبون الخامات اللازمة لصناعة الزجاج إلى بلادهم من بلاد الشام نفسها فى أعقاب الحركة الصليبية . وإن زجاج البندقية الذى أصبح منذ ذلك الحين أشهر زجاج فى العالم ، إنما يرجع فى أصوله الأولى ، بل ومواده الأولية إلى بلاد الشام نفسها (١٢٠). ذلك لأن البنادقة كانوا يحرصون دائما على الحصول من مصر والشام على التحف الزجاجية لتزين قصور حكامهم ، وتمكن الفنانون البنادقة منذ القرن الثالث عشر للميلاد من محاكاة هذه النماذج ، بحيث لم تعد هذه المصنوعات وقفا على المصانع الإسلامية، وانتقلت طريقة هذه الصناعة الفنية من البندقية إلى غيرها من مراكز صناعاتها فى أوربا المختلفة ، والتى انتجت الأوانى الزجاجية التى ظهر عليها التأثير الإسلامى (١٢١).

أما الخزف البندقى والذى أصبح يمثل أهم صادرات البندقية ، والذى كان مركز إنتاجه فى مدينة مورانو البندقية ، فيرجع التفوق فى إنتاجه إلى ما اكتسبه البنادقة من خبرة فى هذا المجال أثناء تواجدهم ببلاد الشام ، فقد قلدوا ما رأوه هناك من صناعة مستخدمين طريقة الرسم بالحفر والتى تعرف عندهم بأسم Graffite وهذه الطريقة كانت بداية لاستعارات أخرى من أساليب صناعة الخزف عند المسلمين فى بلاد الشام على وجه الخصوص ، ثم سرعان ما انتقل هذا الفن إلى الغرب الأوربى ، مما كان له أثر كبير فى التطور الهائل الذى حدث فى

صناعة الخزف فى عصر النهضة فى أوربا وظل البنادقة يطورون فى صناعته حتى ظهرت طريقة صناعته التى عرفت باسم الباريللو (١٢٢). هذه الطريقة ظلت مستخدمة عندهم إلى أن ظهرت عندهم طريقة الخزف المطلى بالمينا والتى أخذوها من بلاد الشام ثم اطلقوا على هذا النوع من الخزف اسم الخزف الماجوليكى ، وهو الاسم الايطالى لنفس الخزف المطلى بالمينا ، كذلك ظهرت أنواع أخرى من الخزف المسمى بالباتيك ، وطريقة صناعته مأخوذة أيضا من بلاد الشام (١٢٣).

كذلك عرف الفرنج فى بلاد الشام بعض أنواع من المنسوجات الفخمة ، وفضلا عن كونهم استخدموها أثناء إقامتهم ببلاد الشام ، فإنهم حرصوا أيضا على تصديرها إلى أبناء جنسهم فى الغرب الأوربى ، مثل الحراير الدمشقية (١٢٤).وتجلت براعة أبناء الغرب من البنادقة فى صناعة تلك المنسوجات التى عرفوها أثناء اقامتهم فى بلاد الشام ، وأقبلوا هم وغيرهم من أبناء الغرب الأوربى على هذه الصناعة إقبالا يتجلى فى أسماء الأقمشة العربية التى ما تزال تحمل نفس أسمائها العربية وتستعمل عندهم إلى الآن ، مثل الدمشقى أو الدمقس المنسوب إلى دمشق وغير ذلك من الأنواع (١٢٥). ولعل أهم ما تعلموه كانت صناعة الحرير الذى انتشرت صناعته فى عكا وبيروت واللاذقية ، وبدأوا فى تقليده ، ثم أصبحت هذه الصناعة لها مراكز هامة فى ايطاليا بصفة عامة والبندقية بصفة خاصة وذلك منذ القرن الثالث عشر للميلاد ، وكانت هذه المراكز تحرص أن تستمد أساليبها الزخرفية من الأقمشة العربية ، حتى أن الأقمشة الحريرية التى صنعت فى ايطاليا كانت محلاة بزخارف شبه إسلامية ، وبلغت حدا كبيرا من اتقان التقليد ، بحيث كان يتعذر التفرقة بينها وبين الأقمشة العربية الأصيلة الصنع، وكانت معظم هذه الأقمشة محلاة بزخارف موشاة بخيوط ذهبية ، وكانت براعم الأزهار وفقا للأسلوب العربى تتناثر على مسطحاتها (١٢٦). وكذلك مواد الصباغة التى بفضلها ارتقت صناعة المنسوجات فى أوربا فى تلك الفترة تم نقلها من بلاد المسلمين فى الشام ، وظل الغرب الأوربى يحرص على شرائها حتى بعد الحروب الصليبية بزمن طويل (١٢٧).

كما كان لتفوق المسلمين فى بلاد الشام فى الصناعات المعدنية أثره على إقبال أبناء الغرب الأوربى على تعلم هذه الصناعات الراقية ، فقد أنتج المسلمون أنواعا مختلفة من التحف من أوان وصينيات وصحون وأباريق وزهريات وشمعدانات وغيرها ، وهى التى كانوا يزينونها بالأسلاك الذهبية والفضة إلى جانب الكتابات المشبكة ، واتقنوا صناعتها من البرونز وتكفيتها بالذهب والفضة والنحاس (١٢٨). وكانت أولى الاقتباسات التى يعترف الأوربيون

بأنهم اقتبسوها وبخاصة من الإيطاليين من هذه الصناعات أشكال الأباريق البرونزية أو النحاسية ، واستخدموها لسكب الماء والخمر فى القداس والكنائس وهى المعروفة هناك باسم أكوامانيل (١٢٩).

كذلك تعلم أبناء الغرب الأوربى بوجه عام والايطاليون بوجه خاص من أهل الشام المصنوعات الجلدية ، خاصة السروج التى كان لها شأن كبير فى ذلك العصر ، والتى انعكس عليها آثار الثراء الناجم عن التبادل التجارى الضخم ، فقد كانت تصنع على ألوان وأشكال مختلفة ، وأحسنها ما كان يصنع من الجلد البلغارى ، وفى كثير من الأحيان كانت تحلى بالذهب والفضة لدى حكام المسلمين وبخاصة سلاطين المماليك (١٣٠). ولقد أخذ البنادقة هذه الصناعة وطوروا فيها ، حتى أصبحت البندقية من أحسن البلاد التى تنتج الجلود حتى عصرنا الحالى ، ولكن ما يزال يغلب على صناعتها نمط الصناعة الاسلامية فى العصر الوسيط (١٣١).

كما أخذ الايطاليون عن بلاد الشام ومصر التفوق فى صناعة الاثاث المنزلى والحفر على الخشب ، حتى أصبحت كثير من مدن إيطاليا أشهر مدن أوربا فى هذه الصناة الهامة والتى لاغنى عنها (١٣٢).

أما فى مجال الأطعمة ، فإن الفرنج بوجه عام أحبوا الطعام العربى ، فألفوه وأقبلوا عليه ، لذلك نجدهم يقبلون على التوابل والمشهيات فى طعامهم - وهذا شئ لم يألفوه من قبل - حتى اشتهر عن أبناء الغرب الأوربى وبخاصة من الإيطاليين بعد ذلك كثرة استخدامهم لهذه الأصناف (١٣٣). كما تعلم الإيطاليون بوجه خاص كثرة استخدامهم للسكر ، الذى كان أكثر ما يستهلك منه فى أوربا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر يأتى من بلاد الشام ومصر ، بعد أن كانوا لايعرفون عنه شيئا مطلقا ، وتركوا استخدام العسل فى صناعة الحلوى ، وتعلموا صناعة الشراب المصنع من السكر لإضافته إلى الحلوى ، وتفننوا فى صناعتها وتصنيفها ، كما استساغ الفرنج الفواكه الشامية والشرقية بوجه عام ، مثل البرتقال والليمون والرمان والبرقوق، والكمثرى ، والسفرجل ، والتفاح ، والموز ، والعنب والبطيخ ، وأكثروا من إضافتها إلى موائدهم ، بل كثر على موائدهم استخدام المواد الحريفة كالخل وعصير الليمون (١٣٤). وأخذوا عن المسلمين أكل القشدة واللبنة التى يتقنها أهل الشام ، واستعاضوا فى طبخهم عن المسلى باستخدام زيت الزيتون ، والذى اشتهرت به بلاد الشام ، وصنعوا الخبز على أكثر من عشرين نوعا كما هو سائد فى البلاد الشامية (١٣٥). كما اهتموا بأكل لحوم

الصيد والأسماك ولحم الغزال والجمال ولحم الظباء الذى يعيش فى الصحراء ، وطائر السمان، ولحم الضأن . كما شربوا الخمور الشامية المسكرة التى تفنن فى صنعها أبناء أهل الذمة المحليين ، مثل المزر المخلوطة بجوز الطيب ، والشربات المثلج [١٣٦]. ومن المرجح أنهم عقب طردهم من بلاد الشام ، ولم ينسوا تلك الأنواع من الأطعمة وحرصوا على تذوقها باستمرار أو استيراد ما يمكن استيراده منها .

كانت هذه بعض الأمثلة على مدى تأثر الفرنج الذين أقاموا فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، وأتيحت لهم فرصة الاحتكاك بأبناء البلاد المحليين من مسلمين وغيرهم تحت الحكم الإسلامى ، أم الذين خضعوا لحكمهم فى مدنهم وقراهم ، فتأثروا بهم ، ونقلوا عنهم الكثير ، كذلك أتاحت لهم فرصة المبادلات التجارية تحقيق أرباح كبيرة كان لها دوررها فى رفع مستواهم المعيشى ، وبالتالى فى الحصول على كثير من منتجات الشرقين العربى والأقصى فى ذلك العصر .

حواشى الفصل الرابع

١- ناصر خسرو : سفر نامة ، ص١٢٨ .

٢- الأنس الجليل ، جـ١ ، ص٤٠٣ ؛ Conder : op . cit ., p . 297 .

٣- نعيم زكى : طرق التجارة الدولية ، ص٣٤١ ؛ Lopez : op . cit ., pp. 299-295

٤- نعيم زكى : نفس المرجع ، ص٣٤٢ .

٥- المرجع السابق نفسه ، ص٣٤٠-٣٤٧ .

٦- المرجع السابق نفسه ، ص٣٤٢ .

٧- مجير الدين الحنبلى : نفس المصدر ، جـ١ ، ص٤٠٣ .

٨- ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر بأبناء العمر ، نشر د. حسن حبشى،القاهر١٩٧١ ، جـ٢ ، ص١٣٢ .

٩- Mas Latrie : op . cit ., p. 88 .

١٠- نعيم زكى : نفسه ، ص٣٤٣ .

١١- Lopez : Op . cit . pp. 175-176 .

١٢- الجزيرى : تاريخ الفقه على المذاهب الأربعة ، جـ٣ ، ص٤٣ .

١٣- الرحلة ، ص٢٨١ .

١٤- Rey : Op . cit ., p. 265 .

١٥-نعيم زكى : نفسه ، ص٣٩ .

١٦- براور : نفس المرجع ، ص٢٢٣-٢٢٤ .

١٧- نعيم زكى : نفس المرجع ، ص٣٤١-٣٤٢ .

١٨- Lopez : Op . cit ., pp . 224-225 .

١٩- Pierenne : Economic and Social Hist . of the Middle . Ages , London , 1947 , p. 120 .

٢٠- Ibid : Op . cit . pp. 185-186 .

٢١- Ibid : Op . cit., pp. 187-188 .

٢٢- Felix Fabri : The Book of the Wandering of Felix Fabri , London 1892 , vol . II , p . 138 .

٢٣- صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص٤٣٧ .

٢٤- توفيق اسكندر : «نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط» المجلة التاريخية المصرية ، العدد السادس ١٩٥٧ ، ص٣٨-٤٠ ، نقولا زيادة : دمشق فى عصر المماليك ، بيروت ١٩٦٦ ، ص١٦٨ .

٢٥- القلقشندى : نفسه جـ٣ ، ص٤١٣-٤٣٧ ؛ Adler : Jewish Travellers , London 1930 , pp. 24-26 .

٢٦- محمد أبو الفرج أبو العش : «النقود الإسلامية مصدر وثائقى للتاريخ والفن» بحث مقدم للمؤتمر الدولى لتاريخ بلاد الشام - نيسان ١٩٧٤ ، ص٢٨٣ .

٢٧- Henri Lavoix : Monnais : a legendes Arabes fappee en Syrie par les croisades , Paris 1877 , pp . 230-258 .

٢٨- رأفت النبراوى : المسكوكات الصليبية فى مصر والشام ، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ، كلية الآثار ، عام ١٩٧٨ ، صح .

٢٩- Goerge Miles "Some Hoarde of Crusader Bezants" The American Numi smatic society Museum Notes , 13 , 1967 .

٣٠- ابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، جـ١٢ ، ص٢٢٠ .

٣١- رأفت النبراوى : نفسه ، ص٣٠-٣٢ .

٣٢- المرجع السابق ، ص٣٣ .

٣٣- لمزيد من التفاصيل عن ذلك الموضوع راجع المرجع السابق نفسه ، ص٣٨-٥١ .

٣٤- المرجع السابق ، ص٦ .

٣٥- Balog et Yvon : Monnaies : a legendes Arabes de l'orient latin , Paris 1958 , p. 133 .

٣٦- Ibid : Op . cit . p. 147 .

٣٧- رأفت النبراوى : نفسه ، ص٣ ؛ Ibid : Op . cit . pp. 133-134 .

٣٨- المرجع السابق ، ص٤ .

٣٩- المرجع السابق ، ص٤ ؛ Ibid : Op . cit ., p. 137 .

٤٠- وفيات الأعيان ، جـ٢ ، ص٣٢٨ .

٤١- رأفت النبراوى : نفسه ، ص١٠-١١ ، ٥٦ .

٤٢- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦١٨ ، المرجع السابق ، ص١١ .

٤٣- Balog et Yvon : Op . cit , p. 158 .

٤٤- رأفت البراوى : نفسه ، ص٧٦-٧٨ .

٤٥- المرجع نفسه ، ص٣ .

٤٦- السيد عبد العزيز سالم : نفس المرجع ، ص٢٠٤ .

٤٧- قدرى قلعجى : صلاح الدين الأيوبى ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الخامسة ١٩٢٩ ، ص٦١٣-٦١٤ ؛ براور : نفس المرجع ، ص٢٢٤ .

٤٨- المرجع السابق ، ص٢٢٤ .

٤٩- المرجع السابق نفسه ، ص٢٢٤ .

٥٠- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٧٦-٢٧٧ .

٥١- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٦١٩ .

٥٢- Fulcher of charters : Op . cit . pp . 130-138 ; Guibert of Nogent in RHC . Occ . vol. IV . pp. 137-140 .

٥٣- «المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية » بحث مقدم للمؤتمر الدولى لتاريخ بلاد الشام – نيسان ١٩٧٤ ، ص٢٣٩ .

٥٤- William of Tryre : Op . cit . vol . I, pp. 235 - 296 .

٥٥- Ibid : Op . cit . vol . I, p. 316 .

٥٦- Alber of Aix : Op . cit . pp. 541 - 542 .

٥٧- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٢ ، ص٧٨ .

٥٨- هايد : نفس المرجع ، ص١٨٤-١٨٦ .

٥٩- William of Tyre : Op . cit . vol . I, p. 318 .

٦٠- Raymond of Aguilers : Op . cit . pp. 243-300 .

٦١- رنسيمان : نفسه ، جـ٢ ، ص٧٦-٧٧ .

٦٢- Ibid : Op . cit . pp . 453-454 .

٦٣- رنسيمان : نفسه ، جـ٢ ، ص٧٦-٧٧ .

٦٤- المرجع السابق : جـ١ ، ص٤١٩ .

٦٥- ابن القلانسي : نفس المصدر ، ص١٣٩ ،

ابن الأثير : الكامل ، جـ٨ ، ص١٩٩ .

٦٦- Raymond of Aguilers : Op . cit . p. 291 .

٦٧- بدر الدين ابن قاضي شهبة : نفس المصدر ، ص٤٥ .

٦٨- Fulcher of Charters : Op. cit . p .

٦٩- المصدر السابق ، ص٩٢ .

٧٠- ذيل تاريخ دمشق ، ص١٥٩ .

٧١- المصدر السابق نفسه ، ص١٦٧ ، ١٦٨ .

٧٢- P.P.T.S. vol , XI , p. 22 .

٧٣- ابن واصل : مفرج الكروب ، جـ٢ ، ص١٨٥ ،

ابن شداد : الاعلاق الخطيرة ، ص٧٢ .

٧٤- ذيل تاريخ دمشق ، ص٣٣٤-٣٣٦ .

٧٥- الكامل في التاريخ ، جـ٨ ، ص١٨٩ .

٧٦- ابن العديم : زبدة الحلب في تاريخ حلب ، نشر سامي الدهان ، دمشق ١٩٧٩ ، جـ٢ ، ص٢٥٧ .

٧٧- بدر الدين ابن قاضي شهبة : نفس المصدر ، ص٤٠ .

٧٨- ابو شامة : الروضتين ، جـ١ ، قسم ، ص٢٧ ،

٧٩- بدر الدين ابن قاضي شهبة : نفس المصدر ، ص٤٦ .

٨٠- ابن عبد الظاهر : تشريق الأيام ، ص٥٢ .

٨١- ابن العديم : المرجع نفسه ، جـ١ ، ص٣٤٠ ؛ سعيد عاشور : المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام ، ص٢٢٠ .

٨٢- سعيد عاشور : نفس المرجع ، ص٢٢٠ .

٨٣- المرجع السابق والصفحة ذاتها .

٨٤- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٧٢-٢٨١ .

٨٥- سعيد عاشور : المرجع السابق نفسه ، ص٢٢٦ .

٨٦- ذيل تاريخ دمشق ، ص١٩٠ .

٨٧- الرحلة ، ص٢٧٦-٢٧٧ ؛ سعيد عاشور : المرجع السابق نفسه ، ص٢٢٦ .

٨٨- ابن القلانسى : نفس المصدر ، ص٢٣٦-٢٣٧ .

٨٩- الكامل في التاريخ ، جـ٩ ، ص١١٣ .

٩٠- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٩ .

٩١- المرجع السابق نفسه ، جـ٣ ، ص١٨٨ .

٩٢- المرجع السابق نفسه ، جـ٣ ، ص٩ .

٩٣- ابن الأثير : الكامل ، جـ١١ ، ص٩٦ ؛ رنسيمان : نفسه ، جـ٣ ، ص٢٦٨ .

٩٤- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص٣٦٥ .

٩٥- المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٥١١ .

٩٦- قدرى قلعجى : نفس المرجع ص٦١٠-٦١١ .

٩٧- الرحلة : ص٢٧٣-٢٧٤ .

٩٨- السير هاملتون أ.ر. جب : صلاح الدين الأيوبى . بيروت ١٩٦٣ ، ص٢٠٤ .

٩٩- الرحله ، ص٢٤٦ .

١٠٠- ابن طولون الصالحى : إعلام الورى بمن ولى من الأتراك دمشق ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص٩٥ .

١٠١- رنسيمان : نفسه ، جـ٣ ص١٩ .

١٠٢- زكى النقاش : نفسه ، ص١٤٦ .

١٠٣- نعيم زكى : نفسه ، ص٣٣٨ ؛ صبحى لبيب : «سياسة مصر التجارية فى عهدى الأيوبيين والمماليك» المجلة التاريخية ، العدد٢٨و٢٩ لسنة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ص١٢٥ .

١٠٤- سعيد عاشور : «بعض أضواء جديدة على العلاقة بين بيزا وتونس فى عصر الحروب الصليبية» مجلة كلية آداب جامعة القاهرة ، المجلد السادس والعشرون جـ١ ، جـ٢ ، ١٩٦٤ ، ص٣٥ .

١٠٥- جوزيف نسيم : «دراسات فى تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب» ، الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص٩٩-١٠٠ .

١٠٦- رنسيمان : نفس المرجع ، جـ٣ ، ص١٢ .

١٠٧- عمر كمال توفيق : المرجع نفسه ، ص١٩٣ .

١٠٨- Heyd : Op . cit . II , pp. 460-461 .

١٠٩- Ibid : Op . cit . p. 461 .

١١٠- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٥١-٢٥٢ ،

Grousset : L'Empire du Levant ; Paris 1949 , p. 37 .

١١١- Mayer : The Crusades , Oxford 1972 , p. 180 .

١١٢- عزيز سوريال : العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة فيليب صابر سيف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص١١٣ .

١١٣- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٥٣ ؛ Prower : Op . cit . pp. 413-419 .

١١٤- الحروب الصليبية ، ص١١٧ .

١١٥- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٥٣ .

١١٦- زكى النقاش : نفسه ، ص١٨٤ .

١١٧- عزيز سوريال : نفسه ، ص١١٣-١١٤ .

١١٨- Rey : Op . cit . pp. 230-234 .

١١٩- زكى النقاش : نفسه ، ص١٨٣ ؛ Ibid : Op . cit . p. 229 .

١٢٠- Conder : Op . cit . p. 334 ; Prawer : op . cit . p. 494 .

١٢١- كريستى : تراث الإسلام ، ترجمة محمد زكى ، القاهرة ١٩٣٩ ، جـ١ ، ص٤٧ .

١٢٢- أحمد فكرى : العمارة والتحف الفنية ، ص٤٤٠-٤٤٣ .

١٢٣- جورج يعقوب : أثر الشرق فى الغرب ، ص٦٢ .

١٢٤- جان سوفاجيه : دمشق الشام لمحة تاريخية ، دمشق ١٩٥٤ ، ص٢٧٣ .

١٢٥- سعيد عاشور : المدنية الإسلامية وأثرها فى الحضارة الأوربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص١٨٠ .

١٢٦- أحمد فكرى : نفسه ، ص٤٤٢ .

١٢٧- أديب فرحات : لبنان وسوريا ، بيروت ١٩٧٢ ، ص٢٧٣ .

١٢٨- أحمد فكرى : نفسه ، ص٤٤١-٤٤٣ ، عفاف صبره : نفسه ، ص٢٥٦-٢٥٧ .

١٢٩- كريستى : نفسه ، ص٣٢-٣٣ .

١٣٠-المقريزى : الخطط ، جـ٢ ، ص٩٨ ، سعيد عاشور : المدنية الإسلامية ص١٨٠-١٨١ .

١٣١- Conder : Op . cit . p . 183 .

١٣٢- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٥٥ .

١٣٣- Prawer : Op . cit . p. 493 .

١٣٤- عفاف صبره : نفسه ، ص٢٤٠ ؛ Conder : Op . cit . p . 181 .

١٣٥- Prawer : Op . cit . pp. 516-518 .

١٣٦- Ibid : op . cit . p. 181 .

الفصل الخامس

المسلمون تحت الحكم الصليبى

- مواجهة التحدى الذى فرضه الحكم الصليبى
- التمسك بالأرض فى مواجهة حركة الاستيطان الصليبى
- أهل المدن ومعاناتهم تحت الحكم الصليبى
- أهل القرى ومعاناتهم تحت الحكم الصليبى
- رد الفعل وتعدد أساليب المقاومة

مواجهة التحدى الذى فرضه الوجود الصليبى

من المعروف أن الشرق الأوسط تعرض فى أواخر القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر للميلاد لحركة استعمارية استيطانية من قبل الغرب الأوربى ، وهى التى اشتهرت فى التاريخ باسم الحركة الصليبية . وأن نجاح الصليبيين لم يكن راجعًا إلى كثرتهم العددية ، حيث تشهد المصادر اللاتينية نفسها على قلة أعداد الذين وصلوا فعلا من أبناء الغرب الأوربى إلى بلاد الشام[1] ، وما تلا ذلك من الاستيلاء على الرها وأنطاكية وبيت المقدس ثم طرابلس وتوسعهم شرقا حتى الجزيرة والفرات ، وغربا بامتداد ساحل بلاد الشام ، وقبل أن نستطرد فى حتمية المقاومة كنوع من المواجهة للعدو الصليبى ، ونظراً لتشابه الأحداث التاريخية التى يمر بها الوطن العرى فى ظل الغزوة الصهيونية باعتبارها وجوداً أجنبيًا غريبًا عن المنطقة العربية يحرص الغرب الأوربى على تدعيمه ومساندته وإمداده بالسلاح والرجال . فنحن عندما نعرض لهذا الموضوع فإنما لنؤكد على أن تراثنا التاريخى ملئ بالعبر والعظات التى يمكن أن نستلهم منها الكثير فى مواجهة تحديات العصر الذى نعيشه نظراً للتشابه الكبير بين ما كان وما هو قائم الآن فى ظل الغزوة الصهيونية ، كما أننا نريد أن نؤكد أنه كان على المنطقة العربية أن توجه كل مواردها على كل المستويات لخوض هذا الصراع الذى كان بالفعل صراع وجود ، لأن التاريخ لاتصنعه الصدفة ، وإنما يصنعه جهد الناس . أما عن حتمية المقاومة الشعبية ، فقد أدرك المعاصرون أن الاخفاقات فى مواجهة الغزوة الصليبية ترجع إلى عدة عوامل منها أن المسلمين إذا كانوا قد خاضوا بعض المعارك الأولى المتفرقة ضد الصليبيين ، فلم تكن هذه المعارك حاسمة ، وأن القيادات السياسية لم تدرك حقيقة مهمة وهى أنه كان لديها احتياطى لاينفد من القوة البشرية ، وأن أكثر الهزائم قسوة لم تكن تعنى أكثر من مجرد معركة خاسرة يتلوها تقهقر إلى قواعد آمنة بعيدة عن متناول الجيوش الصليبية [2]، بعكس الحال عند الصليبيين الذين كانوا عادة ما يعبئون كل قواتهم البشرية تقريبا فى حالات الهجوم الرئيسة ، فقد كانت الهزيمة الواحدة ربما تعنى خسارة المعركة أو الحرب بل وضياع الجيش الصليبى نفسه ، وهذا بالضبط ما حدث فى يوليو سنة ١١٨٧م / ٥٨٣هـ فى موقعة حطين عندما كان معنى الهزيمة هو ضياع الكيان الصليبى [3]، يضاف إلى ذلك عدم تجانس الجيش الإسلامى فى تلك الفترة حيث كان يضم عناصر تركية وكردية وتركمانية وعربية وغيرها من العناصر الإسلامية، كما افتقد هذا الجيش إلى القائد الذى يستطيع أن يزيل ما بين هذه العناصر من حزازات أو

نعرات كما أنه قد جرى تعديل جوهرى على نظام الجيش منذ القرن الثالث الهجرى التاسع للميلاد فى ظل نظام الإقطاع الحربى الذى ظهر منذ ذلك الحين ، وبذلك تبدلت القاعدة العسكرية للأمة الإسلامية تبدلا عميقًا ، فبعد أن كانت الأمة الإسلامية كلها أمة تحت السلاح، أصبح تكوين الجيوش يعتمد أساسًا على الأمراء ، وتشجيع دائم على التمرد وتأسيس الإمارات المستقلة . وكان نواة كل جيش من هذه الجيوش الخاصة بالقادة والأمراء تتكون أساسًا من العبيد ، والذين كانوا غالبًا من الأتراك أساسًا والديلم سكان المناطق الجبلية إلى الجنوب الغربى من بحر قزوين ، كذلك وجدت بعض جماعات من التركمان والأكراد يضاف إلى ذلك بعض أبناء القبائل العربية والذين كانوا بمثابة قوات شبه مستقلة (٤).

ويمكننا القول أن وصول الصليبيين إلى مشارف بلاد الشام فى حد ذاته ، قد أحدث هلعًا كبيراً فى قلوب الأهالى ذلك أن الناس شعروا لأول مرة أنهم أمام خطر من نوع جديد لم يألفوه من قبل ، خصوصا إذا وضعنا فى اعتبارنا أنه فى الوقت الذى أخذت فيه جيوش الصليبيين طريقها إلى بلاد الشام ، كانت بعض الأساطيل الحربية ، وبخاصة بعض الأساطيل الإيطالية، والفلمنكية والسكندنافية تمد لهم يد العون (٥). هذا فى الوقت الذى كان فيه الانقسام قد أصاب العالم الإسلامى وكان له أثره الواضح فى إضعاف قوة المسلمين والذى تمثل فى فرض التفتت والتجزئة ، مما حول العالم الإسلامى إلى دويلات صغيرة متشاحنة(٦) فى ظل خلافتين متصارعتين ، هما الخلافة العباسية فى بغداد والخلافة الفاطمية فى القاهرة ، وأن ينتقل الصراع بينهما إلى أخطر مراحله عندما تحاول إحداهما وهى الخلافة الفاطمية الاستعانة بالعدو الصليبى ليملك بيت المقدس ويكون حاجزا بينها وبين قوات السلاجقة التى تدين بالولاء للخلافة العباسية (٧). كما كانت المنطقة تعج بالقبائل العربية التى حافظت على معظم مقوماتها ، ومن أبرز هذه القبائل بنو نمير وبنو عقيل بإقليم الجزيرة وبنو كلاب بشمال الشام وبنو كلب بوسطه ، وبنو طى بشرق الأردن ، وقد أخذ نفوذ هذه القبائل يقوى فى الفترة التى نحن بصددها ، مما ضاعف من الانقسامات فى هذه البلاد(٨) ذلك أن هذه القبائل العربية كانت قد نقمت على السلاجقة سيطرتهم على البلاد وسلب ما كان لها من سطوة ، وأخذت تتحين الفرص فى مجئ الصليبيين إلى بلاد الشام ، لذلك اتبعوا معهم سياسة المسالمة والمهادنة ، ومدوا لهم يد المعونة فى فترات كثيرة ، وإذا كان الصليبيون قد قبلوا فى البداية مسالمة ومهادنة هذه القبائل العربية فإنما كان ذلك إلى حين أن تثبت أقدامهم ببلاد الشام وتتوطد دولتهم ، مما دفع هذه القبائل العربية فيما بعد إلى تغيير موقفها (٩)، كذلك أثار تدفق اللاجئين إلى المقاطعات الإسلامية فى أعقاب الغزو الصليبى ، مشاعر الاستياء ضد القيادة

السياسية ، والتى عبر عنها كثير من المؤرخين المعاصرين وصوروها لنا فى العبارات التالية : كانت الفرنج قد اتسعت بلادهم وكثرت أجنادهم وعظمت هيبتهم وزادت أجنادهم وصولتهم ، وامتدت إلى بلاد المسلمين أيديهم ، وضعف أهلها عن كف عاديتهم وتتابعت غزواتهم وساموا المسلمين سوء العذاب واستطار فى البلاد شرر شرهم ، وامتدت ممتلكاتهم من ناحية ماردين وشبختان إلى عريش مصر لم يتخلله من ولاية المسلمين غير حلب وحماه وحمص ودمشق (١٠)، أى أنه لم تمض سنوات قليلة من ١٠٩٧-١٠٩٩ م حتى صار فى أيديهم الجانب الأكبر من فلسطين وساحل الشام ، هذه الرقعة التى بلغ امتدادها من الشمال إلى الجنوب نحو خمسمائة ميل ، وبلغ عرضها حوالى خمسين ميلاً (١١). واشتدت ثائرة المسلمين بسبب ما دأب عليه الصليبيون من مواصلة غاراتهم على املاك المسلمين يوما بعد يوم ، وعلت أصوات الاستياء على منابر المساجد وفى صلاة الجمع ، وسطرت الكتب التى تتناول واجب الجهاد ، كما دبجت الرسائل التى تداولها الجميع غن قدسية بعض المدن الإسلامية ، وخاصة بيت المقدس كنوع من استنفار الجهود لاستردادها ، وبذلك كان التحدى الذى واجهه المسلمون فى عقر دارهم ، ومغالاة الصليبيين فى التنكيل بالمسلمين فى مذابح بشرية رهيبة وإبادة جماعية وراء الصحوة العربية الإسلامية ، وتعبئتها للحرب وإعلانها الجهاد ، كما كانت تلك الصحوة استجابة لحالة التنبيه والإفاقة التى عاشها العرب والمسلمون عقد الإغفاءة التى تمكن خلالها الصليبيون من إذلال جميع القوى العربية والإسلامية ، وإصابتها فى هيبتها وكرامتها (١٢). لهذا كان التحدى الذى فرضه العدوان الصليبى والذى عبر عن نفسه فى حماس جماهير العرب والمسلمين فى كل مكان للتخلص من نير العبودية التى أمسوا فيها مع وجود الصليبيين فى بلادهم ، وكان توطين النفس على متابعة الجهاد فى صراع مرير طويل ، من خلال وعى بالذات. ومن خلال إدراك لحقيقة العدو وأهدافه ، فتوحدت جميع طوائف المجتمع وأفراده وانطلقت طاقاتهم .

التمسك بالأرض فى مواجهة حركة الاستيطان الصليبى

وهنا يجب الإشارة إلى أن السنوات العشر الأولى من الغزوة الصليبية ، وما حدث فيها من هجرات إما نتيجة المذابح الجماعية ، التى ارتكبها الصليبيون فى بعض المدن مثل أنطاكية ومعرة النعمان وسروج وقيسارية (١٣). أو لما أحدثته تلك المذابح من هول وفزع للكثيرين من أهل المدن مثل الرملة وأرتاح ومنبج ومغادرة أوطانهم (١٤). وما أدى إليه ذلك من ضياع كثير من الأرض ، فضلا عن ظهور مشكلة اللاجئين والذين اكتظت بهم بعض المدن الإسلامية،

بحيث نسمع أن مدينة مثل دمشق قد ضاقت بالسكان بعد أن غدت مقراً للاجئين الذين تكاثفوا بها وصار عدد سكانها ضعفى ما تستوعبه مدينة مثلها (١٥). هذه السنوات العشر كانت كفيلة بأن يتعلم السكان المحليون فى كل مكان درسًا لم ينسوه أبداً وهو عدم ترك أراضيهم والتخلى عنها أمام أى غزو وهو ما عرف فى ذلك العصر باسم الجفل ، والأدلة على أنهم استفادوا فعلاً من هذا الدرس كثيرة ، وهذا الأسلوب غالى الثمن كان واحدا من الوسائل للإعلان عن الشرعية والتمسك بالأرض فى مواجهة أقصى الظروف وفى مواجهة عدو لايرحم لم يكتف بسياسة تفريغ كثير من المدن من سكانها عن طريق ما أحدثه من مذابح جماعية ، بل وما لجأ إليه من سياسة توطين أبناء الغرب الأوربى وإحلالهم محل السكان المحليين فى كثير من المدن التى هجرها أهلها . ليس هذا فحسب ، بل الأخطر من هذا هو قيام الصليبيين بتكوين مستعمرات استيطانية عن طريق إحلال مستوطنين جدد من شتى أنحاء الغرب الأوربى ، والذين قاموا فى هذه المستوطنات بتأسيس مجتمعات زراعية أوربية فى الشرق ، وكان معنى هذا ضياع كل حق فى الأرض بمرور الزمن ، والأمثلة عديدة على هذه المستعمرات الاستيطانية ، ويحفل بها تاريخ الحركة الصليبية نذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر.

فما من يوم كان يمضى إلا ويزداد السكان المحليون قناعة بمدى الخطر المحدق بهم وإدراكا لأبعاد المخطط الاستعمارى الاستيطانى الذى يهدف إليه أبناء الغرب الأوربى ، والذى تمثل فى إقامة العديد من المستعمرات الاستيطانية لهم مستغلين وجود بعض المبانى أو مواد البناء أو موارد المياه ، وهذه الحقيقة تفسر لنا السبب فى استمرار وجود أسماء فلسطينية مثلا فى فترة الحكم الصليبى ، على الرغم من أنها أصبحت تكتب باللغة الفرنسية القديمة أو اللاتينية مع ما طرأ عليها من تحريف فى النطق(١٦) وعلى المدى الطويل فقد ساعدت هذه المستعمرات الاستيطانية على حركة جذب سكانية واستيطانية لبعض أبناء الغرب الأوربى ليفدوا إلى الشرق ، وسرعان ما عمر هؤلاء النزلاء الجدد بعض القرى التى كان هجرها أهلها أو أجبروا على إخلائها ، واستوطنها هؤلاء لأنهم كانوا بالدرجة الأولى من المزارعين (١٧). فمن المستعمرات الاستيطانية الزراعية التى أقامها الصليبيون فى المناطق التى احتلوها نتيجة لسياسة الجفل هذه كانت ألبيرة كواحدة من تلك المستوطنات التى تم تأسيسها بالقرب من مدينة بيت المقدس أواخر القرن الخامس الهجرى/ الحادى عشر للميلاد (١٨) وهى التى أقامها جماعة من الصليبيين كنموذج يحتذى به فى بناء مستعمرات استيطانية على النمط نفسه فى كل مكان ، وعلى وجه الخصوص فى الرملة والقبيبة ، وفى الفترة من ١٠٩٩-١١٠٠م كانت

ألبيرة واحدة من ضمن إحدى وعشرين مستوطنة كان قد وهبها الدوق جودفرى دى بوايون لكنيسة القبر المقدس . وهناك أنزل الرهبان بعض الفلاحين الأحرار من أصول غربية وزودوهم بقطع من الأرض ليبنوا عليها منازلهم ، كما وزعوا عليهم الأراضى الزراعية لزراعتها مقابل أن يدفعوا لهم ضريبة العشور وقسما من المحصول[١٩] وحوالى عام ١١٥٥م بلغ عدد النزلاء بها حوالى تسعين أسرة ، أى ما يقارب ٣٥٠ شخصًا ، ثم وصل عددهم إلى ٥٠٠ شخص ترجع أصولهم إلى كل البلدان الأوربية التى شاركت فى الحروب الصليبية ، ولكن بصفة رئيسة من فرنسا وجنوب أوربا ، من أوفرن وبروفانس وبرجنديا وجاكسون ، وليموج ، والبندقية ، وسانت جوتييه ، وقطالونيا ، وفالنسيا ولومباردى . هذه المستوطنة أخذت على عاتقها زراعة الكروم وتربية الماشية وزراعة البساتين ، كما وجد بها بعض المستوطنين الذين امتهنوا بعض الحرف مثل الحدادة والنجارة وأعمال البناء وصناعة الأحذية ، وكان على المستوطنين دفع ضريبة العشور للكنيسة بالإضافة إلى ضريبة الأرض التى قدرت بنسبة من المحصول تراوحت ما بين ثلث ونصف المحصول أحيانا وضرائب أخرى يدفعها الحرفيون منهم [٢٠]، ومثال آخر نعطيه عن تلك المستوطنات الزراعية التى أقامها الصليبيون فى بلاد الشام والتى أصبحت تشكل تهديداً خطيراً على الأقل من حيث المبدأ لجماعات السكان المحليين من المزارعين والمشتغلين بالزراعة ، ألا وهو إقامة مستوطنة فى بيت جبريل ، وهذا المكان وهو بيت جبريل لم يكن يتمتع بحصانة طبيعية فقد كان يقع عند سفح جبل فى الجهة الشمالية الغربية منه ، وكانت تحصيناته عبارة عن سور وباشورة وخندق وعدة أبراج وقد تم منحه لفرسان القديس يوحنا لمدة خمسة عشر عاما ، لكن حوالى عام ١١٥٤م نسمع عن تأسيس مستعمرة استيطانية فى هذه المنطقة والتى كانت تعتبر إحدى أماكن تمكيس القوافل أى إحدى المناطق الجمركية التى تحصل عندها الرسوم الجمركية على القوافل الواردة من بلاد المسلمين والصادرة إليها . وبلغ عدد سكانها عند تأسيسها ٣٢ عائلة أى ما بين ١٠٠-١٥٠ شخصًا [٢١]، منها ست عائلات من العائلات الصليبية التى كانت تعيش فى فلسطين منذ أن خضعت للحكم الصليبى ، أما باقى أفراد العائلات الأخرى فقد كانوا من النزلاء الجدد الذين تجمعوا من كل أنحاء الغرب الأوربى ، من أوفرن ولمباردى وبواتو وقطالونيا والفلاندرز ، وهم من القادمين الجدد حيث تدل أسماؤهم على ذلك ، وحصل كل مستوطن فيهم على قطعة أرض زراعية تقدر بحوالى ٦٢ هكتاراً لزراعتها وبنى على جزء منها منزلا يستقر فيه ، فى مقابل أن يدفع الفرد منهم ضريبة سنوية تعادل عُشر المحصول الذى يزرعه أو الفاكهة بالإضافة إلى بعض الضرائب

الأخـرى [٢٢]. وإذا تفحصنا هؤلاء المستوطنين نجد أنهم جميعا من الصليبيين الأحرار، كما أنهم لم يخضعوا للنظام الإقطاعي، فهم قد امتلكوا الأرض وكان لهم الحق في بيعها متى شاءوا على الرغم من أنهم كانوا يدفعون ضريبة الأرض وفقا لنسبة معينة من الإنتاج وليست محددة بمقدار الأرض ، وبالطبع فإنهم لم يكونوا من العسكريين ولم يشكلوا مستوطنات عسكرية لأن ثلاثين أسرة أو أزيد قليلا لن تفيد في الدفاع العسكري إلا قليلا . ولكنها محاولة لإقامة مستوطنات زراعية في اقتصادها وسكانها مثل غيرهم من سكان المستوطنات الصليبية العديدة الأخرى من الفلاحين الأوربيين وأصحاب الحرف ، والهدف من إقامتها واضح يمكن أن نتعرف عليه من خلال الوثيقة التي تم إصدارها من قبل طائفة الاسبتارية ، لكي يتم تعميرها ، وزراعة أراضيها حتى تزدهر هذه المستوطنة ، وفي الوقت نفسه وهو الأهم للتقليل من الاعتماد على عناصر السكان المحليين الذين سكنوا بعض القرى الأخرى التي خضعت للحكم الصليبي ومحاولة جذب عناصر أوربية وإحلالها محلهم كلما أمكن ذلك [٢٣].

ولم يكن هدف الصليبيين هو الاكتفاء بتوطين أبناء الغرب الأوربي في الأراضي الزراعية في الشرق بدلا من سكانها المحليين في المناطق التي خضعت لهم ، بل تعدى ذلك إلى المناطق الخاضعة لحكم المسلمين والمجاورة لهم . إذ يذكر المؤرخ اللاتيني الشهير وليم الصوري أن حكام الصليبيين لجأوا في حالات كثيرة إلى طرد بعض المسلمين باستمرار لإحلال عناصر اوربية محلهم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم ببنائهم لكثير من القلاع والحصون التي شنوا منها هجماتهم المتكررة والكثيرة على بلاد المسلمين قد ألجأوا المزارعين المسلمين في المناطق المتاخمة لهم إلى هجرة أراضيهم ، وذلك بسبب خوفهم من الإغارات المتلاحقة التي جعلتهم يحجمون عن الزراعة في كثير من الأحيان على الرغم من أن الكثير منهم قبلوا في البداية دفع أتاوة سنوية لاتقاء شر الصليبيين إلا أن هجماتهم لم تنقطع مما أفقدهم أراضيهم الخصبة والتي كانت على جانب كبير من الفائدة لسكان المدن الإسلامية[٢٤]. وحتى لايتبادر إلى ذهن القارئ أن سياسة الجفل أي الهروب أمام الخطر الصليبي كانت هي الأسلوب الوحيد والأمثل الذي لجأ إليه سكان القرى والمدن وإنما هي حالة اختص بها عدد قليل من القرى والمدن ، وتشهد على ذلك المصادر اللاتينية فالمؤرخون اللاتين الذين صحب بعضهم الحملة الصليبية الأولى يقرون في صراحة عنف المقاومة التي لاقاها الصليبيون في معظم الأماكن التي حلوا بها، ومن ذلك ما تشير إليه هذه المصادر من أنه عقب استيلاء الفرنج بالحيلة على أنطاكية فان حصارهم

لمدينة عرقة دام ثلاثة أشهر إلا يومًا واحداً والدليل على شدة المقاومة وعنفها أن عرقة ، وهى مدينة صغيرة ، قد طال حصارها إلى هذه المدة فى الوقت الذى حاصرت فيه قوات الصليبيين المدينة براً وصلت عدة سفن إنجليزية وأخرى جنوية وظلت تمد الجموع الصليبية المحاصرة لها بالذخيرة الوفيرة والقمح والنبيذ واللحم والجبن والشعير والزيت [٢٥]. ويدلل المؤرخ المجهول على عنف المقاومة وشدة ما لحق بالصليبيين من خسائر بقوله وفى خلال هذا الحصار سعد كثير من رجالنا بالشهادة ، وكان من بينهم أنسلم دى ريبومونت ووليم بيكاردى وكثيرون غيرهم ممن لاأعرفهم[٢٦] كما ضرب المدافعون عن كثير من المدن أروع أمثلة البطولة والفداء ويعترف المؤرخ المجهول بذلك عند حصارهم لمدينة بيت المقدس مثلا فيقول أما فى الداخل فقد حمى وطيس القتال بين المدافعين عن المدينة وبين رجالنا وأخذوا يرمونهم بالنار الإغريقية والأحجار وواضح أن أهل المدينة عندما استنفذوا كل وسيلة فى الدفاع وبعد أن انهارت حامية المدينة واستسلمت فان عدداً كبيراً منهم قد لجأ إلى المسجد الأقصى للاحتماء به حيث هاجمهم الصليبيون فقتلوا البعض البعض وأبقوا على الذين أحسنوا بهم الظن [٢٧] ويجب أن نذكر أيضا أن كثيرين من أبناء الشعب العربى قد آثروا البقاء فى أراضيهم على الرغم مما تعرض له عدد كبير من قتل وفتك وتعذيب نتيجة للعمليات الحربية التى صاحبت الحملة الصليبية الأولى وهؤلاء أدركوا من الوهلة الأولى أن بقاءهم أمام هذه الأخطار وتمسكهم بالأرض ما هو إلا تدعيم لكيانهم ، وأن تمسكهم بالأرض هو الشرعية ذاتها هذا فى الوقت الذى تشير فيه كثير من المصادر اللاتينية بوجه خاص إلى أن الصليبيين خيروا هؤلاء الذين فضلوا البقاء فى أرضهم بين القتل أو التنصر ، فعندما سقطت مدينة أنطاكية فى أيديهم فى الثالث من شهر يونيه ١٠٩٨م فإن المسلمين الذين تحصنوا بقلعة المدينة لم يقبل منهم الصليبيون إلا إعتناق المسيحية أو القتل وبذلك أكرهوا على التنصر[٢٨] وإن كانت المصادر لم تذكر بعد ذلك مصير هؤلاء الأشخاص هل ظلوا على المسيحية أم أنهم استغلوا فرصة هدوء الأحوال نسبيا فى أعقاب عمليات الغزو وعادوا إلى ممارسة دينهم وهو الإسلام . وفى تصورنا أنهم قبلوا هذه الفكرة كوسيلة للتمسك بالأرض للدفاع عنها عندما تحين الفرصة . كما يذكر المؤرخ المجهول أن الصليبيين بعد ذلك قاموا بالإغارة على بعض القرى المجاورة لأنطاكية وبخاصة تلك القرى الخاصة بالمسلمين بالقرب من تل منس وألقوا القبض على جميع فلاحى تلك الناحية، وقتلوا من أبى اعتناق النصرانية أما أولئك الذين آثروا البقاء وأعلنوا عن استعدادهم للتحول إلى المسيحية فقد خلوا سبيلهم وأبقوا على حياتهم[٢٩]. ومن الأمثلة الدالة فعلا على أنهم

استوعبوا الدرس ولم يفرطوا فى الأرض مهما كان الثمن الذى دفعوه فى سبيل ذلك ، ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة من أنه فى عام ٦١٤هـ / ١٢١٢م من أن أهل بيسان وسائر الأعمال التى حولها لم يجفلوا إلى مكان عندما قصدهم الفرنج وبذلوا فيهم السيف ونهبوا البلاد والرساتيق أى القرى وأخذوا جميع غلاتها وحواصلها وغنموا من المسلمين مالاً يحصى كثرة ونهبوا ما بين بيسان وباناياس وبثوا السرايا في القرى (٣٠). ومن الأساليب الطريفة التى تفنن الصليبيون فيها للإقلال من الاعتماد على العناصر المحلية فى الزراعة وربما قد دفعهم إلى ذلك عدم إقبال أبناء الغرب الأوربى على استيطان المناطق الريفية بالشكل الذى كان يأمله حكام الفرنج ما تشير إليه المصادر اللاتينية المعاصرة من أنه لم يكن هناك مخرج سوى الاستعانة بالعناصر المسيحية وبخاصة من الأرمن لطرد السكان المسلمين من الأراضى الزراعية فى المناطق التى خضعت لهم فى بلاد الشام وإحلال هذه العناصر محلهم ، حيث تذكر هذه المصادر أن الحاكم الأرمنى ثوروس دهش عند زيارته للملك بيت المقدس أملريك ، عندما وجد أن مساحات كبيرة من الأرض الزراعية كانت فى أيدى فرق الرهبان الفرسان مثل الاسبتارية والداوية وغيرها ، وأن القرى بها سكان مسلمون ، لذلك قبل ثوروس أن يرسل من أرمينيا ثلاثين ألفًا من أبناء الأرمن لكى يدافعوا عن تلك الأراضى ويطردون منها سكانها المسلمين ويحلوا محلهم فى زراعتها والاستفادة من خيراتها وإن كانت مثل هذه الخطوة لم يقدر لها النجاح بسبب ما نشب من خلاف بين رجال الدين الأرمن واللاتين حول تحصيل رجال الدين اللاتين لضريبة العشر من هؤلاء الأرمن مما أدى إلى فشل المشروع(٣١).

لقد وضع أصحاب الأرض هذه الحقائق نصب أعينهم ، ووعو الدروس المستفادة تمام الوعى فلم يفرطوا فى الأرض ولم يهجروهامهما كانت الصعاب ومهما كان الثمن ودليلنا على هذا ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة على سبيل المثال وما حدث عام ١١٥٦م عندما اشتط الأمير الصليبى فى المنطقة المحيطة بنابلس وبخاصة فى إقطاع مجدليابا قرب نابلس ، فى إلحاق الأذى وتوقيع العقوبات نابلس ، اشتط فى إلحاق الأذى وتوقيع العقوبات البدنية على الفلاحين المسلمين ، والتى وصلت إلى درجة تقطيع الأرجل ، إلى جانب أنه رفع ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما كان مقررا عليهم ، وتحمل المزارعون المسلمون تلك المظالم بصبرهم الذى يضرب به المثل من أجل هدف واضح وهو عدم ترك الأرض ، لأن الأرض تعنى الشرعية فى البقاء والوجود (٣٢). وفى سبيل ذلك تحملوا أشد أنواع المعاناة سواء فى المدن أم القرى التى خضعت للحكم الصليبى .

أهل المدن ومعاناتهم

مما لاشك فيه أن الحملة الصليبية الأولى قد فتحت الباب أمام أعداد لابأس بها من أبناء الغرب الأوربى ليستقروا فى الشرق العربى ، وأن يستحوذوا على كثير من مصادر الثروة والإنتاج فى المدن والموانئ والمناطق الريفية التى خضعت لهم . وقد عز على أبناء الأمة العربية أن يجدوا بلادهم وقد استولى عليها الفرنج يتم تقسيمها إما إلى إقطاعات سواء منها الإقطاعات التى نالها العلمانيون . أم تلك التى نالها رجال الدين والكنيسة ، أو طوائف الرهبان العسكرية مثل الاسبتارية والداوية وغيرها وإما عن طريق الامتيازات التى حصل عليها أبناء المدن الإيطالية التجارية وغيرها من المدن التجارية الأوربية ، نتيجة لما قدموه من مساعدات حربية فى أثناء عمليات الغزو ، وكان من نتيجة تلك الامتيازات حصولهم على أحياء كاملة فى كثير من المدن والموانئ فى بلاد الشام (٣٣).

ولم يكتف العدو الصليبى بالاستيلاء على مصادر الثروة والإنتاج فى البلاد التى خضعت له ، بل تعمد إذلال أبناء الشعب العربى عن طريق سلسلة من الممارسات التعسفية ، ولعل أقسى أنواع هذه المعاناة التى قاساها السكان المحليون من مسلمين ومسيحيين وهم الغالبية تلك التى تتعلق بشعائرهم الدينية إذ انهم لم ينعموا بممارسة شعائرهم الدينية فى كل البلدان التى خضعت للحكم الصليبى ، فبالنسبة للمسلمين من السكان المحليين ، حول الصليبيون الكثير من المساجد بعد أن استولوا على ذخائرها إلى كنائس وبخاصة المساجد الكبرى منها ، ولم يبق للمسلمين فى كثير من المدن سوى بعض المساجد الصغيرة والقليلة جداً فى نفس الوقت بالنسبة لما كان عليه الحال قبل مجئ الصليبيين (٣٤). فقد تحول المسجد الأقصى فى مدينة القدس إلى هيكل سليمان، والذى اتخذ منه أبناء طائفة فرسان الداوية أو المعبد مركزاً رئيسًا لهم ، بينما تحولت قبة الصخرة إلي هيكل للسيد المسيح ، وفي مدينة طرابلس قام الصليبيون بتحويل مسجدها الجامع إلى كنيسة ، وكذلك الحال فى عسقلان حيث تحول مسجدها الرئيس المعروف بالمسجد الأخضر إلى كنيسة للقديسة ماريا القبطية وهكذا الحال فى كل مدينة خضعت لهم (٣٥)، بل وتشير بعض المراجع إلى أنه فى بداية الغزوة الصليبية تقرر منع المسلمين من دخول مدينة بيت المقدس والإقامة فيها ، وإن كانت هناك بعض الحالات الاستثنائية التى سمح لهم فيها بالتردد عليها لممارسة بعض الأعمال التجارية أو زيارة المسجد الأقصى (٣٦)، وإن كنا نرى أن مثل هذه القيود قد خفت بمرور الوقت ، فقد ذكر أسامة

بن منقذ زياراته المتعددة لمدينة بيت المقدس ، وقيامه بالصلوات فى المسجد الأقصى ، فى مكان أخلاه له فرسان الداوية ليصلى فيه ، وإن كان يذكر أنه لم ينعم دائما بالصلاة فيه بسبب تعصب بعض فرسان الداوية وبخاصة من القادمين الجدد من الغرب الأوربى وكذلك تشير بعض المراجع الأوربية إلى أن بعض الأمراء الصليبيين من المتعصبين كثيرا ما كانوا يجبرون المسلمين الذين يشتغلون لديهم على الاستمرار فى العمل أيام الجمع وبذلك يمنعونهم من التوجه إلى المساجد لأداء صلاة الجمعة، مما كان يؤذى مشاعرهم وأنهم قبلوا ذلك منهم على مضض[٣٨].

ولم يكن ما حل بالمسلمين فى المناطق التى خضعت للحكم الصليبى بخاف على إخوانهم فى المناطق الإسلامية المجاورة لذلك نراهم وقد أدركوا فداحة الخطر الصليبى قد أعلنوا فى خطب الجمع وفى كتاباتهم وأشعارهم ومنتدياتهم رفضهم لكل القيادات المتخاذلة . فقد خرج «المستنفرون من دمشق مع قاضيها زين الدين بن سعد الهروى ، فوصلوا بغداد وحضروا فى الديوان وقطعوا شعورهم ، واستغاثوا وبكوا ، وقام القاضى فى الديوان وأورد كلاما أبكى الحاضرين ، وندب من الديوان من يمضى إلى العسكر السلطانى ويعرفهم بهذه المصيبة » [٣٩]. وما حدث فى أول جمعة من شهر شعبان سنة ٥٠٤هـ حيث «حضر رجل من الأشراف الهاشمية من أهل حلب وجماعة من الصوفية والتجار والفقهاء إلى جامع السلطان ببغداد ، فاستغاثوا وأنزلوا الخطيب عن المنبر وكسروه وصاحوا وبكوا لما لحق الإسلام من الفرنج وقتل الرجال وسبى النساء والأطفال ، ومنعوا الناس من الصلاة ، والخدم والمقدمون يعدونهم عن السلطان بما يسكنهم من إنفاذ العساكر والانتصار للإسلام من الفرنج والكفار ، وعادوا فى الجمعة الثانية إلى جامع الخليفة وفعلوا مثل ذلك من كثرة البكاء » [٤٠]. وبذلك يمكننا القول أنه قام العلماء والدوائر المتدينة بخلق مناخ للرأى العام الضاغط كان من المتعذر معه وفى ظله تجنب المواجهة المباشرة للتحدى الذى فرضه الوجود الصليبى على الأرض العربية [٤١]. حيث ضاقت صدور أهل الدين والصلاح وزاد إنكارهم لمثل هذه الأحوال المنكرة والأسباب المستبشعة ، لما أمست فيه البلاد من تبعية وذل ، وما اضطر إليه أهل البلاد فى كثير من المدن إلى مصانعة الفرنج دفعا لشرهم [٤٢].

وفيما يتعلق بالمسيحيين المحليين فى البلاد التى خضعت للحكم الصليبى ، فمن المعروف أنه تعددت طوائفهم المختلفة من أرمن ، وروم أرثوذكس، وسريان أرثوذكس وغيرهم، ويهمنا أن نشير هنا إلى أهم هذه الطوائف المسيحية المحلية ، وفقا لما تشكله من أكثرية عددية . إذ من

المعروف أن الروم الأرثوذكس كانوا الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحية المختلفة ببلاد الشام[٤٣] بل إنهم كانوا أكثر بكثير من الصليبيين فى كثير من المدن التى خضعت لهم ببلاد الشام ، وبخاصة فى مدينة أنطاكية ، التى كان معظم أفراد سكانها من أبناء هذه الطائفة ، هذا إلى جانب وجود أعداد كبيرة منهم فى كل من اللاذقية وبيت المقدس [٤٤]، ولقد قام الصليبيون بإقصاء كبار رجال دينهم عن مناصبهم وإحلال رجال دين من اللاتين منهم، وخاصة بطريرك أنطاكية ، وبطريرك بيت المقدس ، بالإضافة إلى حملهم على أن يؤدوا ضريبة العشر للكنيسة اللاتينية ، إلى جانب إغفال شعائرهم الدينية فى الكنائس الكبرى مما زاد من روح العداء بين الطرفين وزاد فى نفس الوقت من معاناة أبناء هذه الطائفة [٤٥]، والمعروف أن أبناء هذهالطائفة كانوا من أصل عربى ، وأنهم كانوا يفضلون الحكم الإسلامى على سيطرة اللاتين الكاثوليك من أبناء الغرب الأوربى ، وتشير بعض المراجع أنه ثمة اتصالات سرية تمت عندما قام صلاح الدين الأيوبى بمحاصرة مدينة بيت المقدس عقب وقعة حطين، وتعهد هؤلاء لصلاح الدين بفتح أبواب بيت المقدس للمسلمين[٤٦].

كذلك شكل السريان الأرثوذكس أكثرية عددية بالنسبة لغيرهم من الطوائف المسيحية المحلية فى كل من طرابلس ، وجبيل ، وبيروت ، وعكا فى أثناء الحكم الصليبى لهذه البلاد كما وجدت منهم أعداد فى كل من الرها وأنطاكية وبيت المقدس . وقد تعرض هؤلاء السريان الأرثوذكس لتدخل الصليبيين فى شؤونهم الدينية ، وبخاصة فى تعيين رجال دينهم ، كما تعرضت ثروات بعض كنائسهم لكثير من عمليات النهب والسلب التى قام بها الصليبيون ، وبالمثل يمكن أن يقال عن طائفة النساطرة ، وإن كانت لاتشكل أكثرية عددية من سكان المدن والبلاد التى خضعت للحكم الصليبى ، إلا أن أبناءها عاشوا فى عداء صريح مع الصليبيين ، وكانوا غير متعاونين معهم على عكس بعض الأقليات الأخرى من أرمن وموارنة. وكان السبب فى هذا راجع إلى ما لمسوه من فارق كبير فى المعاملة من المسلمين وتحت حكمهم ، وما يتمتع به إخوانهم فى كثير من المدن التى خضعت للحكم الإسلامى وبين معاملة الصليبيين لهم[٤٧].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عواطف كثير من أبناء الطوائف المسيحية المختلفة ببلاد الشام كانت مع إخوانهم المسلمين ، وأنهم أحسوا بفداحة الخطر الصليبى مثلما أحس به إخوانهم المسلمون ، فالأرض أرضهم جميعا والقضية قضيتهم بصرف النظر عن تصرف قلة من أبناء طوائف أخرى وهم الموارنة ، فهم لم يشكلوا إلا نسبة ضئيلة بالنسبة لغيرهم من

المسيحيين فى ذلك العصر . وكيف لاتتحد عواطفهم جميعا وقد رأوا أن الصليبيين كانوا إذا ما حلوا ببلد عربى يأتون على الأخضر واليابس ويقترفون الفحشاء ويسيلون الدماء أنهاراً ويرتكبون من الجرائم البشعة ما تقشعر من هوله الأبدان ، ثم يقومون بعد ذلك بصبغ الجهات التى يغتصبونها بصبغة لاتينية كاثوليكية بحتة ، بعد أن يزيلوا منها الشعائر الإسلامية والمسيحية الشرقية(٤٨).

كانت هذه بعض الممارسات التعسفية التى عانى منها السكان المحليون من مسلمين ومسيحيين والتى تتعلق بشعائرهم الدينية ، وقبل الشروع فى توضيح أوجه المعاناة الأخرى يجب أن نذكر أن بعض المؤرخين ممن تصدوا للكتابة عن الصليبيين فى بلاد الشام قد استغلوا عبارة وردت عند الرحالة ابن جبير للقول بأن السكان المحليين والصليبيين عاشوا معا وسادت بينهم العلاقات الطيبة طوال فترة حكم الفرنج ببلاد الشام (٤٩). ومنهم من قال بأن مقدار الضرائب التى كان يتم دفعها للصليبيين كانت أقل بكثير من تلك التى يتم دفعها لحكام المسلمين ، وأنه ما دامت الضرائب التى كان يتم دفعها فإن الحكام الصليبيين كانوا لايتدخلون فى حياتهم (٥٠)، ويبدو لنا أنه قد غاب عن هؤلاء المؤرخين حقيقة الأوضاع التى عاشتها جموع السكان والتى سنوضحها فى السطور التالية ، هذا فضلا عن أن الاعتماد على العبارة التى أوردها ابن جبير وحدها غير كاف بالمرة ، ذلك لأن الفترة التى قضاها ابن جبير فى زيارته لهذه البلاد فى طريق عودته من رحلة الحج فترة لاتتعدى عدة أيام ، وهى ليست كافية بأى حال من الأحوال لتقصى الحقائق وأخذ فكرة واضحة عن حقيقة الأحوال بل إن ابن جبير نفسه يجسد لنا مدى المعاناة التى كان يعانى منها السكان المحليون تحت نير التحكم الصليبى بأن أهم ما اتصفت به حياتهم هو «الذلة والمسكنة الذميمة ، ومنها سماع ما يفجع الأفئدة»(٥١)، بل نستطيع أن نؤكد أن زيارته هذه وما لمسه خلالها من سوء أحوال السكان المحليين ومدى معاناتهم قد كان لها انطباع سئ على نفسه ، وضح هذا الانطباع أشد الوضوح فى عبارته التى قالها وهى «الحذر من دخول بلادهم ، والله تعالى المسئول حسن الإقالة»(٥٢). ثم كيف للمؤرخ أن يفسر تلك الثورات التى قام بها السكان فى القرى وفى المدن ضد الحكم الصليبى كلما سنحت لهم الفرصة ، وما أحدثوه من دمار وخراب ، وامتناع عن زراعة الأرض وهو ما سوف نوضحه بالتفصيل فى الصفحات القادمة كوسيلة من وسائل المقاومة الشعبية ضد المعاناة ، هذا فى الوقت الذى يؤكد فيه هذا الفريق من المؤرخين أن خضوع هؤلاء السكان

لحكام من الإفرنج لم يكن سوى تغيير فى الحكام وهو ما اعتاده السكان منذ أزمان بعيدة فى الشرق .

وعلى أية حال فقد تجلت المعاناة أول ما تجلت فى مظاهر الاضطهاد الذى تعرض له المسلمون بوجه خاص فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج ، من ذلك تحويل أسرى المعارك للاستفادة بهم فى عمليات تبادل الأسرى أو الحصول على فدية كبيرة (٥٣). أما سبايا الحرب من النساء فقد جرت العادة أن يتحولن إلى جاريات ، مثال لذلك ما تشير إليه بعض المصادر اللاتينية من أن النساء المسلمات اللاتى بقين على قيد الحياة فى أعقاب استيلاء الفرنج على مدينة قيسارية عام ١١٠١م ، فقد تحولن جميعا إلى جاريات ، وكلفن بإدارة الطواحين التى كانت منتشرة بكثرة فى المدينة(٥٤) ومنهن من كن يشتغلن بالخدمة فى منازل أسيادهن من الفرنج . كما جرت محاولات عديدة لإغرائهن لنيل الحرية شريطة أن يعتنقن الديانة المسيحية ، وعلى أية حال فهى حالات شاذة ولم يشر إليها ثقات المؤرخين المعاصرين ، وإن كان قد أشار إليها بعض المؤرخين المتعصبين كالمؤرخ ريتشارد فى كتابه عن مملكة بيت المقدس اللاتينية(٥٥) أما من تمسكن منهن بدينهن فإن هؤلاء عشن حياة الرق بكل ما فيها من ذل وعبودية ومهانة ، واكتظت بهن أسواق كثير من المدن التى خضعت للحكم الصليبى مثل عكا وغيرها من المدن الأخرى ، وشكلن سلعة رائجة للتجار الإيطاليين وبخاصة تجار جنوة (٥٦). وخير ما يعبر عن سوء أحوال العبيد والجوارى من المسلمين الذين كانوا تحت أيدى الصليبيين فى بلاد الشام ، ما تشير إليه بعض المصادر من ذلك الوصف المثير للأسى والحزن الذى يصفهم به ابن جبير فى قوله «ومن الفجائع التى يعانيها من حل بلادهم أسرى المسلمين ، يرسفون فى القيود ويصرفون فى الخدمة الشاقة تصريف العبيد ، والأسيرات المسلمات كذلك فى أسواقهن خلاخيل الحديد فتنفطر لهن الأفئدة ولايغنى الإشفاق عنهن شيئا » (٥٧).

ومن ضروب الاضطهاد التى نسمع عنها ، والتى تعرض لها سكان المدن على الخصوص ما تشير إليه المصادر المعاصرة من كونهم كانوا يحيون حياة كلها ذل ومهانة فى ظل الحكم الصليبى ، وخير مثال على ذلك ما يرويه لنا مجير الدين الحنبلى من قول : «وكان معظم أهل صيدا وبيروت وجبيل مسلمين وكانوا فى ذل كبير من مساكنة الإفرنج ففرج الله عنهم أى بفتح صلاح الدين الأيوبى لهذه المدن عقب موقعة حطين الشهيرة » (٥٨). هذا إلى جانب ما تعرضوا له فى أعقاب العمليات الحربية من مصادرات لأموالهم وثرواتهم بشكل فاق طاقاتهم،

والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة ولنأخذ منها ما حدث فى مدينة صيدا التى سقطت فى أيدى الصليبيين فى الخامس من ديسمبر عام ١١١٠م خصوصا بعد أن أدرك الصليبيون أهمية السكان المحليين فى الحياة الاقتصادية [٥٩]، وكانت مدة الحصار عليهم سبعة وأربعين يومًا ، ورتب بلدوين الأول ملك بيت المقدس الأحوال بها والحافظين لها ورجع إلى عاصمة مملكته ، ثم عاد بعد مدة يسيرة إلى صيدا فقرر على من أقام بها نيفا وعشرين ألف دينار ، فأفقرهم واستغرق أموالهم وصادر من علم أن له بقية منهم [٦٠].

يضاف إلى هذا تعرضهم لغدر الصليبيين بهم ، مثال ذلك ما حدث عام ١١٥٧م من أن جماعة من الرعاة التركمان ، كانوا قد حصلوا على إذن من ملك بيت المقدس ، بلدوين الثالث برعى ماشيتهم وخيولهم وجمالهم فى منطقة الأردن حول بانياس ، فكانت الخيول الكثيرة التى امتلكها أولئك الرعاة قد أثارت طمع بلدوين نفسه ، فنسى الأمان الذى أعطاه لهم وفكر فى سلبهم إياها ، فكان أن هاجم الصليبيون أولئك الرعاة المسلمين ، وأعملوا فيهم السيف ، فقتل من قتل وأسر من أسر ، وتحقق للصليبيين ما أرادوا من إسلاب «واستاقوا جميع ما وجدوه وأفقروا أهله منه مع ما أسروه من تركمان وغيرهم ، وعادوا غانمين آثمين »[٦١] وعلى حد قول أحد المؤرخين الأوربيين أنه إذا جاز للمسلمين أن يصبروا على قيام دولة للصليبيين فى بلادهم، فإنهم لايطيقون قيام دولة من اللصوص فى أراضيهم [٦٢]، وتكررت عمليات الغدر هذه وبخاصة من القادمين الجدد من الغرب الأوربى ، مثال ذلك ما تشير إليه بعض المصادر العربية فى حديثها عن حملة عكا سنة ٦٨٩هـ / ١٢٨٩ م التى كان قد أعدها السلطان المملوكى المنصور قلاوون لكنه توفى قبل القيام بها ، وأن السبب فيها قدوم حملة عام ١٢٨٩م وهى التى تسمى بالحملة الإيطالية ، التى أرسلتها البندقية ، وقد هاجم أفرادها الفلاحين المسلمين بعكا وقتلوا كل التجار المسلمين الذين بداخلها رغم الأمان المعطى لهم[٦٣]، وما حدث قبل ذلك عام ٥٣٢هـ / ١١٣٨م حيث أمر الأمير ريموند حاكم أنطاكية بالقبض على التجار المسلمين فى أنطاكية وكذلك كل المسلمين المقيمين فيها ، ويبدو أنه اتخذ هذا الإجراء كتمهيد للحملة التى أزمع القيام بها عند قدوم الامبراطور البيزنطى الذى وصل إلى أنطاكية فى أعقاب هذه الإجراءات ، وتم التحالف بينه وبين أميرها ريموند ، وقاما بشن الهجوم على المناطق الإسلامية المجاورة وراح ضحية هذه الحملة المشتركة عدد كبير من السكان المسلمين[٦٤].

ويفسر لنا الراهب اللاتيني بيركارد الذى عاش فى جبل صهيون فى بيت المقدس فترة من الزمن السر فى قيام هؤلاء الفرنج باضطهاد السكان الوطنيين والغدر بهم بقوله : «وللحق يجب أن نشير أن شعبنا وهم اللاتين كانوا أسوأ من غيرهم من الشعوب الأخرى التى عاشت فى الشرق اللاتينى . والسبب فى هذا حسب اعتقادى أن أعداداً كبيرة منهم كانوا ممن تركوا أوطانهم هربا مما اقترفوه من آثام ، فقد كان منهم اللصوص ، وقطاع الطرق والزناة ، وهم خليط أتوا من كل مكان ، من ألمانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وانجلترا ، واسبانيا ومن كل أنحاء العالم ، وكل ما حدث لهم أنهم غيروا فقط المناخ الذى كانوا يعيشون فيه ، ولم يغيروا من أساليبهم أو عقليتهم وبمجرد استقرارهم فى هذه البلاد فإنهم عادوا إلى ما كانوا عليه ، بل أسوأ مما كانوا فيه ، بل إن أبناءهم قلدوهم فى جرائمهم وبذلك كان الأبناء أسوأ من الآباء... »(٦٥).

وقبل أن نستعرض معا أحوال السكان المحليين فى المدن التى خضعت للحكم الصليبى ، والحرف التى مارسوها والأعباء المالية الملقاة على عاتقهم ، يجب أن نشير إلى حقيقة مهمة وهى أن الصليبيين لم يشيدوا مدنا جديدة فى بلاد الشام طوال فترة حكمهم والتى استمرت ما يقرب من قرنين من الزمان ، وإن كان قد حدث نوع من الاتساع فى بعض المدن ، إما لتخصيص مساحات منها لأبناء المدن الإيطالية وإحاطتها بأسوار لعزلها عن بقية أحياء المدن التى وجدوا فيها ، أو نتيجة لازدحام الصليبيين فى بعض المدن مثل عكا وصور كنتيجة لحركة المد الإسلامى وتقليص وجودهم عقب معركة حطين عام ١١٨٧م ، بحيث غدت عكا عاصمة لمملكة بيت المقدس وتركزت فيها جموعهم إلى أن تم طردهم نهائيا عام ١٢٩١م (٦٦).

ولكى تتضح لنا صور المعاناة التى عاناها السكان فى المدن ، سنأخذ الأحياء الخاصة بالإيطاليين ، وهى التى حصل عليها أبناء المدن التجارية الإيطالية أمثال جنوة ، وبيزا والبندقية ، وأمالفى وغيرها نظير ما قدموه من مساعدات حربية للاستيلاء على أهم المدن والموانئ الساحلية فى بلاد الشام ، نجد أن كل حى من هذه الأحياء كان يمثل فى الغالب حوالى ثلث المدينة ، ونلاحظ أن كل حى فيها تم الاستيلاء عليه بما فيه من سكان ومرافق وقد أصبح ملكا خالصا لهذه المدينة أو تلك . وأنه حرم على السكان المحليين الاشتغال بتجارة الجملة ، وأنها أصبحت وقفا على الملاك الجدد (٦٧) ، مثال ذلك أن البنادقة فى مدينة طرابلس وحدهم كانوا يتمتعون بحق امتلاك متاجر الجملة ، يتاجرون فيها فى القمح ، والخضر والزيت وأشياء

أخرى للاستهلاك المحلى ، بالإضافة إلى احتكارهم لتجارة الصادر إلى بلاد الغرب الأوربى وغيرها من البلاد ، والتى كانت قبل مجئ الصليبيين فى أيدى التجار المحليين سواء فى ذلك منتجات المدن التابعة لهم أم سلع الشرق والآتية من أسواق دمشق وغيرها ، وأنه تحتم على السكان الوطنيين أن يمارسوا فقط بعض الحرف والصناعات داخل تلك الأحياء ، وذلك لإشباع حاجات أهل الحى من جهة ، وتقديم خدماتهم للتجار الأجانب ، وأن يعملوا لديهم كأجراء ، فعلى سبيل المثال فإن أرباب الحرف كانوا عمالا مهرة، لذا نسمع عن اشتغالهم فى دور صناعة الحرير والزجاج فى كثير من المدن لحساب التجار الإيطاليين ، ففى مدينة صور مثلا قامت على أكتافهم مختلف الصناعات ، مثل صناعة المنسوجات ، وصناعة الأصباغ ، وصناعة الزجاج ، وصناعة السكر وصناعة الخزف ، وصناعة المشغولات المعدنية (٦٨)، بل يمكننا القول أنه لم يكن هناك مصدر من مصادر الثروة إلا وآل إليهم ، ففى المدن الساحلية وحيث كان صيد الأسماك يشكل أحد الأنشطة المهمة التى تدر دخلا كبيراً نسمع عن احتكارهم له ، ففى مدينة صور نسمع أنه حوالى نهاية القرن السابع الهجرى / الثالث عشر للميلاد ، كان هناك أسطول لصيد الأسماك تابع لأسرات ذات أصل بيزى ، وأنه كان يعمل على هذا الأسطول عدد من أبناء السكان المحليين (٦٩). وقد شاركهم فى احتكار هذا النشاط أيضا أبناء طوائف الرهبان العسكرية من الاسبتارية والداوية ، حيث يذكر الرحالة اللاتينى ثيودريك Theodrich أن طائفتى الداوية والاسبتارية كان لكل منهما فى مدينة عكا أسطولا بحريا للصيد ونقل الركاب، فضلا عن دار لبناء السفن وإصلاحها على شاطئ البحر(٧٠).

وفى مدن أخرى مثل يافا ، وبيروت ، وصور ، وعكا ، وطرابلس ، وأنطاكية وهى التى كان لدور الصناعة فيها شهرتها العريقة سواء فى الشرق أم فى الغرب فى إنتاج المنسوجات الحريرية ذات الشهرة والجودة الفائقة ، حيث كانت تنتج من الأقمشة والجياد والعتابى والتسترى والأصبهانى وما شكالها (٧١)، فضلا عن مصانع الخزف والفخار ذات الشهرة العالمية ، والتى تشير مجموعة قوانين بيت المقدس إلى أنها تركزت بصفة خاصة فى كل من يافا وبيروت وصور عكا ، كل دور الصناعة هذه وغيرها آلت ملكيتها إلى الفرنج بوجه عام ، وإلى أبناء المدن الإيطالية فى الأحياء التى امتلكوها بوجه خاص ، وعمل أصحابها كعمال فيها (٧٢).

بل إن مقاطع الأشجار فى الغابات المنتشرة فى كثير من بلاد الشام استولى عليها أبناء الغرب الأوربى ضمن ما استولوا عليه من مصادر الثروة المختلفة ، وذلك بحكم الغزو ، نذكر من ذلك على سبيل المثال غابات الصنوبر فى السويدية ، والتى كان يحمل منها خشب الصنوبر إلى سائر أقطار الشامية وغيرها (٧٣). كما وقع فى أيديهم أهم غابات الأشجار الأخرى بأنواعها مثل السرو ، والأرز ، والعرعر ، وهى التى كانت لها شهرتها فى العصور الوسطى فى بلاد الشام ، مثل غابة عسقلان ، وغابة أرسوف ، وغابات جبل لبنان ، وغابات عكا (٧٤).

ولم يكن احتكار الفرنج قاصرا على مصادر الثروة والإنتاج ، بل إننا نسمع عن احتكارهم لكثير من مرافق الخدمات العامة فى المدن والأحياء الخاصة بالإيطاليين ، حيث تشير كثير من المراجع إلى أن جميع مدن بلاد الشام فى ذلك العصر كانت زاخرة بالحمامات العامة ، والأفران، والطواحين وغيرها من المرافق التى كانت تؤدى خدماتها لعامة الناس ، والتى كانت بلا شك فى أيدى أبناء البلاد قبل مجئ الصليبيين، ولكن فى ظل نظام الإقطاع الذى أوجده الصليبيون ونظام الملكية الخاص بالمدن الإيطالية ، آلت ملكية هذه المرافق إلى أبناء الغرب الأوربى ، وكان يقوم على تشغيل هذه المرافق السكان المحليون من أبناء البلاد ، وبذلك تحولوا إلى أجراء يعملون فيها ، والدليل على هذا ما حدث فى بيروت على سبيل المثال عام ١٢٢٣م من أن حاكمها الأمير يوحنا منح الجنوية فيها حق استخدام الحمامات العامة الموجودة فى المدينة مرة فى الأسبوع ، وفى هذه المرة كان يتم منع بقية الناس من دخول هذه الحمامات ، أى أن مثل هذه المرافق كانت ضمن ممتلكات الحكام ، ويعمل فيها من يعمل من الأهالى كأجراء(٧٥). وحتى الأسواق الرئيسة فى المدن فقد آلت ملكيتها إلى الصليبيين وكذلك الفنادق والخانات العديدة وهى من ضمن المرافق ذات الطبيعة التجارية والتى آلت ملكيتها للتجار الإيطاليين وغيرهم من الحكام اللاتين ، وكان يسمح للتجار المسلمين الوافدين من المدن الإسلامية بالتردد على هذه الأسواق والفنادق لبيع ما يجلبون من بضائع نظير دفعهم رسوم جمركية تراوحت ما بين ٤,٦٪ ، ١٢,٥٪ (٧٦)، كما كانت المبالغ التى يتم تحصيلها من هذه المرافق تشكل دخلاً طيبا لحكام الفرنج ولأبناء المدن الإيطالية كذلك ، ففى عام ١٢٤٣م مثلا كانت ثلاثة حمامات فى مدينة صور تحقق دخلاً للبنادقة يقدر بحوالى ٢٦٥ ديناراً فى السنة ، بينما نسمع أن أحد الأفران فى مدينة المرقب كان يدر دخلا يقدر بحوالى ١٥٠ ديناراً فى

السنة، وفى مدينة عكا نسمع عن فرن يُدر دخلا للبنادقة كغيره من الأفران يقدر بحوالى ١٥٠ ديناراً سنويا ، بينما كان الفرن الخاص بجنوة فى حيهم فى عكا يدر دخلا يقدر بحوالى ٣٦٦ ديناراً سنويا (٧٧).

ومما لاشك فيه أن مثل هذه المبالغ وإن كانت تبدو لنا بسيطة إلا أنها بمقاييس ذلك العصر كان لها وزنها وقيمتها ، وأقل ما يقال أن أصحاب البلاد الأصليين حرموا من تلك المصادر، بينما استمتع بها العدو الدخيل . كما تجدر الإشارة إلى أنه فى كل مدينة من المدن التى خضعت للحكم الصليبى وجد كثير من الباعة من المسلمين وغيرهم ، والذين تركز وجودهم فى كثير من الأسواق ، وهى أسواق تخصصت كل منها فى بيع سلعة واحدة ، وبخاصة تلك السلع التى تمد السكان باحتياجاتهم من المواد الاستهلاكية ، من أطعمة وفواكه وخضر ولحوم وأسماك وطيور ودواجن وغيرها . والجدير بالذكر أن مثل هذه الأسواق عقب استيلاء الصليبيين عليها اعتبرت ملكا إما للحكام من ملوك بيت المقدس أو لحكام الإمارات التى أسسها اللاتين فى الشرق ، أم طوائف الرهبان الفرسان من الداوية والاسبتارية وغيرها ، وبالتالى كان يسمح لهؤلاء الباعة بالوجود فيها نظير ضرائب معينة يتم دفعها لهؤلاء الحكام (٧٨). وهذه الأسواق كانت تخضع لرقابة صارمة من قبل المحتسب والذى ورد ذكره على وجه الخصوص فى مدينة صور ، والذى كان من ضمن اختصاصاته العديدة الإشراف على الموازين والمكاييل ، وتحقيق العدالة ، وجمع الضرائب المستحقة للسادة الاقطاعيين والحكام . وهذه الأسواق خضعت لنوعين من الضرائب ، هما ضريبة الأسواق المفروضة على البضائع والتجار ، وضريبة أخرى تم فرضها على استخدام الموازين والمكاييل (٧٩)، هذه الضريبة على الموازين والمكاييل كانت تشكل دخلاً طيبا ، فقد بلغت الضريبة المقررة على الموازين فى مدينة صور مبلغا يقدر بحوالى ١٩٠٠ دينار ، بينما بلغت الضريبة المقررة على استخدام المكاييل المستخدمة فى الحبوب وزيت الزيتون حوالى ٣١٠ دنانير سنويا . ومما لاشك فيه أن هذه الضرائب وغيرها كانت تشكل عبئا ماليا على كاهل السكان المحليين وأرباب الحرف المختلفة ، إذ نسمع أن مثل هذه الضرائب كان يتم اقتسامها بين البائع والمشترى (٨٠).

ومن الضرائب الأخرى والتى تمثل أحد الأعباء المالية وفى الوقت نفسه تشير إلى المعاناة ما تشير إليه بعض المصادر من وجود ضريبة تم فرضها على الآلات الموسيقية ، مثل الأبواق والدفوف ، والطبول ، والمزامير وغيرها والتى بلغ مقدارها ٥٠٠ دينار سنويا فى مدينة عكا

بينما بلغت الضرائب التى تم فرضها على الجزارين وعمال المذبح والمسلخ حوالى ٤٠٠ ينار وعلى زيت السمسم ١٦٠ ديناراً ، وعلى السمك ٧٠ ديناراً ، وعلى الألبان ٢٢ ديناراً، بالإضافة إلى عدة ضرائب مماثلة تم فرضها على الصابون ، والشموع والتوابل فى مملكة بيت المقدس الصليبية بخلاف غيرها من الإمارات الأخرى [٨١].

كما تشير بعض المصادر إلى أن المسلمين فى المدن التى خضعت للحكم الصليبى خضعوا كغيرهم من السكان المحليين من أبناء الديانات الأخرى لضريبة الدفاع ، والتى تم فرضها عام ١١٨٢م لمواجهة تحركات صلاح الدين ، وأن هذه الضريبة كان يتم تحصيلها بواقع ٢٪ من دخل الأفراد ، أو على شكل ضرائب يتم دفعها على مشترياتهم [٨٢]. هذا إلى جانب خضوع السكان المحليين من مسلمين وغيرهم لدفع ضريبة العشور ، وإن كانت بعض المراجع تشير إلى أن هذه الضريبة كان يدفعها الصليبيون فقط فى المدن المختلفة [٨٣]، باستثناء فرق الرهبان العسكرية من داوية واسبتارية وغيرهم ، إلا أننا نرى أن السكان المحليين قاموا بدفع هذه الضريبة مجبرين ، والدليل على هذا واضح من خلال ما حدث فى المؤتمر الذى تم عقده فى مدينة نابلس وحضره جاراموند Garamond بطريرك بيت المقدس والملك بلدوين الأول عام ١١٢٠م ، بهدف اتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاح الأحوال الخلقية والروحية المتدنية التى وصلت إليها البلاد وتمت الموافقة على أن يتنازل البارونات عن هذه الضرائب التى كانوا يحصلونها ، على أن تقوم كنيسة بيت المقدس بتحصيلها ، كما كانت هذه المبالغ تشكل جزءا من دخل ملك بيت المقدس والتى عرفت باسم الضرائب الملكية ، وكان ملك بيت المقدس يقوم بتحصيلها من الرعايا القاطنين فى كل من مدينة بيت المقدس، ونابلس ، وعكا وفى هذا المؤتمر تم التنازل عنها لكنيسة بيت المقدس كنوع من المساهمة فى حركة الإصلاح المنشودة ، وتجدر الإشارة إلى أنه فى المؤتمر نفسه صدر القرار رقم ١٦ والذى ينص على أن أى رجل مسلم أو امرأة مسلمة يرتدى أو ترتدى ملابس الإفرنج يقدم أو تقدم للمحاكمة [٨٤]، وربما كان اتخاذ بعض المسلمين للزى الصليبي كوسيلة من وسائل التخفى وتعدد أساليب المواجهة مع العدو وتعبيرا عن حالة السخط والاستياء التى عاشوها فى ظل المعاناة الشديدة الوطأة أو كنوع من تقليد السادة فى ملابسهم ، لذا كان مثل هذا التحريم كنوع من القيود فى ارتداء أزياء بعينها بين عناصر المجتمع المختلفة ، بينما لم يلتزم الفرنج أنفسهم بمثل هذه القيود فى كثير من الأحيان .

يضاف إلى الأعباء المالية السابقة أن السكان المحليين من مسلمين وغيرهم سواء من عاش منهم فى الأحياء الخاصة بالمدن الإيطالية العديدة ، أو من عاشوا خارجها ، كانوا مطالبين بدفع رسوم للمحاكم التى تقضى فى المنازعات المختلفة التى قد تنشب بينهم وبين غيرهم ، أو نظير نشر العدالة فى المدينة أو فى الحى الإيطالى(٨٥) ليس هذا فحسب ، بل إنهم كانوا ملزمين بدفع إيجارات عن منازلهم التى يقطنون فيها من قبل مجئ الصليبيين ، وكذلك الحوانيت التى يمارسون فيها حرفهم المختلفة ، وقام موظفوا المحاكم البرجوازية والمحاكم الوطنية فى كل مدينة من المدن التى خضعت للحكم الصليبى بتحصيل هذه الإيجارات فى مواعيد محددة من كل عام ، فبعضها كان يتم تحصيله شهريا أو كل ثلاثة أشهر ، والبعض الآخر سنويا (٨٦)، أما بالنسبة للمتلكات التى آلت لطوائف الرهبان العسكرية فقد كان يتم تحصيل إيجارها عن طريق موظفين تابعين لهذه الطوائف ، فعلى سبيل المثال جرت العادة لدى طائفة الفرسان الداوية أن يميزوا الممتلكات الخاصة بهم بوضع حرف T عليها ؛ إذ يدل هذا على أنها من ممتلكات الدوية أو فرسان المعبد TheTempler، ويقومون بتحصيل إيجاراتها من قاطنيها سواء من السكان أم الباعة والحرفيين عن طريق موظفين من قبلهم لهذا الفرض(٨٧).

وبعد أن استعرضنا فى السطور السابقة مدى تدخل الصليبيين فى ممارسة السكان المحليين لشعائرهم الدينية ، وضروب الإضطهاد التى حلّت بهم وحياة الذل والعبودية التى عاشوها ، وتعرضهم لغدر الفرنج المستمر بهم فضلا عن الاستيلاء على مصادر الثروة والإنتاج فى المناطق التى خضعت لحكمهم والإستيلاء على المرافق العامة ومؤسسات الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى كثرة أنواع الضرائب التى فرضت على هؤلاء : لنا أن نتساءل : ألم تكن هذه هى المعاناة فى أشد وأقسى صورها ؟ وهل يمكن فى ظل هذه الظروف أن تكون العلاقات بين الطرفين طيبة كما يزعم بعض المؤرخين الذين سبقت الإشارة إليهم؟ هذا فيما يتعلق بسكان المدن أما سكان القرى فقد كانت لهم قصة أخرى سنخصص لها السطور التالية.

أهل القرى ومعاناتهم :

كانت الغالبية العظمى من سكان القرى فى بلاد الشام من المسلمين بالإضافة إلى أقلية من المسيحيين المحليين ممن كانوا يعملون بالزراعة ، ولم يسلم الجميع من ثقل وطأة الإلتزامات المتعلقة بالإنتاج الزراعى فى ظل الحكم الصليبى(٨٨)، لقد عاش سكان القرى هؤلاء مرتبطين بالأرض فى القرى العديدة فى المناطق التى خضعت للحكم الصليبى ، وهم الذين عُرفوا عند الفرنج باسم المزارعين Rustici أو باسم الفلاحين Villani(٨٩).

وفى ظل الإقطاع الزراعى الذى أوجده الصليبيون آلت ملكية القرى إليهم ؛ بمن عليها وما عليها ، بل جرت العادة أنه عند انتقال القرية أو الضيعة من سيد إلى سيد آخر ـوهذا ما حدث فى حالات كثيرة عندما تنازل عدد كبير من النبلاء عن قراهم لهيئات الفرسان الرهبان ـ جرت العادة على أن تنتقل الأرض بمن عليها من الفلاحين إلى السيد الجديد باعتبارهم أتباعا له، هذا مع وجود بعض القرى التى ظلت فى حوزة المواطنين المحليين وإن كان من الصعب الجزم بقول فصل فيما يتعلق بحجم هذه القرى بالنسبة لغيرها من القرى التى آلت ملكيتها لحكام من الفرنج ؛ فضلا عن أن العادة جرت لدى الصليبيين على أن يترك أصحاب الإقطاعات ، أو ملاك الضياع، الأرض الزراعية لمن عليها من الفلاحين لإدارتها ويعيشون هم بعيدا عن القرى كما كانت الأرض موزعة على أساس نظام «المشاع»، وهذا النظام لا يزال موجودا في بلاد الشام إلى اليوم ؛ بحيث لم تتم تجزئة الأرض على الفلاحين على شكل حصص تقوم أسر الفلاحين بزراعتها [٩٠]. إلا أنه تجب الإشارة إلى أن حدود كل قرية وكل ضيعة كانت واضحة ومعروفة ، حيث كان يتم رسم حدودها وتحديد زمامها بالحجارة بشكل واضح[٩١]. وذلك وفق مقاييس متعارف عليها : سواءمنها القيراط العربى «الإسلامى» وهو مقدار الأرض التى يمكن حرثها فى يوم بواسطة زوج من حيوانات الحرث . وجرت العادة على أن يتم به قياس مزارع الكروم إلا أنه لم يستخدم فى قياس البساتين . وكانت هناك طريقة أخرى للقياس وضعها الفرنج ؛ وهو القياس الذى عرف باسم acaruca carrucate وهو وحدة للقياس تعادل حوالى ٣٥ هكتارا[٩٢]. أو بوحدة للقياس ثالثة ، تشير بعض المراجع إلى أنها ما زلت مستعملة إلى اليوم ، ويقصد بها وحدة القياس المستخدمة فى الأراضى التى تزرع قمحا ، ويتم تقديرها بمقدار القمح الذى يمكن أن يبذر ولكنه كان يختلف من مكان لآخر ، فالبقرب من مدينة صور، على على سبيل المثال ،كانت عبارة عن تلك المساحة من الأرض التى يمكن بذرها بمقدار Modii من القمح، وبالقرب من مدينة عسقلان كانت تقدر بما يبلغ ١٢ Modii علما بأن ال Modious الواحد يعادل حوالى ٢٣٠ كيلو من القمح أو إنتاج هكتار من الأرض فى السنة[٩٣].

أما عن نظام الزراعة ، فإنه يبدو أنه اتبع نظام الزراعة الفصلية أو الحولية ، حيث تتم زراعة قطعة من الأرض لمدة عام وتترك لمدة عام آخر بلا زراعة . وكانت الأرض التى تتم زراعتها تبذر فيها بذور القمح أو الشعير فى منتصف شهر نوفمبر بينما كانت الأرض التى يطلق عليها إجمالا الأرض المنزرعة ، كانت تتم زراعة نصفها بالخضروات ، ويترك النصف

الآخر بلا زراعة وهى الأرض المراح . وفى بعض المناطق كانت هذه الأرض المراح تزرع بمحصول مثل السمسم والذى كان يمكن حصاده فى شهر مايو ، ومن المحتمل أيضا أنه كان يتم زراعتها بمحصول صيفى [٩٤]، وفى الأراضى التى خضعت لطوائف الرهبان العسكرية من اسبتارية وداويه كان أبناء هذه الطوائف الدينية يقدمون لفلاحيهم البذور والمعدات ، على أن يتولى الفلاحون زراعة الأرض ورعاية المزروعات ثم يتم اقتسام المحصول بنسبة معينة بين الطرفين عادة ما كانت الثلثين والثلث [٩٥].

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الأسر فى كل قرية من القرى التى خضعت للحكم الصليبى لم يكن كبيراً جداً ، حيث كانت هناك بعض الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة أو أربعة أشخاص ، بوجه عام فإن الأرض الزراعية فى تلك الأيام كانت قليلة السكان بمقارنتها بعصرنا الحالى ، وكمثال على قلة عدد السكان فى القرى ما جاء على لسان أحد الموظفين البنادقة فى مدينة صور من قول : أنه يوجد فى منطقة عسقلان ٧٢ قرية فى أكبر قرية فيها ستجد مائتى أسرة بينما هناك العديد من القرى الصغيرة التى ستجد فيها أقل من عشرين أسرة [٩٦]. أما عن دخل القرية ، فإن كانت المعلومات التى لدينا لا تمكننا من عمل تقدير دقيق لدخل القرية من الزراعة - وهو الذى كان يتم اقتسامه بين السادة الإقطاعيين أو الملاك من جهة والفلاحين من جهة ثانية - لكن من خلال العديد من الحالات يبدو أن متوسط دخل القرية من الزراعة كان يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دينار . ومن الطبيعى أن تكون هناك بعض القرى التى حققت دخلا أكبر من هذا ، إما بسبب قربها من المراكز العمرانية ، فعلى سبيل المثال فإن إنتاج قرية «الدامور» تم تقديره بمبلغ ١٢,٠٠٠ دينار كما أن قرية كفر كانا فى الجليل بلغ ٢٤,٠٠٠ دينار وفى بعض قرى بيت المقدس تم تقدير دخل القرية بحوالى خمسة آلاف دينار[٩٧].

وفى تصورنا أن مثل هذا الدخل المرتفع لبعض القرى انحصر فى القرى التى كثرت بها مياه الرى وحيث كانت زراعة قصب السكر هى دعامة الإنتاج الزراعى فيها ، وجرت العادة أن تكون معاصر قصب السكر وسط الحقول ، حيث يتم جمع المحصول ، ويتم بيع جزء منه على شكل أعواد لكل من يرغب فى الحصول عليه ، بينما تذهب معظم مقادير القصب إلى المعاصر ثم يتم عصره فى تلك المعاصر التى يعمل عدد منها بقوة اندفاع تيار المياه ، بينما البعض الآخر يتم تشغيله بواسطة الدواب أو البشر . وكذلك الحال بالنسبة للقرى التى يزرع فيها مقادير كبيرة من الكروم والذى استخدمه الصليبيون والمسيحيون المحليون بكثرة [٩٨].

بالإضافة إلى تجفيف مقادير كبيرة من الكروم ليصبح زبيبا ، وربما ساعد على ارتفاع دخل بعض القرى ما وجد فيها من مزارع الزيتون ومعاصره والتى كثيرا ما تشير إليها المصادر المعاصرة ، بينما نسمع عن بعض القرى أنها كانت تمتلك مناطق للغابات يتخللها العديد من الأشجار المثمرة ذات الأهمية ، مثل شجر التين وشجر الخرنوب كما وجدت أعداد من أشجار التفاح ، ولكنها لم تكن من الكثرة التى قد نتصورها ، ولكنها ساعدت بشكل أو آخر على ارتفاع دخل تلك القرى ، إلا أنه تجب الإشارة أيضا إلى أنه كلما ارتفع دخل القرية كلما زادت نسبة الأعباء المالية الملقاة على عاتق سكانها ، حيث يُلاحظ الباحث الباحث أنه كلما كان يجمع سكان القرى بين الزراعة التقليدية وبين زراعة الكروم وأشجار الزيتون أو الأشجار المثمرة كلما ارتفعت الأعباء المالية من ضرائب مختلفة سوف نشير إليها عما قليل وبشكل يختلف عما إذا قاموا بزراعة الأرض فقط بالمحاصيل التقليدية ، خصوصا ما يتعلق منها بالضرائب التى تفرض على الطواحين ومعاصر القصب ، ومعاصر الكروم ، ومعاصر الزيتون والأشجار المثمرة (٩٩). حيث أشارت بعض المصادر اللاتينية إلى أن القرى التى كانت تنتج قصب السكر على ضفاف نهر الأردن ، وفى كثير من أنحاء بلاد الشام التى خضعت للحكم الصليبى مثل صور وطرابلس وغيرها ، كانت الضرائب التى تفرض عليها تشكل أهم الموارد المالية للسادة الإقطاعيين فى هذه المناطق (١٠٠).

أما عن أحوال الفلاحين فإن أول ما نلاحظه أن أمورهم القضائية كانت بأيديهم ، إذ نسمع عن وجود محكمة مختصة بأبناء القرية تسمى «محكمة الريس» وهو بمثابة العمدة أو المختار، وكان أعضاؤها يحكمون حسب قوانين الإدارة الصليبية الخاضعين لها ، مع مراعاة العرف المحلى وتقاليد أهلها (١٠١)، وعن هذا الريس Rays فمن المعروف أنه كان ينوب عن السيد الإقطاعى فى القرية ، حيث اعتاد الأسياد أن يعيشوا فى المدن ، لذا فإن كل قرية كان يتم إدارتها بمجلس من كبار رجالها يرأسهم أحد الأشخاص وهو الذى أطلق عليه اللاتين اسم «الريس» وهذا اللفظ مستمد من لفظة رئيس عند المسلمين ، وقد كان هذا الريس ينوب عن سكان القرية فى علاقاتهم بالسلطات الحاكمة ، ويعمل على تنفيذ أوامر السيد الإقطاعى ويحافظ على الأمن والنظام فى القرية ، وفى كل الأحوال فإن الريس كان بمثابة الوسيط بين الحاكم والمحكومين ، مع مسئوليته عن استتباب النظام والأمن فى مجتمع القرية الذى يرأسه. وتجدر الإشارة إلى أن نظام رؤساء القرى كان معمولا به ومعروفا قبل مجئ الفرنج إلى الشام ،

ومن الناحية النظرية فإنهم كانوا مختارين من قبل السادة النبلاء ويشغلون مناصبهم هذه برضاهم وعادة ما كان الريس يشغل منصبه هذا مدى الحياة ، ويتوارث أفراد أسرته منصبه الواحد تلو الآخر .

وفى إحدى القرى التابعة لمدينة صور نجد هذا الريس يتفاوض مع سيده الإقطاعى حول ضخامة الضرائب المفروضة على أهل القرية . وهو يمثل الفلاحين فى علاقاتهم مع السيد الذى تتبعه القرية ، ويمكن أن نراه يحضر أمام هذا السيد نيابة عنهم ، يحمل النقود والفواكه من الأشجار ومن الأرض كعينة لنوع الإنتاج الخاص بالقرية ، ومع هذا لم يكن معفيا من الالتزامات المالية نحو السيد الإقطاعى مثله مثل بقية الفلاحين (١٠٢). كما كان على هذا الريس وكبار رجال القرية أن يؤكدوا ولاءهم باستمرار للسيد الإقطاعى وفى كل مرة يزور فيها قريتهم ، وذلك بتقديم ألوان الطعام الفاخر له وحاشيته كما كان عليهم أن يستقبلوه ويقدموا له كمية من النقود الفضية ، وبعض القمح والزيتون . وعندما يتنازل هذا السيد عن إقطاعه فإنه كان يطلب من الريس وكبار رجال القرية بل والفلاحين أيضا أن يقسموا يمين الولاء للسيد الجديد ، وأن يثبتوا له ولاءهم باستمرار ، ويتم هذا القسم عن طريق ما يلقنه لهم أحد المترجمين (١٠٣).

ويرى بعض المؤرخين أن هذا الريس قد تمتع بعدة امتيازات فى مقابل ثقة السيد الإقطاعى فيه وتعليل ذلك باستحواذه على أرض أكبر من غيره من الفلاحين ، بعضها كان يتم إعفاؤه من الضرائب الطارئة أو الاضطرارية ، ويعيش فى منزل أكبر من غيره من الفلاحين الآخرين ، ففى البترون Betheron وهى إحدى قرى صور ، كان «الريس» فيها بحوزته عدة أشجار للزيتون ومزرعة للكروم ، وكان لديه عشر الأرض المنزرعة ، على الأقل بما يعادل ضعف ما استحوز عليه أى فرد من أفراد القرية ، نصف هذه الأرض كان يعفى من ضريبة الخراج ، كما كان يسكن منزلا حجمه ليس معروفًا ، ولكن فى سنة ١١٨٤ م فإن هذا الريس استضاف الرحالة ابن جبير ومن معه من أفراد القافلة فى غرفة كبيرة فى منزله (١٠٤)، إلا أننا نقول أنه قد فات هؤلاء المؤرخين أن هذا العمدة أو المختار أو الريس وقبل مجئ الصليبيين كان يشترط فيه أن يكون أحد أعيان القرية ، ليكون مطاعا فيها ، فضلا عن أن منزله كان بمثابة المضيفة أو الاستراحة التى ينزل فيها كبار الشخصيات أو الضيوف ، وكل عابر سبيل ، وهذا ما ظل الحال عليه ولايزال إلى اليوم ، وإن أضيفت إليه أعباء فى ظل الحكم الصليبى وهى التى

أشرنا إليها فى التزامه بتقديم ولائه المستمر للسيد الإقطاعى ، هذا إلى جانب ما تحمله أحيانا من أعباء فى سبيل التوفيق بين رغبات السيد من حيث زراعة محاصيل بعينها ، وكان عليه أن يوزع زراعة هذه المحاصيل المختلفة على الفلاحين ، بحيث يحدد لكل فلاح نوع المحصول الذى يجب عليه أن يزرعه [١٠٥]. أما عن الأعباء المالية التى كان على الفلاحين القيام بها نحو السادة من أبناء الغرب الأوربى ، فان أول ما يلاحظه الباحث هو تلك الأعباء التى كانت معروفة فى الغرب الأوربى فى ظل نظام الإقطاع ونقلها الصليبيون معهم إلى الشرق ، وهذا ما سوف يتبين لنا من خلال ما كان يقدمه الفلاحون من التزامات إجبارية ، فقد كان السيد الإقطاعى فى الشرق أيضا يتمتع بحق فرض غرامات على كل من يرتكب إثما أو خطأ ، فضلا عن أنه كان يحصل على ضريبة جماعية كان يتم تحصيلها من جميع سكان الضيعة أو القرية ، والتى كان يتم تحصيلها على شكل مبالغ يتساوى الجميع فى دفعها ، كما كان على الفلاح أن يدفع ثلاث مرات فى السنة هدية لهذا السيد عن كل هكتار من الأرض ، هذه الهدية كانت تتكون من الدجاج ، والبيض ، والماعز ، والجبن ، والحطب ، وعلى سبيل المثال ففى إحدى القرى القريبة من صور فإن كل فلاح كان ملزما أن يدفع لسيده الإقطاعى ٣ دجاجات ، و٣ دنانير و ٣٠بيضة ، ورطل من الجبن ثلاث مرات فى السنة ، ومن الطبيعى أن نسمع أن كل هذه الأشياء اختلفت من قرية إلى أخرى ومن ضيعة إلى أخرى ، إلا أنه جرت العادة بأن يقدم الفلاحون هذه الهدايا فى عدة مناسبات ، منها موسم الحصاد ، وعيد رأس السنة ، وعيد الفصح [١٠٦]، ولم يكن تقديم هذه الهدايا قاصراً على النبلاء الإقطاعيين فقط ، بل قام الفلاحون بتقديمها لأبناء المدن الإيطالية ، ففى إحدى الوثائق الخاصة بالبنادقة نجد ذكراً لهذه الهدايا التى يتم دفعها بصفة شخصية ، وكان يتم تحصيلها عن كل هكتار من الأرض الزراعية بمعدل دجاجة ، وعشر بيضات ، ونصف رطل من الجبن ، واثنى عشر ديناراً عن كل حمل من الحطب . وكذلك قدموها لطوائف الرهبان العسكرية ، فعلى سبيل المثال فإنه فى عهد الملك أملريك ملك بيت المقدس ، فإن طائفة الرهبان التيوتون كانوا يحصلون من كل فلاح على قدر من القمح One robba وعلى قدر مماثل من الشعير [١٠٧] ومن الأعباء المالية التى فرضها الصليبيون على الفلاحين المسلمين بوجه خاص كانت تلك الضريبة النقدية التى عرفت باسم ضريبة الرأس capitation tax[١٠٨] وتجدر الإشارة إلى أن تلك الضريبة تم تحديدها بقطعة من العملة البيزنطية التى كانت معروفة آنذاك وهى النوميسما Nomisma علما بأن قيمة تلك العملة كانت تساوى ما وزنه ٢٣٠ كيلو جراما من القمح ، وهذه الضريبة هى التى

ذكرها الرحالة ابن جبير عندما قال إن الفرنج قد فرضوا ضريبة للرأس على كل مسلم هى دينار وخمسة قراريط أى أن هذا المبلغ نفسه هو ما يعادل النوميسما فى ذلك الحين [١٠٩]. وينبغى أن نشير إلى أن هذه الضريبة لم يكن يدفعها رب الأسرة فقط ، وإنما كان يدفعها كل ابن من أبنائه متى بلغ سن الرشد وهى سن الخامسة عشر ، وإذا كانت هذه الضريبة قد تبدو معقولة ومقبولة ، إلا أن وجه الخطورة فيها يتضح عندما يبلغ أبناء الفلاح سن الرشد ، فعند ذلك تتضاعف هذه الضريبة عدة مرات مع ملاحظة عدم وجود زيادة مقابلة لها فى الأرض . أو حتى فى الدخل وبالتالى كانت تشكل عبئًا ثقيلاً على كاهل كل فلاح [١١٠]، ويتضح لنا مدى ثقل وطأة هذه الضريبة فى الأحوال التى كان يشتط فيها الحكام الصليبيون عند رفع نسبتها ، نذكر على سبيل المثال ما حدث عام ١١٥٦م عندما رفع سيد إقطاع مجدلياب بالقرب من نابلس نسبة تحصيل ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما كان يجمعه ، وتحمل المزارعون تلك المظالم بصبرهم الذى يضرب به المثل [١١١].

كما كان على الفلاحين فى المناطق التى خضعت للحكم الصليبى ، أن يدفعوا للأمير الصليبى التابعين له ضريبة أطلق عليها ضريبة الخراج carragium والتى تراوحت ما بين ربع وثلث المحصول الذى تنتجه الأرض فى كل مرة تتم فيها زراعتها ، بالإضافة إلى نسبة من إنتاج مزارع الكروم ، وأشجار الزيتون والفاكهة ، هذه النسبة تراوحت ما بين ربع ونصف الإنتاج الكلى من هذه الحاصلات الزراعية [١١٢]. هذه الضريبة ، وهى ضريبة الخراج ، كان يتم جمعها بالطريقة التالية : كان السيد أو من ينوب عنه يزور القرية عندما يتم جمع المحصول فى الأرض المخصصة للحصاد ، ويتم توزيع المحصول إلى أكوام بالنسبة المشار إليها ، وإذا كانت القرية تخضع لعدد من السادة فإنه كان يتم التقسيم عليهم جميعا بنفس النسبة[١١٣].

ولا نغالى إذا قلنا أن السادة الإقطاعيين من الفرنج قد تفننوا فى تحصيل الأموال من الفلاحين تحت مسميات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، أن سكان القرى فى عكا مثلا كانوا يدفعون ضرائب كانت تتراوح ما بين ٦ ,٤٪ و ١٢٪ على جميع السلع التى يشترونها من التجار الإيطاليين ، وهم الذين تركزت فى أيديهم التجارة الداخلية والخارجية فى البلاد التى خضعت لحكم الفرنج ، بل إنه فى حالة قيام هؤلاء السكان بشراء سلع من الأسواق الموجودة داخل الأحياء الخاصة بالإيطاليين ، فإنهم عند مغادرتهم لهذه الأسواق ، كان يتم

تحصيل ضرائب جمركية على ما اشتروه ، وإن كان يقال أن مثل هذا الإجراء الذى كان يتبع فى مملكة بيت المقدس كان الهدف منه عدم تشجيع السكان الوطنيين على الشراء من أسواق بالأحياء الإيطالية ، إلا أنه لايمكن إنكار أن مثل هذه الضرائب كانت تمثل إرهاقا ماديًا لاشك فيه [١١٤]، كما نسمع أنه فى كثير من القرى احتكر الأمير الصليبى ما بها من طواحين لطحن الغلال ، ومعاصر لعصر الزيتون ، وكان أهل القرية ملزمين بطحن مالديهم من غلال فى تلك المعاصر نظير دفع ضرائب معينة [١١٥]، وفى الحالات القليلة والنادرة والتى سمح فيها السادة الإقطاعيون لبعض أهالى القرى بامتلاك معاصر للزيتون ، أو طواحين لطحن الغلال ، فقد كان عليهم أن يدفعوا نصف دخل هذه المعاصر وتلك الطواحين للحاكم الفرنجى الذى تقع بلدتهم ضمن إقطاعه ، ليس هذا فحسب بل إنه كان فى مقابل أن يسمح لهم بإصلاح هذه المعاصر أو تلك الطواحين ، فقد كان عليهم أن يدفعوا ما يطلبه منهم من مبالغ نظير السماح لهم بذلك [١١٦]. ومن الأعباء التى كانت واقعة على كاهل كثيرين من سكان القرى ، ما تشير إليه المراجع من أن المياه كانت نادرة بالطبع ، وأن معظم القرى البعيدة عن الأنهار كانت تعتمد على مياه الأمطار فى رى مزروعاتها ، أما تلك القرى التى كانت قريبة من مياه الأنهار ، والتى تحتاج إلى مياه الرى لزراعة قصب السكر مثلا ، أو البساتين ، فقد كان على أهل هذه القرى أن يدفعوا المبالغ التى يحددها الأمير الإقطاعى الصليبى ، وهذه المبالغ كانت فى ارتفاع مستمر ، إلا أنهم كانوا مضطرين لدفعها حتى ترتوى محاصيلهم [١١٧]، ليس هذا فحسب ، بل نسمع أنهم ، أى سكان القرى ، كانوا يدفعون مبالغ نقدية للسادة الإقطاعيين نظير تمتعهم باستخدام صهريج القرية ، كما كانوا يدفعون ضريبة على الموازين والمكاييل ، بل إن الفلاحين كانوا يدفعون ضريبة على الحطب ، هى عبارة عن دجاجة صغيرة عن كل هكتار يحصدونه ، وعن كل محصول من المحاصيل المختلفة التى يمكن أن تتم زراعتها فيه [١١٨].

ومن بين الأعباء المالية التى تحملها الفلاحون ، يجب أن نذكر تلك المبالغ التى كان يتم تحصيلها على المحاصيل عند نقلها إلى مخازن الغلال أو الأجران ، كما كانت هناك ضريبة على النحل والعسل ، وضرائب تدفع عن الماشية والأغنام ، وفى المناطق التى بها غابات أو مراعى ، كان يتم دفع ضرائب عليها ، وعلى الحطب الذى يتم جمعه لاستخدامه فى الطهى أو التدفئة [١١٩]. ومن بين الأعباء الملقاه على عاتق سكان القرى كان نظام السخرة ، ونقصد به العمل الجبرى دون أجر فى الأراضى التى استأثر بها الأمراء الصليبيون ، وبخاصة تلك التى خصصت لزراعة قصب السكر، أو أشجار الزيتون، أو الكروم ، أو أشجار الفاكهة [١٢٠]. لقد

تكبد الفلاحون هذه السخرة فى الأرض الزراعية ، وقدموها مكرهين لمغتصب أجنبى احتل تلك الأرض بالقوة وفرض إرادته على أبناء البلاد الأصليين لينعم بكل خيراتها ، بينما هم يعيشون على الكفاف، وعانوا مرارة الاحتلال ومذلة القهر والعدوان (١٢١). وقد أخذت أعمال السخرة هذه عدة أشكال ، أى أنها لم تكن قاصرة على العمل فى الأراضى التى استأثر بها السادة الإقطاعيون، والذى جرت العادة أن يقوم الفلاحون بالعمل فيها يوما عن كل هكتار من الأرض التى فى حوزتهم ، وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الأراضى قد استأثر بها أيضا بعض رجال الدين ، فقد جاء فى وثيقة ترجع لعام ١١٣٢م تم بمقتضاها تنازل أمير طبرية عن قطعة أرض لرجال الدين فى القبر المقدس تم النص فيها على أن يقدم الفلاحون هذا العمل الجبرى مرة كل أسبوع فى قطعة الأرض هذه ، كذلك أخذ هذا العمل الجبرى شكل نقل نصيب السيد الإقطاعى من موسم الحصاد إلى أماكن التخزين الخاصة به ، جنبا إلى جنب مع السخرة فى إصلاح الطرق، وقنوات الرى ، بالإضافة إلى ما نسمع عنه فى بعض القرى التى بها مصائد للأسماك حيث كلفوا بصيد السمك من هذه المصايد، سواء كانت إحدى البحيرات، أم إحدى البرك ، أم أحد فروع الأنهار لحساب السيد الإقطاعى يوما فى الأسبوع ، ولمدة ثمانية أيام فى أثناء الصوم الكبير (١٢٢).

ومن الأعباء التى عانى منها الفلاحون كثيراً تلك التى دفعوها لكثير من الموظفين الذين كان يستخدمهم السيد الإقطاعى ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الموظفين «الترجمان» أو المترجم إلى جانب بعض الكتبة الذين كانوا عادة إما جامعى الضرائب أو المختصين بالشؤون المالية وهم يشبهون الموظفين الفاطميين الذين كانوا يجمعون الخراج والجوالى ، وقد وجد هؤلاء الموظفون فى كثير من المدن مثل أرسوف ، ويافا ، وعسقلان ، وبيروت ، وقيسارية ، والجليل، وحيفا ، ونابلس ، والناصرة ، والرملة ، وصور وغيرها بحيث تراوح عددهم ما بين ١٤ ، ٢٥ موظفًا بعضهم كان من اللاتين والبعض الآخر كان من العرب ، وما يهمنا من ذكر هؤلاء الموظفين أنهم فضلا عن كونهم كانوا بمثابة مراقبين لمنع هجرة الفلاحين لقراهم ، وعدم التهرب من دفع ما يطلب منهم نقداً أو عينًا إنهم كانوا يقومون برسم الحدود الخاصة بممتلكات كل سيد إقطاعى وتسجيل أسماء الفلاحين الموجودين فى ممتلكاته ، ولمنع هروب أى فلاح من ضيعة لأخرى إلا أنهم كانوا يشكلون عبئا ماليا على الفلاحين ، فعلى سبيل المثال كان الترجمان يحصل على ما يعادل ٢٣٠ كيلو من القمح ومثلها من الشعير عن كل هكتار من الأرض

المنزرعة ، وعند اقتسام المحصول بين الفلاحين وبين السيد الإقطاعى فقد كان يحصل على قدر يعادل ستة أمثال هذا المقدار المشار إليه من نصيب الفلاحين نظير حضوره القسمة ، كما كان على سكان القرية أن يعطونه المؤونة له ولحصانه عندما يتجول حول قريتهم ، وإذا مات حصانه فإنهم كانوا مطالبين بمنحه ١٥ ديناراً ليشترى بها حصانا آخر على سبيل التعويض [١٢٣]، وتحمل أهل القرية أعباء مماثلة لهؤلاء الكتبة ، فقد كانوا يحصلون أيضا على قدر معلوم من المحاصيل التى يتم حصادها ، وحصة من الحطب عقب جمع المحصول عن كل جمل يحمل المحصول إلى أرض الحصاد ، وعلى أهل القرية أن يزودوهم بحاجتهم وخيولهم من الطعام والشراب ، وعليهم نعل خيولهم بالحداوى .. ، وتعويضهم عما يفقد أو يموت لهم من خيول[١٢٤] وبالإضافة للأعباء المالية والمادية السابقة ، فقد كانت هناك معاناة نفسية هى أشد وطأة على نفوس الفلاحين من غيرها ، والتى تمثلت فى حالات القهر والتعسف وصلف الحكام الصليبيين . مثال ذلك ما حدث فى بعض القرى المحيطة بنابلس فى إقطاع مجد لبابا ، عندما اشتط الإقطاعى الصليبى فى إلحاق الأذى وتوقيع العقوبات البدنية على سكان القرى التابعة له ، وكلهم كانوا من المسلمين ، والتى وصلت إلى حد تقطيع الأرجل ، هذا بالإضافة إلى أنه رفع نسبة تحصيل ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما يجمعه الأمراء الصليبيون الآخرون فى باقى الأقاليم ، وتحمل الفلاحون تلك المظالم كنوع من مثابرة النفس على تحمل الشدائد فى سبيل البقاء ، غير أن الكيل طفح عندما تدخل هذا السيد الإقطاعى وعرقل إقامة الشعائر الدينية ، واضطهد خطيب قرية جماعيل فى نفس المنطقة وهى منطقة نابلس ، ونتيجة لذلك فقد غادر السكان المسلمون فى ثمان قرى وطنهم سراً ، وأسسوا ضاحية الصالحية بالقرب من دمشق وجعلوا همهم الجهاد[١٢٥]. ومثال آخر ما يشير إليه بعض المؤرخين من أبناء الغرب الأوربى من قيام كثير من أصحاب الإقطاعات من الصليبيين بإصدار أوامرهم إلى الفلاحين المسلمين بترك صلاة الجمعة والعمل فى الحقول [١٢٦]. وفى تصورنا أن ما لجأ إليه الفلاحون فى هذه القرى السالفة الذكر ، وهى حالة نادرة ، وقيامهم بهجرة قراهم ، لم يكن السبب فيه وحده مجرد أنه قد ضاقت أمامهم سبل الحياة نتيجة لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقهم ، وما تعرضوا له من قسوة وبطش واستعلاء السادة الإقطاعيين عليهم ، بقدر ما كان الدافع لهم هو تحطيم صلف هؤلاء الصليبيين وإشعارهم بمدى أهمية وجود هؤلاء الفلاحين ، وضرورة احترام مشاعرهم الدينية ، وربما كان مثل هذا التصرف هو السبب فيما نسمع عنه عند بعض المؤرخين المعاصرين أمثال أسامة بن منقذ من حرص بعض الأمراء الصليبيين على فلاحيهم[١٢٧].

رد الفعل وتعدد أساليب المقاومة

سبق أن أشرنا إلى أن المقاومة الشعبية للغزوة الصليبية كانت استجابة للتحدى الذى فرضه استقرار الفرنج فى بقاع الأرض العربية ، وظنهم أنهم خالدون باقون فى هذه الديار فتكاثروا واقتسموا الولايات فيما بينهم ، واستقدموا من بلادهم الأوربية الإمدادات والأسلحة فى البر والبحر ، فأطبقوا على سكان البلاد ، وجثموا فوق أرضيهم بالحرب حينا ، والدسائس أحياناً[١٢٨]. لذا أدرك المعاصرون ضرورة توطين النفس على متابعة الجهاد فى صراع طويل ومرير أقل ما يوصف به هذا الصراع هو «صراع النفس الطويل» من خلال وعى وإدراك لحقيقة العدو وأهدافه ، فتوحدت جميع طوائف المجتمع وانطلقت طاقاتهم . كذلك عنى المعاصرون عناية فائقة بفنون الحرب التى عرفت أيامها ، فاستكثروا من السلاح والعدة والحيل ، وابتكروا أشياء فى هذا الباب أدهشت الفرنجة وبالفعل فإن مواجهتهم للغزوة الصليبية كانت معاناة على مدى عدة اجيال ، وكان عليهم أن يوجهوا كل مواردهم على كل المستويات لخدمة هذا الصراع الذى كان بالفعل صراع وجود ، وتثبت التجربة أنه لابد من توفير كل الإمكانات، ولابد من العمل الإيجابى ، لأن التاريخ لاتصنعه الصدفة وإنما يصنعه جهد الرجال .

وفى تصورنا أن المقاومة الشعبية أدركت فى ذلك الحين طبيعة المجتمع الصليبى الذى أقيم على الأرض العربية ، وعلاقة هذا المجتمع بالظهير الأجنبى الذى يمده بالبشر والعتاد فى الغرب الأوربى ، وحيث بدى أن هم الغرب هو القضاء على القوى الإسلامية كقوة فعالة فى تحريك الأمور فى هذه البقعة من الأرض [١٢٩]. وخصوصا أنه بعد أن تم للفرنج الاستيلاء على بيت المقدس ، فقد أخذ كثير من أبناء الغرب الأوربى فى الوفود إلى الشرق حيث اجتاحت أوربا موجة عارمة من الفرحة حملت الكثيرين على التماس السعادة الروحية فى أداء فريضة الحج وزيارة الأحرام المسيحية المقدسة وفضل كثيرون منهم البقاء فترة فى هذه البلاد[١٣٠]. وهنا يجب أن نذكر أن المقاومة الشعبية قد طورت من أساليب مقاومتها بما يتواءم مع المتجددات على الساحة فى مواجهة العدو ، فإذا كنا قد أشرنا ولو بشكل عارض إلى أن المقاومة تمثلت منذ بداية الحملة الصليبية الأولى فى شكل الجموع الشعبية التى شكلت خطوط الدفاع عن كثير من المدن ، فإنها فى هذه المرحلة الجديدة اتخذت لنفسها ميدانا جديداً ، وهو خطوط الاتصال التى تربط هذا العدو بالظهير الأوربى ، وإنزال الخسائر الفادحة على كل من يسلكها ، ويشهد بذلك الرحالة سايولف Saewulf الذى زار بلاد الشام عام ١١٠٢م إذ يذكر

أن الطريق من يافا إلى بيت المقدس والذى كان على القادمين من الغرب الأوربى عن طريق يافا أن يقطعوه فى حوالى يومين ، هذا الطريق كان من الخطورة بمكان بسبب أفراد المقارمة الشعبية الذين كانوا يتخذون من المغاور والكهوف الجبلية كمائن لهم يترقبون فيها ليل نهار وصول جماعات من أبناء الغرب الأوربى ، وهم الذين عرفوا بالحجاج فيخرجون لمهاجمتهم ، وبخاصة تلك الجماعات الصغيرة والتى لاتقدر على مقاومتهم ، أو الذين يتصادف تخلفهم عن جماعات الحجاج ، ونتيجة لإغاراتهم المفاجئة والمتكررة فإنك ترى كثيراً من الجثث الآدمية مبعثرة على طول الطريق بعد أن مزقتها الحيوانات المفترسة ، وقد يتعجب البعض لعدم دفن جثث أبناء الغرب الأوربى هؤلاء ، لكن سرعان ما يزول العجب عندما يدرك أن الصخور الصلبة لم تترك مجالا لوجود أرض ترابية يمكن حفر مدافن فيها . وحتى لو وجدت تلك الأرض فمن الذى سيجازف بترك الجماعة ليحفر قبرا لرفيق له ، فلو فعل ذلك فان عليه أن يحفر قبرا آخر لنفسه (١٣١).

ومن الأمثلة العديدة على إنزال الخسائر بأبناء الغرب الأوربى القادمين إلى الشرق وإصابة الطرق التى يسلكونها بنوع من الشلل ما حدث عام ٥٠٦ / ١١١٣م ، عندما سمع أهالى مدينة صور - ولم يكن قد وقعت بعد فى أيدى الصليبيين - بمجئ مجموعة من أبناء الغرب الأوربى لزيارة مدينة بيت المقدس ، والبقاء فى الشرق فترة من الزمن ، بلغ عدد هذه الجماعة ١٥٠٠ شخص ، عندئذ أبحر حوالى خمسمائة من أهل مدينة صور فى عدد من المراكب ، وإن كانوا قد رجعوا عندما وصلتهم الأخبار بأن هؤلاء الفرنج قد عادوا أدراجهم إلى عكا عندما وصلتهم الأخبار بذلك الخطر الذى يتهددهم ، إلا أنه يمكن القول أن هذا الأسلوب من المقاومة قد شمل البر والبحر (١٣٢)، كذلك ما حدث عام ٥١٣هـ/ ١١١٩م ، ففى ربيع هذا العام وصلت جماعة من الحجاج الغربيين يقدر عددها بسبعمائة من الأشخاص ، فقامت جماعة من مسلمى صور وعسقلان بمهاجمتهم وهم فى طريقهم إلى بيت المقدس ، وقتلوا ثلاثمائة شخص، وأسروا ستين آخرين (١٣٣). كما يشير ابن الفرات إلى أن هذا الأسلوب استمر حتى أيام الحملة الصليبية الثالثة ، وقد كان مؤثراً بلاشك ، ففى ذكره لحوادث سنة ٥٨٧هـ / ١١٩١-١١٩٢م يذكر أن سكان قرية الزيب شمالى مدينة عكا ، كانوا يجهزون السفن ويخرجون إلى عرض البحر ويقطعون الطريق على سفن الإفرنج وما تحمله من وافدين جدد (١٣٤). ولانغالى إذا قلنا أن شدة الهجمات التى تعرضت لها جماعات الحجاج المسيحيين الغربيين من قبل المقاومة

الشعبية ، وما أنزلته بهم من خسائر فادحة ، كانت وراء قيام رئيس طائفة الداوية برحلته عام ١١٢٨م إلى الغرب الأوربى ، وبخاصة إلى انجلترا وفرنسا ليبحث عن متطوعين للانضمام لتلك الطائفة ، والتى أخذت على عاتقها حماية الحجاج هؤلاء ، وكان أن عاد عام ١١٢٩م ومعه جماعة كبيرة من فرسان الغرب الأوربى [١٣٥]. ومما لاشك فيه أيضا أن هذا الأسلوب الذى اتبعته المقاومة الشعبية قد حتم على الفرنج إنشاء العديد من التحصينات ، ويشهد على ذلك فترة حكم الملك فولك الانجوى ملك بيت المقدس ، وبخاصة السنوات من ١١٣٢-١١٣٦م حيث كثرت الإغارات على الحجاج الغربيين فى الطريق من يافا إلى بيت المقدس ، مما اضطر فولك إلى بناء قلعة عند بيت نوبا وتحصينها عام ١١٢٣م لحراسة هذا الطريق ، وفيما بعد أقام عددا من الحصون حول بيت المقدس ، كما بنى قلعة أخرى فى بيت جبريل عام ١١٣٦م ، وكانت هذه القلعة بداية لسلسلة من القلاع والحصون التى امتلكتها طائفة الإسبتارية فى المناطق المجاورة لعسقلان لحماية الحجاج الوافدين من الغرب الأوربى [١٣٦].

ويبدو لنا أن المقاومة الشعبية كانت فى الوقت نفسه قد وجهت نشاطها إلى ضرب الطرق المؤدية من طرابلس إلى فلسطين وردت إشارات عن استنجاد حكام طرابلس الصليبيين بطائفة الاسبتارية منذ عام ١١٤٢م ، وذلك فى عهد الأمير ريموند حاكم طرابلس ، وهكذا أصبح الاسبتارية المدافعين الرئيسيين عن وادى البقاع وحماية الطرق المارة به [١٣٧].

كذلك واضح أنه أمام كثرة هذه الحصون والقلاع التى شيدها الصليبيون لحماية هذه الطرق، كان على المقاومة الشعبية أن تطور من أسلوبها ووسائلها ، لذلك نسمع عن توجيه ضربات للطرق التى يسلكها الفرنج فى مناطق أخرى ، مثال ذلك ما حدث عام ١١٣٢م ، ففى أثناء الفترة التى أقامها الملك فولك الأنجوى فى أنطاكية لتنظيم شؤونها ، نسمع عن جماعة من المسلمين التركمان قد هاجموا معرة مصرين وكفر طاب وهذا دليل على أن المقاومة الشعبية من المسلمين أرادت أن تثبت لهذا الملك الذى أقام هذه السلسلة من التحصينات أنها قادرة على إنزال ضرباتها بالفرنج ليس فقط عبر الطرق فى الجنوب ، ولكن فى الشمال أيضا ، وفى الوقت نفسه نسمع عن جماعة أخرى قد ألحقت هزيمة فادحة بالأمير بونز حاكم طرابلس ، وحاصرته فى قلعة بارين[١٣٨] ومما لاشك فيه أن المقاومة الشعبية قد استفادت من الطرق الواصلة ما بين دمشق وشمالى فلسطين لإنزال ضرباتها بالفرنج . خصوصا وأن أية قوة من رجال المقاومة كانت تنطلق من دمشق إلى بانياس فى الجولان تصبح على مشارف الطرق

الرئيسة المؤدية إلى صور وصيدا كما يمكنها أيضا الاندفاع عبر مجرى نهر الأردن الأعلى لتبلغ سهل عكا ، مستغلة عدم وجود موانع طبيعية بالإضافة إلى قلة التحصينات التى أقامها الفرنج فى هذه المناطق ، فضلا عن أنه منها يمكن الوصول إلى الطرق المؤدية إلى الموانئ الساحلية الرئيسة لمملكة بيت المقدس بسهولة ويسر ، وهذه الطرق أيضا استخدمها حكام المسلمين خلال الغزوات الرئيسة التى شنوها على ممتلكات الفرنج ، مثل الغزوة التى قام بها مودود حاكم الموصل وطغتكين حاكم دمشق عام ١١١٣م ، وصلاح الدين الأيوبى فى الأعوام ١١٨٢م ، ١١٨٣، ١١٨٧م [١٣٩].

وعلى أية حال يمكننا القول أن هذه السلسلة من الحصون والقلاع كان لها تأثيرها فى تخفيف الخسائر التى لحقت بالصليبيين ، إلا أنها لم تمنعها تماما ، بما يؤكد أنها كانت وسيلة فعالة ومؤثرة فى الوقت نفسه ، ففى عصر السلطان المنصور قلاوون يخبرنا ابن الفرات فى ذكره لحوادث سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ما يفيد بقاء هذا الأسلوب بقوله : « وفيها خرج ملك الفرنج بقبرس لقصد الساحل غازيا فرمته الريح إلى جهة بيروت فخرج منها وقصد الإغارة على تلك الجهات فكمن له أهل جبل الخروب وخرجوا عليه فقتلوا من أصحابه وأسروا ثمانين رجلاً وأخذوا له شيئا كثيرا من المال والخيل والبغال فركب فى البحر وتوجه إلى صور ولم يلبث أن هلك وصارت روحه إلى جهنم وبئس المصير » [١٤٠].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب من المقاومة لم يكن قاصراً على الرجال فقط ، ، بل شاركهم فيه النساء أيضا كلما سنحت لهن الفرصة بذلك [١٤١]. ومن المعروف أنه منذ قدوم الصليبيين إلى بلاد الشام كان هم المقاومة الشعبية رصد تحركات هذا العدو ومحاولة التغلغل داخل صفوفه ، والتعرف على إمكاناته ، واتخاذ الأسلوب الأمثل الذى ينزل به كل خسارة ممكنة ، وهذا ما يؤكده لنا صاحب «الجستا» فى عدة مواضع [١٤٢]. كذلك يذكر أنه عندما شرع الصليبيون فى حصار بيت المقدس ، وطال حصارهم لها ، فإن رجال المقاومة الشعبية «عملوا من ناحيتهم على نشر المرض بين رجالنا بإفسادهم مياه الينابيع والعيون فى المناطق المحيطة بمدينة بيت المقدس » وواضح أن هذا الأسلوب لايقل تأثيراً عما تتبعه الجيوش الحديثة فى عصرنا من إرهاق العدو وإلحاق أكبر الأضرار به باستخدام المواد الكيماوية وغيرها فى إفساد موارد مياه العدو ونشر الامراض بين صفوف[١٤٣] كما يمكن القول أن المقاومة الشعبية لعبت دورا فيما هو معروف فى عصرنا الحالى باسم حرب استنزاف العدو، مثال ذلك ما حدث

عام ٥٠٠هـ / ١١٠٦م عندما كان بلدوين الثانى ملك بيت المقدس يحاصر مدينة صور ، وكان أفراد المقاومة الشعبية يعملون تحت سمع وبصر وحماية حكام دمشق ، حيث يذكر ابن القلانسى ذلك فى قوله «وخرج ظهير الدين من دمشق حين عرف نزولهم على صور وخيم ببانياس وبث سراياه ورجاله الحرامية فى أعمال الإفرنج وأطلق لهم النهب والقتل والسلب والإخراب والحرق طلبا لإزعاجهم وترحيلهم عنها» أى أن حاكم دمشق استغل أفراد المقاومة فى إحداث نوع من الاضطرابات والدمار فى صفوف الصليبيين (١٤٤).

ولنأخذ بعض الأعمال التى قام بها رجال من المقاومة الشعبية ، وهى أعمال تشبه إلى حد كبير ما تقوم به الفرق الخاصة فى الجيوش الحديثة أو فرق الصاعقة وغيرها ، مثال على ذلك ما يرويه أسامة بن منقذ من قول «ومن عجيب ما اتفق فى السرقة أن رجلا كان بخدمتى يقال له على بن الدودوية من أهل مشكير نزل يوما الإفرنج لعنهم الله ، على كفر طاب ، وهى إذ ذاك لصلاح الدين محمد بن أيوب الغسيانى رحمه الله ، فخرج هذا على بن الدودوية دار بهم وأخذ حصانا ركبه وخرج به يركض ، وهو يسمع الحس خلفه ويعتقد أن بعضهم قد ركب فى طلبه ، وهو مجد فى الركض والحس خلفه حتى ركض قدر فرسخين والحس معه . فالتفت يبصر ما خلفه فى الظلام ، وإذا بغلة كانت تألف الحصان قد قطعت عقودها وتبعته فوقف حتى شد فوطته فى رأسها وأخذها وأصبح عندى فى حماه بالحصان والبغلة . وكان الحصان من أجود الخيل وأحسنها وأسبقها (١٤٥)، وما يشير إليه ابن شداد أيام صلاح الدين الأيوبى من قول «ولما كان يوم الاثنين الثانى والعشرين من رمضان سنة سبع وثمانين وخمسمائة أحضر اللصوص فرسا وبغلة قد دخلوا إلى خيم العدو وسرقوهما منهم ، وكان قد ديون «رتب» رحمة الله عليه - ثلاثمائة لص من شلوح العرب يدخلون ويسرقون منهم أموالهم وخيولهم ، ويسرقون الرجال أحياء ، وذلك أنه يكون الواحد منهم نائما ، فيوضع على حلقه الخنجر ، ثم يوقظ فيرى الشلح والخنجر فى يده ، وقد وضعه فى نحره فيسكت ولايتجاسر أن يتكلم ، فيحمل وهو على هذا الوضع إلى أن يخرج من الخيمة ، ويؤخذ أسيراً ، وتكلم منهم جماعة فنحروا ، فصار من أصابه ذلك سكت واختار الأسر على القتل .. » (١٤٦) وفى موضع آخر يذكر أسامة بن منقذ «وشاهدت من لطف الله تعالى وحسن دفاعه أن الإفرنج لعنهم الله ، نزلوا علينا بالفارس والراجل ، وبيننا وبينهم العاصى وهو زائد زيادة عظيمة لايمكنهم أن يجوزوا إلينا ولانقدر نحن نجوز إليهم ، فنزلوا على الجبل بخيامهم ، ونزل منهم قوم إلى

البساتين ، وهى من جانبهم ، وعملوا خيلهم فى القصيل وناموا ، فتجرد شباب من شيزر وخلعوا ثيابهم وأخذوا سيوفهم وسبحوا إلى أولئك النيام ، فقتلوا بعضهم . وتكاثروا على أصحابنا فرموا نفوسهم إلى الماء وجازوا » [١٤٧]. ومثال آخر يؤكد لنا أن مشاعر أبناء المقاومة الشعبية فى الأرض المحتلة كانت دائما مع إخوانهم المسلمين . وذلك أن السلطان صلاح الدين الأيوبى عندما شرع فى محاصرة قلعة شقيف أرنون فى أبريل عام ١١٨٩ م عقب موقعة حطين ، فإن حاكمها وهو فى الوقت نفسه حاكم صيدا الأمير رينو جرنييه ، دخل فى مفاوضات مع صلاح الدين ، وطلب منه أن يمهله ثلاثة أشهر لكى تستسلم القلعة ، وعندما شعر صلاح الدين بمراوغته وعدم صدقه ، عندئذ تقدم أحد المسلمين وكان يعمل كاتبا عند هذا الأمير ، وعرض أن يقبض على رينو يحضره مكبلا إلى صلاح الدين ، فوافق صلاح الدين وتم إعداد الكمين ، والقبض عليه وتم إرساله إلى السجن فى دمشق وظل به إلى أن استسلمت القلعة فى أبريل عام ١١٩٠م [١٤٨]. هذا بالإضافة إلى ما يشير إليه مجير الدين الحنبلى فى ذكره لواقعة حطين سنة ٥٨٤هـ / ١١٨٧م من أنه «رؤى بعض الفلاحين وهو يقود نيفا وثلاثين أسيراً من أسرى الفرنج قد ربطهم فى طنب خيمته وباع منه واحداً بنعل لبسه فى رجله . فقيل له فى ذلك ، فقال : أحببت أن يقال باع أسيراً بمداس [١٤٩]. كما يشير إلى أن أفراد المقاومة كان لهم دورهم فى إثارة حماس زعماء المسلمين حتى وهم يعانون من الأسر . من ذلك ما يقال عن السلطان صلاح الدين الأيوبى أنه «لما كثرت فتوحاته فى الساحل وأوجع فيهم بسهامه وسطوته ، وكان لا يتجاسر على فتح بيت المقدس لكثرة ما فيه من الأبطال والعدة لكونه كرسى دين النصرانية . وكان فى بيت المقدس شاب مأسور من أهل دمشق كتب هذه الأبيات وأرسل بها إلى الملك صلاح الدين على لسان القدس فقال :

يا أيهـا الملك الذى   لمعـالم الصلبـان نكس
جاءت إليك ظلامـه   تسعى من البيت المقدس
كل المساجد طهرت   وأنا على شرفى منجـس

فكانت هذه الأبيات هى الداعية له إلى فتح بيت المقدس ، وأن السلطان وجد فى ذلك الشاب أهلية فولاه خطابة المسجد الأقصى [١٥٠]. ومثال آخر من العديد بين الأمثلة عن دور المقاومة فى إثارة حماس الحكام ما حدث عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م فى أعقاب وفاة صلاح الدين الأيوبى ، وانشغال أبناء البيت الأيوبى بما نشب بينهم من خلافات ، أن ثغر جبيل وهو من

جملة الفتوحات الصلاحية ، كان مستحفظه رجلا كرديا ، فأرغبه الفرنج ، وبذلوا له مالا ، فسلم الثغر إليهم ، فظهر الضعف عن استخلاصه ، وخرج الملك الأفضل صاحب دمشق ، وخيم على البقاع ليستخلصه فتعذر ذلك عليه ، فعندئذ عبر بعض الأمراء عن لسان حال المقاومة الشعبية للملك العزيز صاحب مصر بقولهم «توانيت فطرقت البلاد واستولى عليها الفرنج» فعندئذ صمم على الحركة ، وخرج بمضاربه وجحافله (١٥١).

ولم يكن دور المقاوكة الشعبية قاصرا على حرب الاستنزاف وإثارة حماس الحكام المسلمين، بل إنهم شاركوا فى صد إغارات العدو الصليبى ، بل ومهاجمة هذا العدو كوسيلة من وسائل الدفاع . مثال ذلك ما يرويه أحد المؤخرين المعاصرين سنة ٥١٩هـ / ١١٢٠م عندما علم ظهير الدين أتابك دمشق بأن بلدوين الأول ملك بيت المقدس كان يعد العدة لقصد ناحية حوران من عمل دمشق للعبث فيها والإفساد . فعند المعرفة بذلك والتحقق له شرع ظهير الدين اتابك فى الاستعداد لذلك .. وخرج لملاقاتهم قرب طبرية فاجتمع إليه خلق كثير من أحداث دمشق والشباب الأغرار ورجال الغوطة والمرج والأطراف وأحداث الباطنية المعروفين بالشهامة والبسالة من حمص وغيرها والقبة وقصر حجاج والشاغور خلق كثير رجاله وخيالة بالسلاح التام والناهض مع المتطوعة المتدينين وشرعوا بالمصير للحاق المصاف قبل اللقاء (١٥٢). كما كان للمقاومة الشعبية دورها فى رصد تحركات العدو ، ورصد أعداده وعدته ، وفرق جيشه المختلفة وإخبار حكام المسلمين لعمل الاحتياطات اللازمة ، فمن ذلك ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة من أنه فى سنة ٥١٣هـ / ١١١٤م «وردت الأخبار ببروز روجير صاحب أنطاكية منها فى من جمعه وحشده من طوائف الإفرنج ورجالة الأرمن من سائر أعمالهم وأطرافهم بحيث يزيد عددهم على العشرين ألف فارس وراجل سوى الأتباع وهو العدد الكثير فى أتم عدة وأكمل شكة وأنهم قد نزلوا فى الموضع المعروف بسرمنا وقيل دانيث البقل بين أنطاكية وحلب ، فحين عرف المسلمون ذلك طاروا إليهم بأجنحة الصقور إلى حماية الوكور مما كان سببا فى انتصار المسلمين عليهم بقيادة نجم الدين ايل غازى بن ارتق صاحب حلب (١٥٣)، وما حدث عام ٥١٩هـ / ١١٢٠م عندما وصلت الأخبار من ناحية بغدوين ملك الإفرنج صاحب بيت المقدس بالاحتشاد والتأهب والاستعداد لقصد ناحية حوران من عمل دمشق للعبث فيها والإفساد وشرع فى شن الغارات على الجهات القريبة من دمشق والمضايقة لها وقطع الطرقات على الواردين إليها . فعند المعرفة بذاك والتحقق شرع ظهير الدين أتابك فى الاستعداد للقائه

والاجتماع على جهاده وكاتب أمراء التركمان ومقدميهم وأعيانهم بأعلامهم صورة الحال ويستنجد بهم عليه ويبذل لهم الإحسان والأنعام وبرز فى عسكره وقد ورد عليه خبر قربهم من طبرية قاصدين أعمال البلد من مرج الصفر ، ويشير في المصدر نفسه إلى أن وصول الأخبار من رجال المقاومة الذين كانوا يعملون كعيون للمسلمين ، واتخاذ الاحتياطات لمواجهة هذه الغزوة كانا من أهم الأسباب فى إفشال مخطط الفرنج (١٥٤). ومثال آخر ما حدث عام ٥٢٢هـ/ ١١٢٢م عندما طمع الصليبيون فى دمشق بعد وفاة حاكمها أتابك ظهير الدين وتولية ابنه تاج الملوك بورى ، فأكثروا الحديث فى قصدها وبثوا رسلهم إلى الأعمال فى جمع الرجال والاحتشاد فاجتمع إليهم سائر من حوته بلادهم من الرها وأنطاكية وطرابلس والساحل ووصلهم فى البحر ملك كند هو الذى قام مقام بغدوين الهالك فى الإفرنج ومعه خلق كثير فاجتمعوا ونزلوا على بانياس وخيموا عليها وشرعوا فى تحصيل الميـر والأزواد للإقامة وتواترت الحكايات عنهم ممن شاهدهم وأحصى عددهم إنهم يزيدون على ستين ألفا فارسا ورجالا وأكثرهم الرجال (١٥٥). وعندما تأكد تاج الملوك بورى من صحة الخبر الذى نقله له بعض أفراد المقاومة الشعبية ، أعد العدة واستعان بفرق من التركمان واستكثر منهم ، وكان الفرنج قد رحلوا عن بانياس طالبين دمشق ، ونزلوا على جسر الخشب والميدان المعروف المجاور له وخيموا هناك ، فوقفت قوات تاج الملوك بورى فى مواجهتهم ، لكن جيش الفرنج لم يتحرك لعدة أيام من مكانه ، وهنا يلعب أفراد المقاومة دورهم فى كشف أخبار العدو حيث علموا أن الذى أوجب تأخر زحف الفرنج « أنهم قد جردوا أبطال خيلهم وشجعان رجالهم للمصير مع البغال إلى حوران لجمع المير والغلال التى يستعان بمثلها على الإقامة والنزال وأنهم لم يتحركوا إلا بعد عود المذكورين » فكان لهذا الخبر أثره الواضح فى الخطة التى وضعها بورى ، حيث قرر عمل كمين عند ناحية براق لأن الفرنج سيمرون عليها عند عودتهم بالمير والغلال ، وفعلا نجحت الخطة وتم الإيقاع بهذه القوة وامتلأت أيدى الكمين من الكراع والسلاح والأسرى والغلمان وأنواع البغال وهو شئ لايحصر : فيذكر ولايحد فيعد ولم يسلم منهم إلى معسكرهم إلا القليل من الخيالة ، مما كان سببًا فى انسحاب قوتهم الرئيسة التى أزمعت مهاجمة دمشق(١٥٦) ، ولقد استفاد حكام المسلمين كثيراً من المعلومات التى زودتهم بها المقاومة الشعبية ، وبخاصة من أفرادها من بين سكان الأرض المحتلة . وإن كانت الأمثلة السابقة تشير إلى ذلك ، إلا أننا سنورد بعض الأمثلة للتأكيد على أن سكان الأرض المحتلة . أى الذين خضعوا للحكم الصليبى - قد أدوا دوراً على جانب كبير من الأهمية فى هذا المجال ، وأنهم

كانوا بمثابة جهاز المخابرات الذى يخدم الحكام المسلمين وبخاصة عندما يشعرون بوجود قائد مسلم يحمل راية الجهاد ، وهذا ما نستطيع أن نستنتجه مما حدث فى كثير من الحالات، فعلى سبيل المثال كانت إمارة أنطاكية فى الفترة من عام ١١٣٥م- ١١٣٦م تعانى من صراع نشب فيها حول الحكم، حيث وجدت بها مجموعتان متنافستان ومتصارعتان، وعندما علم المسلمون بها بعودة عماد الدين زنكى من بغداد حيث كان الخليفة قد استدعاه إذا بهم يطلعونه على ما آلت إليه الأحوال بها ليستفيد من ذلك . وفعلا سرعان ما كلف قائده الأمير سوار بمهاجمة ممتلكات إمارة أنطاكية ، وفعلا قام هذا الأمير بمهاجمتها ... وبطريقة لم تشهدها فى تاريخها، حيث أعمل السيف والحريق فى كل أنحاء الإمارة ، وبطول المنطقة الساحلية الممتدة إلى اللاذقية ، بحيث التهمت النيران العديد من القرى ، كما حصل على الكثير من الغنائم وعاد بها إلى حلب (١٥٧). ومثال آخر نضربه على ما قام به رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة لإحباط محاولات الفرنج لإلحاق الأذى بالمسلمين ، وهو ما حدث عام ٥٨٣هـ / ١١٨٧م فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى ، عندما أتت الأخبار أن الأمير أرناط الصليبى يريد مهاجمة قافلتى الحج الشامى والمصرى فى طريق عودتهما من الحجاز ، فعندئذ خرج صلاح الدين بقواته وأقام قريبا من الكرك ليشغل خاطر أرناط ليلزم مكانه إلى أن وصلت القافلتان ، وبذلك فوت عليه فرصة نهب ركب الحجاج(١٥٨). هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المصادر من أنه حدث فى شهر رمضان ٥٨٧هـ / ١١٩١م أن الملك ريتشارد قلب الأسد كان قد خرج فى فوارس مخفرا للحطابة والحشاشة وهنا أرسل بعض أفراد من المقاومة بهذا الخبر لصلاح الدين الأيوبى ، الذى رصد له كمينا بناءً على هذه المعلومات «وكاد يؤخذ الملك ، لكن فاده أحد خواصه بنفسه ، بأن أظهر حسن لباسه ، فظن أنه الملك فأسره» (١٥٩).

يضاف إلى هذا ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أن المقاومة الشعبية كان لها دورها فى استرداد بعض المدن التى خضعت للحكم الصليبى وتسليمها لصلاح الدين الأيوبى عقب موقعة حطين ٥٨٤هـ / ١١٨٧م . فقد سبق أن أشرنا إلى« جهود بعض السكان المحليين فيمساعدة صلاح الدين فى فتح القدس، والآن نشير إلى مدينة أخرى وهى جبلة والتى كانت فى أيدى الفرنج ، فعندما نازلها صلاح الدين فإن المسلمين بها بزعامة قاضيها سلموها لصلاح الدين . وفى ذلك يقول ابن العديم الحلبى : «فما أن تم نزول العسكر حتى تسلم البلد، سلمها إليه قاضيها وأهلها، وكانوا مسلمين تحت يد الفرنج، فعملوا عليها وسلموها . وبقيت القلعة

ممتنعة . وقاتل القلعة ، فسلمت بالأمان يوم السبت تاسع عشر الشهر (جمادى الأولى) »[١٦٠]. وفى أعقاب الحملات الحربية كان للمقاومة دورها فى مهاجمة مؤخرة الجيوش الصليبية ، من ذلك ما يرويه ابن القلانسى فى سنة ٥٠٤هـ / ١١٠٥م عندما انسحبت قوات الفرنج من شيزر بعد أن طال حصارهم لها ، ورحلوا إلى أفامية ولم ينزلوا فيها بل وتعدوها وتبعهم المسلمون عند معرفة رحيلهم وتخطفوا أطرافهم ومن ظفروا به سائراً على آثارهم[١٦١]، وما حدث كذلك عام ٥٣٦هـ / ١١٣٧م عندما قام أفراد المقاومة الشعبية بتتبع فلول جيش طرابلس الصليبى بقيادة الأمير بونز عقب هزيمته أمام جيش دمشق الذى هاجم مدينة طرابلس ، ففر الأمير بونز وبعض أصحابه إلى جبال لبنان ، وقام الأهالى فى هذه المنطقة بالقبض عليهم وقتل الأمير بونز وبعض أصحابه ، مما كان سببا لتعرضهم لانتقام ابنه ريموند الذى خلفه فى الحكم بعد ذلك [١٦٢]، كما تشير بعض المصادر العربية إلى جهود المقاومة الشعبية وبخاصة عندما تتعرض بعض المدن الساحلية لحصار العدو الصليبى ، مثال ذلك ما حدث فى عكا فى الحملة الصليبية الثالثة ، عندما اشتدت محاصرة الفرنج لها برا وبحرا وهنا تظهر براعة رجال المقاومة ممن يجيدون السباحة والغوص وهم الذين تسميهم المصادر المعاصرة «العوام» وهم بمثابة الضفادع البشرية ، الذين يقومون بحمل الرسائل من الحكام إلى حامية المدينة ومن بها يذكر منهم ابن شداد عواما مسلما كان يقال له عيسى ، كان يدخل إلى عكا بالكتب والنفقات على وسطه ليلا ، على غرة من العدو ، وكان يغوص ويخرج من الجانب الآخر من مراكب العدو ... وكانت عادته أنه إذا دخل البلد طار طير عرفوا بوصوله » ومنهم من كان يحمل الرسائل من داخل المدينة إلى صلاح الدين وفيها كل ما يود معرفته عن أحوال المحاصرين بها ، فقد حمل أحد العوام رسالة إلى صلاح الدين يوم الأحد ثانى عشر جمادى الآخر سنة ٥٨٧هـ جاء بها على لسان أهل عكا إنا قد تبايعنا على الموت ونحن لا نزال نقاتل حتى نقتل ، ولن نسلم هذا البلد ونحن أحياء فابصروا كيف تصنعون فى شغل العدو عنا ، ودفعه عن قتالنا فهذه عزائمنا ، وإياكم أن تخضعوا لهذا العدو أو تلينوا له ، فأما نحن فقد فات أمرنا [١٦٣]. كما أن هذه المقاومة الشعبية لعبت دوراً مهمًا فى كشف بعض العناصر الموالية للفرنج أو المتآمرة معهم . ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك ، إلا أننا سنورد بعضا منها مراعاة لطبيعة البحث . إذ يرجع إلى المقاومة الفضل فى كشف المؤامرة التى دبرتها بعض العناصر الموالية للفرنج فى دمشق عام ٥٢٤هـ / ١١٢٩م عندما أحس هؤلاء المتآمرين برغبة عماد الدين زنكى فى ضم دمشق إليه لتكوين جبهة موحدة لمواجهة الخطر الصليبى ، فعند ذلك اتفق المتآمرون على تسليم دمشق للفرنج الذين شرعوا فعلا فى محاصرتها معتمدين على تسهيل هذه العناصر

الاستيلاء عليها ، إلا أن بعض المخلصين من أبناء دمشق من المسلمين كشفوا هذه المؤامرة ، وتم القبض على هذه العصبة المتآمرة وقتل أفرادها ، وعندما أخذت قوات الفرنج فى محاصرة المدينة فعلا ، فقد أصيبت بخيبة أمل عندما بلغها اكتشاف هذه المؤامرة وقتل المتآمرين معهم (١٦٤)، كذلك ما حدث من تخاذل مجير الدين حاكم دمشق فى مساعدة عسقلان عندما تعرضت لغزو الفرنج لها عام ٥٥٢هـ / ١١٥٣م والذى أدى إلى سقوطها فى أيديهم ، فضلا عن خلافاته مع نور الدين محمود الذى خلف أباه عماد الدين زنكى ومجاهدة الفرنج ، ومحاولة تكوين جبهة متحدة فى مواجهتهم ، مما ساعد على إيجاد جماعة من دمشق قررت أن تضع نور الدين محمود فى مكانه المناسب . ولقد لعب أيوب والد صلاح الدين دوراً كبيراً فى تحريك هذه الفكرة وكان حاكما لبعلبك . مما أدى فى النهاية إلى قيام جماعة من سكان دمشق بفتح أحد أبوابها لقوات نور الدين محمود ، كما قامت القوات التى كان يقودها أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين بتسلق أحد أسوار المدينة والذى خلا من المدافعين بقصد تسهيل الاستيلاء عليه . فما كان من مجير الدين إلا أن سلم قلعة دمشق دون مقاومة تذكر . وبذلك تحققت المفاجأة التى لم يعمل الفرنج لها حساب وهم حماة مجير الدين ، كذلك تحقق حلم نور الدين فى ضم دمشق إلى حلب كخطوة مهمة على طريق الوحدة ، وتحقق أمل المقاومة الشعبية فى إخراج دمشق وأهلها من تحت وطأة تهديد الفرنج لها ، وتخاذل حكامها فى مواجهتهم ، وقبولهم دفع أتاوة سنوية لهم فى سبيل شراء مسالمتهم (١٦٥). ليس هذا فحسب بل إن المقاومة الشعبية داخل الأرض المحتلة كان لها دورها الفعال فى كشف بعض المؤامرات التى كانت تحاك ضد حكام المسلمين من قادة حركة الجهاد ، مثال ذلك ما حدث عام ٦٨٠هـ / ١٢٨١م عندما تآمر الأمير سيف الدين كوندك المغولى الأصل ، وكان قد ولى منصب نائب السلطنة فى الديار المصرية تآمر مع جماعة من الأمراء الظاهرية بيبرس ، والسعيدية نسبة إلى الملك السعيد بن الظاهر بيبرس على قتل السلطان المنصور قلاوون ، فعندئذ وصلت إلى السلطان كتب المناصحين من عكا يقولون له احترز على نفسك فإن عندك جماعة من الأمراء قد اتفقوا على قتلك . وكاتبوا الفرنج وقالوا لهم لا يصالحوا فالأمر لايبطئ فاحترز السلطان على نفسه (١٦٦) وفى العبارة التى وردت فى هذه الرسالة هو أنهم كاتبوا الفرنج ما يدل دلالة واضحة على أن هؤلاء المناصحين ليسوا من الفرنج كما أن عكا فى ذلك الحين كانت عاصمة مملكة بيت المقدس الصليبية ، إذاً فالرسالة من داخل الأرض المحتلة . وكانت النتيجة أن السلطان قام بالقبض على هؤلاء المتآمرين وكانوا ثلاثة وثلاثين أميراً وأمر بإعدامهم .

وفى المناطق الريفية التى خضعت للحكم الصليبى عبرت المقاومة الشعبية عن نفسها كذلك

فى شكل حركات التمرد والعصيان والثورات التى قام بها الفلاحون كلما سنحت الفرصة لهم بذلك عندما كانت تتعرض ممتلكات الصليبيين للأخطار ، ويذكر بعض المؤرخين الأوروبيين على سبيل المثال أن سكان القرى المسلمين فى إمارة أنطاكية ومنذ بداية تأسيس هذه الإمارة فى عهد الأمير بوهيمند كانوا على استعداد دائم للثورة ضد الحكم الصليبى عند أول فرصة تسنح لهم بذلك (١٦٧)، وإن كان الأستاذ ماير يذكر أن حركات التمرد التى قام بها هؤلاء الفلاحون كانت نادرة ، ويعلل ذلك بقوله أنهم اعتادوا حياة القنية التى كانت موجودة قبل الغزوة الصليبية(١٦٨) وفى رأينا أن حركات التمرد والعصيان وإن كانت قليلة فإن السبب فى ذلك لايرجع أبدا إلى أنهم اعتادوا حياة القنية كما يزعم ، بل راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة هؤلاء الفلاحين المسالمة ، وإلى إدراكهم أنهم وهم العزل من كل سلاح كانوا أمام عدو عسكرى الطابع وأن نتيجة الدخول فى صراع مباشر معه ليست مضمونة العواقب . وليس معنى هذا بأنهم لم يثوروا ضد الحكم الصليبى أو استسلموا تماما ، فقد سبق أن أشرنا إلى هجرة أهالى بعض القرى لقراهم كنوع من التأديب للحاكم الصليبى الذى اشتط فى معاملتهم رغم تمسكهم بالأرض ، وإدراكهم لمخطط الفرنج الذى كان يهدف إلى إحلال مزارعين من الغرب محل الفلاحين المحليين . ثم لدينا العديد من الأمثلة على ثورة هؤلاء الفلاحين فى كل مكان ، ففى سنة ١١١٣م أعلن أهل القرى فى فلسطين حالة التمرد والعصيان عندما تعرضت مملكة بيت المقدس الصليبية لهجوم المسلمين بقيادة مودود صاحب الموصل وطغتكين صاحب دمشق بل وساعدوهم فى مهاجمة مدينة نابلس(١٦٩) وسجل المؤرخ اللاتينى فولشر ما حدث فى أعقاب الهزيمة التى لحقت ببلدوين الأول ملك بيت المقدس أمام القوات المشتركة لمودود وطغتكين وما يهمنا منها هو موقف الفلاحين المسلمين فى أواسط فلسطين ، والذين رحبوا بهذه القوات الإسلامية وأعلنوا الثورة فى كل مكان ضد الحكم الصليبى(١٧٠) كما سجل وليم الصورى مناسبة أخرى ثار فيها فلاحوا العويرة بالقرب من البتراء، وقاموا بالاستنجاد بالسلاجقة عام ١١٤٥م ضد الحكم الصليبى ، واستجاب الأتراك السلاجقة لهم وقاموا باحتلال القلعة الموجودة هناك ، وبادر الملك بلدوين الثالث على الفور إلى تجهيز قوة وسار على رأسها إلى مسرح الأحداث ، ونجح بعد حصار قصير فى طرد الأتراك منها ، وأمام خشية بلدوين من تكرار المحاولة فقد قام بتقوية القلعة وزودها بحامية صليبية قوية وأمدها بالمؤن الوفيرة والعتاد(١٧١). وتعددت ثوراتهم وحالات العصيان والتمرد هذه ، إذ نسمع عن قيام مملكة بيت المقدس الصليبية بحملات تأديبية فى المناطق البعيدة على حدودها كما حدث سنة ١١٤٤م عندما قام الفلاحون فى القرى الموجودة فى وادى موسى فى جنوب شرق الأردن باستدعاء

الجيوش الإسلامية والاستيلاء على القلعة الصليبية هناك ، وقامت الحملة الصليبية التأديبية بمعاقبة أهالى هذه المنطقة بقطع أشجار الزيتون التى يعتمدون عليها بشكل رئيس فى حياتهم(١٧٢). وما حدث كذلك إبان رحلة أسامة بن منقذ إلى الشام سنة ١١٥٤م كانت هناك حركات تمرد وعصيان بين سكان القرى المسلمين فى المنطقة المحيطة بنابلس(١٧٣) كما أن ثورات هؤلاء الفلاحين فى القرى التى خضعت لحكم الفرنج كانت تتجدد من وقت لآخر ، وخصوصا عندما كانت تتعرض ممتلكات الصليبيين للأخطار أو يشعر هؤلاء الفلاحون بقرب قدوم جيش إسلامى مثال ذلك ما حدث عام ١١٢٣م ، عندما وقع بلدوين الثانى ملك بيت المقدس فى أسر المسلمين ، وتم اختيار يوستاس جرنييه أمير صيدا وصيا على العرش واستغل الفاطميون فرصة غياب ملك بيت المقدس وشنوا هجوما بريا وبحريا على ميناء يافا ، مما كان من أهم العوامل التى شجعت سكان القرى المسلمين على الثورة والعصيان ضد الحكم الصليبى ، على أمل الخلاص ، ولاندرى ماذا حدث فى أعقاب فشل الهجوم الفاطمى ، إلا أنه من المتوقع أن يكون هؤلاء السكان قد تعرضوا لكثير من عمليات القمع والتأديب على أيدى الفرنج (١٧٤). وفى أعقاب انتصار صلاح الدين الأيوبى فى حطين ، فقد اضطر الصليبيون إلى إخلاء منطقة نابلس بعد ثورة قام بها الفلاحون المسلمون تأييداً للقائد المسلم المنتصر (١٧٥). ولعل خير ما يعبر عن مدى تأثير حركات التمرد والعصيان التى قام بها الفلاحون فى القرى الخاضعة للفرنج ، تلك العبارة الشهيرة التى ذكرها وليم الصورى يصف هؤلاء الفلاحين بقوله «وما من عدو أسوأ من العدو المقيم بين ظهرانينا »(١٧٦) كما تشير بعض المصادر والمراجع اللاتينية إلى وجود كثير من حالات التمرد والعصيان فى المناطق التى عرفت باسم بلاد المناصفات ، وهى التى تمت إدارتها بطريقة مشتركة بين حكام المسلمين والفرنج وبخاصة فى الجزء الخاضع للحكم الصليبى منها ، وهى التى قام بها المزارعون المسلمون بسبب تبرمهم من كثرة جباية الرسوم والضرائب ، كما أن وجود الدولة الإسلامية المجاورة التى يتقاسم الفرنجة الريع معها كان عاملا مشجعا على التمرد (١٧٧).

وأخيرا يجب أن نشير إلى دور آخر من أدوار المقاومة الشعبية قام به أفراد طبقة المثقفين فى ذلك الزمان ، ولن يتسع المجال لذكر قادة الحركة الفكرية لكننا سنكتفى بالإشارة إلى بعض منهم على سبيل المثال ، فلنقرأ ما كتبه بهاء الدين بن شداد فى كتابه النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، لنرى قيادة فكرية واعية حرص صلاح الدين أن يكون إلى جواره طوال السنوات الخمس الأخيرة من حياته وهو الذى ألف لصلاح الدين كتابًا فى الجهاد وأحكامه وآدابه ، وقدمه له فأعجبه وكان يلازم مطالعته . وبعد وفاة صلاح الدين اتجه ابن شداد إلى

حلب ولعب دوراً كبيراً فى التقريب بين الأخوة أولاد صلاح الدين وكانوا جميعا يرجعون إلى رأيه ويستمعون إلى نصحه ، وهو الذى لعب دوراً كبيرا فى التوفيق بين أفراد البيت الأيوبى فى مصر والشام كلما نشب نزاع بين بعضهم والبعض الآخر ، ولهذا كان دائم التنقل بين حلب والقاهرة لتحقيق هذا الهدف (١٧٨).كما تشير بعض المصادر المعاصرة إلى قيام كثير من الآباء من الطبقة المثقفة بسرد الأحداث التاريخية لأبنائهم تختلط فيها الأمجاد بالدسائس ، والفتن بالفتوحات ، وكانت تلك الأخبار تهز مسامع من يحضر مجالسهم ، بحيث تخرج من تلك المجالس أشخاص على قدر كاف من فهم التاريخ الخاص بهذه الفترة ، لذا عندما أتيحت لهم الفرصة للمشاركة فى الحياة العامة نجد منهم من كان يمشى فى السفارات، ويتوسط فى الصلح بين الملوك ، ويعقد معهم مجالس الشورى ، ويقضى فى الأمور المهمة التى كان مصير البلاد يتعلق بها آنئذ ولنضرب مثالا لذلك بابن العديم الحلبى المؤرخ المشهور «ت ٦٦٠هـ» من خلال كتابه زبدة الحلب إذ نلاحظ أنه دون فى أربعمائة صفحة أحداث خمسة قرون تكلم فيها عن البلاد منذ الفتح الإسلامى حتى موت نور الدين محمود بن عماد الدين زنكى ، بينما أفرد للسبعين سنة الجزء الثالث من كتابه وهى السنوات من ٥٦٩-٦٤١هـ بما يؤكد أن القرون الخمسة لم تؤثر فى نفس ابن العديم وتشغله كما شغلته هذه الأعوام السبعون المتأخرة . وهى الأعوام التى كانت فيها البلاد فى مفترق الطرق أو فى مهب الرياح ، رياح الطامعين والحاقدين والحكام المغرورين والجهلة والغافلين عن الخطر الصليبى الذى يجثم فوق الأرض العربية (١٧٩). وتتالت هذه القيادات الفكرية بعد عصر الأيوبيين ، ففى عهد قطز كان العز ابن عبد السلام ، وفى عهد بيبرس كان هناك .. عشرات فى مصر وبلاد الشام وكلهم قاموا بدورهم ،ونجحت القيادة الفكرية فى تعبئة الناس ، ويلاحظ كل من درس هذه الفترة أن الحكام حرصوا على الالتحام بهذه القيادات الفكرية .

لقد عبرت المقاومة الشعبية عن نفسها على لسان واحد من قادة الحركة الفكرية من الشعراء فى مناسبات شتى من ذلك ما قاله أبو الحسن على بن الساعاتى فى قصيدة يمدح فيها السلطان صلاح الدين الأيوبى عقب توقيع صلح الرملة بين المسلمين والفرنج عام ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م بعد أن سئم الطرفان فترة القتال وكثرة الخسائر فى الأرواح والأموال .

منعت ظباء المنجنى بأسوده   وأشد ما أشكوه فتك ظبائه

فعلت بنا وهى الصديق لحاظها   كظبى صلاح الدين فى أعدائه

سل عنه قلب الانكليز فان فى — خفقاته ما شئت من أنبائه
لولاك أم البيت غير مدافع — ولسال سيل لنداه فى بطحائه
وبكت جفون القدس ثانية دما — لترنم الناقوس فى أفنائه (١٨٠)

كذلك عبَّر هؤلاء عن لسان المقاومة من مخاوفها من تخاذل بعض حكام المسلمين فيما كتبه كثير من مؤرخى ذلك العصر وفقهائه . ومن ذلك ما كتبه ابن شداد عقب وفاة صلاح الدين: «اشتغل كل من أهل بيته وأولاده بناحية ، ووقع الخلف بينهم ، وأعرضوا عن النظر فى المصلحة العامة للمسلمين ، فلو قدر الله تعالى بقاءه أى صلاح الدين لكان أغلب الظن ، أن العدو لايبقى له فى البلاد الشامية ثغر ولابلد»(١٨١) وكأنه بهذه العبارة قد أدرك ما ندركه نحن الآن ما للتاريخ من وظيفة حضارية فى خدمة المجتمع ، إذ فيه كثير من العبر والعظة ، وفيه كثير من حل مشكلات المستقبل التى ستواجه أبناء هذه الأمة ، بالعودة إلى تاريخ البلد وتمثل فعالهم ، منهم من وقف موقف المعارَضة والمقاطعة للحكام المتخاذلين ، ففى أعقاب وفاة صلاح الدين أيضا ، وهو الذى كان تجسيداً لآمال الأمة ، وعندما دب النزاع بين أبنائه فإن كبار قادة الحركة الفكرية رأوا فى مقاطعة هؤلاء الحكام أبلغ وسيلة للتعبير بها عن سخطهم على تصرفاتهم ، ليكون ذلك عبرة لهم . هذا الأسلوب يعبر عن موقف القاضى الفاضل أبلغ تعبير ، حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أنه تنزه عن ملابستهم ومخالطتهم واعتزل بنفسه عنهم ، لما رأى اختلال أحوالهم وفساد أمورهم وإذا كانت هذه المقاطعة هى الوسيلة للتعبير عن عدم الرضا حتى تنصلح أحوال الحكام فمما لاشك فيه أن هذه المواقف لقيت الاستحسان من كثير من طبقة المثقفين المعاصرين ، فإنهم عندما يذكرونها فذلك دليل على رضائهم عن هذا الموقف وتأييدهم له . فعلا لقد كان موقف القاضى الفاضل يعبر عن رغبة المسلمين جميعا فى كل مكان ، وهو ما أدى إلى وقوع الصلح بين الملك العزيز صاحب مصر وأخيه الأفضل صاحب دمشق وعمهما العادل سنة ٥٩١هـ/ ١١٩٤ (١٨٢) وما حدث عام ٦٢٦هـ / ١٢٢٢م عندما سلم الملك الكامل الأيوبى القدس إلى الفرنج ، فثارت ثائرة المسلمين عامة ، والقيادة الفكرية خاصة ، وندد كثير منهم بهذا الحدث مما أثار الملك الناصر داود فقام بعسكره إلى القدس واسترده فكان أن مدحه جمال الدين يحيى بن مطروح بقصيدة قال فيها :

المسجد الأقصى له عادة — سارت فصارت مثلا سائرا
إذا غدا بالكفر مستوطنا — أن يبعث الله له ناصـــرا
فناصـــر طهـــره أولا — وناصر طهره آخرا (١٨٣)

ولم يكن التنديد بالمتخاذلين من الحكام قاصراً على الملوك بل تعداه إلى صغار الحكام ، مثل ذلك ما حدث سنة ٥٩٤هـ / عندما وقع تفريط من حاكم بيروت الأمير عز الدين أسامة كان من نتيجته استيلاء الفرنج على قلعة بيروت فلعن الناس أسامه لتفريطه فيها . وقال القاضى عماد الدين الأصفهانى الكاتب :

إن بيع الحصون من غير حرب　　سنة سنها ببيروت سامه

لعن الله كل من باع ذا البيــع　　واخزى بخزيه من سامه

وإن كانت عملية اللعن هذه كانت شائعة فى ذلك العصر ، إلا أنها لم تكن قاصرة على المتخاذلين من الحكام أو المتعاونين مع الأعداء كوسيلة من وسائل المقاومة بل أنها انصبت على الفرنج أنفسهم ، فهذا ابن الفرات مثلا ما فى مرة يذكر فيها الفرنج إلا وتراه يقول «لعن الله من مضى منهم وخذل من بقى فيهم» وهو بهذا يحذر كل من تسول له نفسه التعامل معهم إلى أن اللعنة ستصيبه هو أيضا (١٨٤).

وكما جاء التعبير على لسان قادة الحركة الفكرية نحو المتخاذلين من الحكام ولعنهم ، فقد عبروا عن رأيهم فى بعض الحكام الذين حملوا لواء الجهاد ، والأمثلة على ذلك عديدة وكثيرة ، وما ورد منها فى حق المشهورين منهم كثير وكثير ، إلا أننا سنشير إلى بعض ممن لم تسلط عليهم الأضواء، ولنأخذ ما قيل عن الملك العزيز عماد الدين عثمان صاحب مصر وابن الناصر صلاح الدين الأيوبى «ت٥٩٥هـ» من أنه كان فى غاية السماحة والكرم والعدل والرفق بالرعية، والإحسان إليهم - فكانت الرعية تحبه محبة شديدة فجعوا بموته فجيعة عظيمة . إذ كانت الآمال متعلقة بأنه يقوم مقام والده ويسد مسده (١٨٥).

هذه بعض الأمثلة القليلة عن دور القيادة الفكرية والذى يصلح أن يكون بحثا منفردا بذاته، إلا أن الحقيقة تبقى واضحة دائما فى أن القيادة الفكرية ممثلة فى مثقفى ذلك الزمان لم تتأخر عن المشاركة فى قيادة وتعضيد المقاومة الشعبية إما بعلمهم وأقلامهم وإما بأرواحهم(١٨٦).

حواشى الفصل الخامس

١- Foulcher of Chartres : Op . cit . p. 110 ; William of Tyre : Op . cit . vol I,. p. 348 .

٢- على السيد على « ملامح الجانب العربى فى المواجهة ضد الغزو الصليبى » مجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٢ لعام ١٩٨٧م ، ص٤٢ .

٣- يوشع براور : نفسه ، ص١١٩-١٢٦ .

٤- ابن القلانسى : نفسه ، ص٦٠-٦٤ ؛ هاملتون جب : نفسه ، ص٦٠-٦٤ .

٥- Raymond of Aguilers : Op . cit .p. 242 .

٦- د. سعيد عبد الفتاح عاشور : «بعض أضواء جديدة ..» ، ص٢٧ .

٧- ابن الأثير : الكامل ، جـ١٠ ، ص٢٧٢ ، جـ١١ ، ص٨٦ ؛ السيوطى «جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر » : تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد (د . م . د . ت) ، ص٢٧٥ .

٨- ابن العديم : زبدة الحلب ، جـ٢ ، ص١٠٧-١١٢ ؛ ابن خلدون «عبد الرحمن بن محمد» : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، بولاق ١٢٨٣، جـ٢ ، ص٣٥٥ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٢ ، ص١٧٠ .

٩- ابن العديم : نفسه ، جـ٢ ، ص١٢٣ ؛ سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ١ ، ص١٦٦ .

١٠- أبو شامة : الروضتين ، جـ١ ، ص٣٠ .

١١- Lane - Poole (Sranley) : Saladin and the Fall of the Kingdom of Jerusalem (New York : G.P.Putnam . 1898) pp. 26-31 .

١٢- محمد محمد مرسى الشيخ : الجهاد المقدس ضد الصليبيين حتى سقوط الرها ، الاسكندرية دار الثغر ، ١٩٧٤م ، ص٢ .

١٣- ابن القلانس : نفسه ، ص١٢٥-١٤٤ .

١٤- المصدر السابق ، ص١٣٩-١٦٣ ؛ ابن الأثير : الكامل ، جـ٨ ، ص١٨٢ .

١٥- ابن طولون الصالحى : القلائد الجوهرية فى تاريخ الصالحية ، تحقيق محمد احمد دهمان ، دمشق، ١٩٤٩م ، القسم الأول ، ص١-٣ .

١٦- Prawer : Cruseder Institutions . pp. 104-105 .

١٧- William of Tyre : Op . cit . vol . I. p. 250 ; Prawer : Op . cit . pp. 105-106 .

١٨- Rozier : Op . cit .p. 251 .

١٩- Peter W. Edbury : Op . cit . pp. 147-148 .

٢٠- Rozier : Op . cit . pp. 127-128 .

٢١- Conder : Op . cit . p. 39

٢٢- Mayer : Op . cit . pp. 151-152 ; Prawer : Op . cit .pp. 119-123 .

٢٣- Prawer : Op . cit .p. 124

٢٤- William of Tyer : Op . cit . vol . pp. 408 - 409 , 453-469 .

٢٥- مؤلف مجهول : أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس ، ترجمة د. حسن حبشى ، القاهرة ١٩٥٧ م ، ص١١٢-١١٤ .

٢٦- المصدر السابق : ص١١٣ ؛ Foulcher of Chartres : Op . cit .p. 270 .

٢٧- مؤلف مجهول : نفسه ، ص١١٦-١١٨ .

٢٨- Ibid :p. 10 .

٢٩- مؤلف مجهول : نفسه ، ص٩٨-٩٩ .

٣٠- William of Tyre : Op . cit . vol .I. pp. 453-457 , Prawer : Op . cit .p. 119 .

٣١- ابن واصل «جمال الدين محمد بن سالم » : مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، نشره وحققه جمال الدين الشيال حتى نهاية سنة ٦١٥هـ فى ثلاث أجزاء ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٣م ، جـ٣ ، ص٢٥٥-٢٥٦ .

٣٢- ابن طولون : القلائد ، ص٢٦-٢٨ .

٣٣- Benvenisti : The Crusaders in the Holy Land , Jerusalem 1970 , pp. 181-183.

٣٤- ابن جبير : الرحلة ، ص٢٤٩-٢٥٤ ؛ Mayer : Op . cit .p. 178 .
Richard : Le Rayaume Latin de Jerusalem , Paris , 1953 , p. 131 .

٣٥- William of Tyre : Op . cit . V.I, p. 507 ; Prawer : op . cit . pp. 181-183 .

٣٦- Prawer : "The Settlement of Latin in Jerusalem " Speculum XXVII . (1952) p. 494.

٣٧- أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، نشره وحققه فيليب حتى ، برنستون ، ١٩٣٠م .

٣٨- Mayer : Op . cit . pp. 177-178 .

٣٩- ابن الجوزى «أبو الفرج بن على» المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٩ ، ص٩-١٠٨ ؛ ابن تغرى بردى «جمال الدين يوسف أبو المحاسن » : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٩ م ، جـ٥ ، ص١٥٠ .

٤٠- ابن القلانسى : نفسه ، ص١٣٣ .

٤١- براور : نفسه ، ص٦٩ .

٤٢- ابن القلانسى: نفسه، ص٣١٣ ابن الأثير: الكامل، جـ٦ ، ص٢٨٦؛ أبو شامة: نفسه، جـ١، ص٣٠ .

٤٣- D.Murray : Syria and Palestine , London 1858 , vol . I. p. XIII .

٤٤- L.A. Zoe : The Crusades , New York , 1960 , p. 135 .

٤٥- بسام كرد على : سورية ولبنان جغرافيا ، دمشق ١٩٤٩ ، ص١٤٢ .

٤٦- على السيد على : القدس ، ص٨٧-٨٨ .

٤٧- لمزيد من التفاصيل عن موقف ومعاناة أبناء الطوائف المسيحية راجع ، على السيد على : المجتمع المسيحى فى بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ، رسالة ما جستير غير منشورة بجامعة القاهرة.

٤٨- جوزيف نسيم : العرب والروم واللاتين فى الحروب الصليبية الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧م ، ص٢٦٧ .

٤٩- Rey : Op ..cit . pp. 96-97 .

٥٠- Prawer : Op . cit .p. 343 .

٥١- ابن جبير : نفسه ، ص٢٤٩-٢٥٢ .

٥٢- المصدر السابق : نفسه ، ص٢٥٢ .

٥٣- أسامة بن منقذ : نفسه ، ص٧١-٨٢ ؛ ابن جبير : نفسه ، ص٢٥٢-٢٥٣ ؛
W. Miller : Essayson the Lotin Orient , Camb . 1921 , p. 527 , Richard : Op . cit . p.123.

٥٤- Faulcher of chartres : Op . cit . pp. 153-155 .

٥٥- Richard : Op . cit .p. 124 .

٥٦- Ibid . pp. 123-125 .

٥٧- ابن جبير : نفسه ، ص٢٥٢-٢٥٣ .

٥٨- مجير الدين الحنبلى : نفسه ، جـ١ ، ص٢٣٦ .

٥٩- Faulcher : Op . cit . pp . 199-200 ; William of Tyre : Op . cit . vol . I , pp. 486 - 88.

٦٠- ابن القلانسى : نفسه ، ص١٧١ .

٦١- المصدر السابق : نفسه ، ص٣٣٧ .

٦٢- الحركة الصليبية ، جـ٢ ، ص٦٦٧ ، نقلا عن باركر : الحروب الصليبية ، ص٨٩ .

٦٣- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام ، ص١٧٧ ؛ بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، تحقيق زبيدة محمد عطا ، الرياض ١٣٩٤، جـ٩ ، ص٢٥١ .

٦٤- Stevenson (W.G): The Grusaders in the East , Cambridge 1907 , p. 140 .

٦٥- Burchard of Mount Sion : A Description of the Holy Land in P.P.T.S. , London 1897 , vol . XII , pp . 102-103 .

٦٦- William of Tyre : Op . cit . vol . II , p. 6 ; Rey : Op . cit . pp . 211-215 ; Riley Smith : The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem 1174 - 1277 , London , 1973 , pp. 69-79 .

٦٧- Smith : The Feudal . p. 81 ; Prawer : Crusaders . pp. 180-182 .

٦٨- Jaeques De Vitry : Op . cit .p. 11 ; Burchard : Op . cit . p. 16 ; Rey : Op . cit . pp. 72-73 .

٦٩- Rey : Op . cit . pp. 212-215 .

٧٠- Theodrich (S.) : Description of the Holy Places , in P.P.T.S (London , 1895) . vol . V. p. 59 .

٧١- الإدريسى «أبو عبدالله محمد» :نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٩م، مجلد ٢ ص٦٤٥ ؛ Burchard : Op . cit . p. 215 .

٧٢- Jean d'Iblin : Assises des Jerusalem , t . II , in R.H.C. : "lois Paris , 1841" . p. 179 ; Rey : Op . cit . pp. 212-215 .

٧٣- الإدريسى نفسه ، جـ٢ ، ص٦٤٦ .

٧٤- زكى النقاش : نفسه ، ص٩٦-١٧٤ ؛ Rey : Op . cit . pp. 236-239 .

٧٥- Smith : The Feudal .p. 74 .

٧٦- Ibid : p. 74 .

٧٧- Ibid : pp. 86-89 .

٧٨- Prawver : The Latin Kingdom . pp. 408-410 .

٧٩- Tafel and Thomas (ed) : Urkunder Zur alteren Handels Und Staats ges chichte der Republik Veneding Mit besonderer Berucksichtiqung auf Buzaz und die Levanta , 1856-57 , . II . pp. 359-362 .

٨٠- Ibid : II, p. 367 , Prawer : The Latin Kingdom . pp. 410 - 11 .

٨١- Tafel - Thamas : Op . cit .p. 367 ; Prawer : Op . cit .p. 412 .

٨٢- Heyd (W) : Hist . du commerce . II , p. 262 .

٨٣- Prawer : Op . cit . p. 377 .

٨٤- Michaud : Hist . of the Crusades , Trans . From Fremch by W . Robson , London 1852 , Vol , . 3 . pp . 367-369 ; Smith : The Feudal . p. 60 .

٨٥- Michaud : Op . cit . vol . 3 . pp. 367-369 .

٨٦- Ibid : pp. 385-391 .

٨٧- Benvenisti : Op . cit . p. 55 .

٨٨- Beugnot : "Memoire sur le regime des terres dan les principautes Fondees in Syire par les Frances le Suite des Croisades " in BEC. XV (1854), p. 410 ; Richard : Op. cit. p. 122.

٨٩- Smith : The Feudal . p. 40 .

٩٠- Ibid : p. 41 .

٩١- Ibid : p. 42 .

٩٢- Tafel - Thomas: Op. cit . II., p. 368 ; Prawer: Op. cit . p. 37 ; Smith : Op. cit .p.45.

٩٣- Ibid : p. 42 ; Prawer : Op . cit .p. 373 .

٩٤- Smith : Op. cit . p. 45 .

٩٥- Prawer : Op . cit . p. 377 .

٩٦- Tafel - Thomas : Op . cit . II ., p. 398 , Prawer : The Settlement . p. 316 .

٩٧- Prawer : The Settlement , pp. 377-378 .

٩٨- Smith : The Feudal . pp. 49-50 ; Rey : Op . cit . pp. 216-222 .

٩٩- Smith : : Op . cit . pp. 40-50 .

١٠٠- Burchard : Op . cit . pp. 10-16 ; Devitry : Op . cit . pp. 27-30 ; Fleming (W.B): The History of Tyre , Colmbia , 1915 , p. 95 ; Prawer : The Lation Kingdom . p. 364 .

١٠١- زكي النقاش : نفسه ، ص١٥٩ .

١٠٢- Smith : Feudal . pp. 47-48 .

١٠٣- Prawer : Op . cit . p. 368 .

١٠٤- Smith : Op . cit . pp. 48-49 .

١٠٥- Prawer : Op . cit . p. 370 .

١٠٦- Smith : Op . cit . p. 45 ; Prawer : Op . cit .p. 375 .

١٠٧- Tafel - Thomas: Op . cit .p. II , p. 383 ; Prawer : The Settlement . p. 375 .

١٠٨- Smith : "Some Lesser Officials inLatin Syria " E.H.R. (1972) . p. 375 .

١٠٩- ابن جبير : نفسه ، ص٢٥٤ ؛ Prawer : Op . cit . p. 373 , Richard : Op . cit . p. 124

١١٠- Richard : Op . cit .p. 125 .

١١١- ابن طولون : القلائد الجوهرية ، ص٢٦-٢٨ .

١١٢- Smith : The Feudal .p. 12 ; Mayer (H.E) : Latins , Muslima and Greeks in the Latin Kingdom of Jerusalem (London, 1978) , vol . 3 . p. 208 .

١١٣- Smith : Op . cit . pp. 44-45 ; Tafel - Thomas : Op . cit . II . p. 375 .

١١٤- Smith : Op . cit . p. 74 .

١١٥- Ibid : p. 183 .

١١٦- Ibid : p. 50 .

١١٧- Ibid : p. 50 .

١١٨- Ibid : p. 45 .

١١٩- Tafel - Thomas : Op . cit . II . pp. 275-298 .

١٢٠- Mayer : Op . cit . II .p. 183 ; Smith : Some Lesser . p. 12 .

١٢١- محمد فتحي الشاعر «دكتور» أحوال المسلمين في مملكة بيت المقدس الصليبية ، بور سعيد ، ١٩٨٩ ، ص١٧ .

١٢٢- Smith : Feudal . p. 46 .

١٢٣- Ibid : pp . 55-57 , Deleville le Roulex(t) : les Archives la Bibliotheque et la Tress-re De L'order De Saint - Jean De Jerusalem a Malee (Paris , 1883) . p. 127 .

١٢٤- Smith : Some Lesser : pp. 21-24 .

١٢٥- ابن طولون : القلائد الجوهرية ، القسم الأول ، ص٢٦-٢٨ .

١٢٦- Mayer : The Crusades . pp. 177-178 .

١٢٧- أسامة بن منقذ : نفسه ، ص٩٢ .

١٢٨- ابن العديم : نفسه ، جـ٣ ، ص٧ من المقدمة .

١٢٩- مؤلف مجهول : أعمال الفرنجة ، ص٥ .

١٣٠- المصدر السابق : نفسه ، ص١٣٠ .

١٣١- Thomas Wright : The Travels of Saevulf AD . 1100 and 1103 in Early Travels in Palestine (London , 1841 . p. 36 .

١٣٢- Stevenson : Op . cit . p. 62 .

١٣٣- Ibid : Op . cit . pp. 67-68 .

١٣٤- ابن الفرات «ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن» : تاريخ ابن الفرات ، نشر حسن محمد الشماع ، البصرة ، ١٩٦٧م ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، ص٤ .

١٣٥- Stevenson : Op . cit . p. 127 .

١٣٦- Ibid : p. 136

١٣٧- Ibid : p. 147 .

١٣٨- William of Tyre : Op . cit . I, p. 481 ; Stevenson : Op . cit pp. 131-32 .

١٣٩- ر. سى . سميل : فن الحرب عند الصليبيين فى القرن الثانى عشر ، ترجمة محمد وليد الجلاد ، دمشق ، ١٩٨٥ م ، ص٣٠٢-٣٠٣ .

١٤٠- ابن الفرات : نفسه ، المجلد السابع ، ص٢٧٧ .

١٤١- أسامة بن منقذ : نفسه ، ص١٢٩ .

١٤٢- مؤلف مجهول : أعمال الفرنج ، ص٥٠-٥١ .

١٤٣- المصدر السابق : نفسه ، ص١١٦ .

١٤٤- ابن القلانسى : نفسه ، ص١٧٨ .

١٤٥- أسامة بن منقذ : نفسه ، ص٤٥ .

١٤٦- المصدر السابق : نفسه ، ص٩١-٩٢ .

١٤٧- John Lamonte : The Lords of Sidon (New York, 1936) P.270 .

١٤٨- مجير الدين : نفسه ، جـ١ ، ص٣٢١ .

١٤٩- المصدر السابق : نفسه ، جـ١ ، ص٣١٨-٣١٩ .

١٥٠- ابن واصل : نفسه ، جـ٣ ، ص٢٦ .

١٥١- ابن القلانسى : نفسه ، ص٢١٢-٢١٣ .

١٥٢- المصدر السابق : نفسه ، ص٢٠٠ .

١٥٣- المصدر السابق : نفسه ، ص٢١٢-٢١٤ .

١٥٤- المصدر السابق : نفسه ، ص٢٢٤-٢٢٥ .

١٥٥- المصدر السابق : نفسه ، ص٢٢٥ .

١٥٦- المصدر السابق : نفسه ، ص٢٣٦ .

١٥٧- ابن العديم : نفسه ، جـ٣ ، ص٩٢ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ١ ، قسم ١ ، ص٩٣ .

١٥٨- ابن الفرات : نفسه ، جـ٢ ، مجلد ٤ ، ص٣٧ .

١٥٩- ابن العديم : نفسه ، جـ٣ ، ص١٠٣ ؛ ابن الأثير : الكامل ، جـ٩ ، ص١٩٠-١٩١ ؛ ابن واصل: نفسه ، جـ٢ ، ص١٧٨ .

١٦٠- ابن القلانسى : نفسه ، ص١٧٧-١٧٨ .

١٦١- Stevenson : Op . cit . p. 137 .

١٦٢- ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص١٣٥-١٩٢ .

١٦٣- Ibid : pp . 172-179 .

١٦٤- Ibid : pp . 127-128 .

١٦٥- ابن الفرات : نفسه ، المجلد الثامن ، ص٢٠٧ .

١٦٦- Ibid : p. 72..

١٦٧- Mayer (H.E): Op . cit .pp . 67-68 .

١٦٨- ابن القلانسي : نفسه ، ص١٨٦ ؛ أسامة بن منقذ : نفسه ، ص١٢٨-١٤٠ ؛ سميل : فن الحرب، ص٣٠٣ .

١٦٩- Foulcher : AHist . p. 427 .

١٧٠- William of Tyre : Op . cit . II ., pp. 112-113 .

١٧١- Mayer : " Studies in the History of Queen Melisend of Jerusalem in Damberton Oaks Papers : 26 (1972) . pp. 95-183 .

١٧٢- Sivan (E) : " Refugies Syro - Palestiniens du temps des Groisades " in Revue des etides islamiques " (1967) pp. 137 - 140 .

١٧٤- سميل : نفسه ، ص١٠٨ .

١٧٥- William of Tyre : op . cit . II , p. 48 .

١٧٦- سميل : نفسه ، ص١٠٨ .

١٧٧- المرجع السابق : نفسه ، ص١٠٨ .

١٧٨- ابن شداد : نفسه : نفسه ، ص٤-٥ ، ٢٦ ، ١٦٩-١٩٢ .

١٧٩- ابن العديم : نفسه ، جـ٣ ، ص٧-٩ من المقدمة .

١٨٠- ابن الفرات : نفسه ، جـ٢ ، ص٨٦ .

١٨١- ابن شداد : نفسه ، جـ٢ ، ص٨٦ .

١٨٢- ابن الفرات : نفسه ، جـ٢ ، ص٨٦-١٢٤ .

١٨٣- اليونيني «قطب الدين أبو الفتح موسى» : ذيل مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، الهند ، حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٤ ، المجلد الأول ، ص١٤١-١٤٣ .

١٨٤- ابن الفرات : نفسه ، ص١٣٣-١٤٠ .

١٨٥- المصدر السابق : نفسه ، ص١٤٥ ، ابن واصل : نفسه ، جـ٣ ، ص٨٢ .

١٨٦- حامد زيان غنيم «دكتور» : العلماء بين الحرب والسياسة في العصر الأيوبي ، القاهرة ١٩٧٨م ، ص٦-١٠ .

محتويات الكتاب

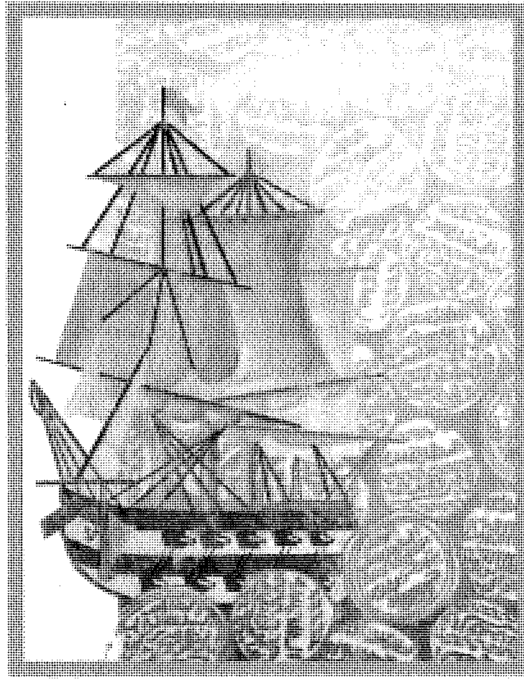
رقم الإيداع ٩٦/١٣٤٣٦

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 5487 - 56 - 0

دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق

العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين





للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES